
ثورة مصر
سمير أمين
دار العين للنشر

ثـورة مصـر

ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالميّة

سمير أمين

الطبعة الأولى / ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م



دار العين للنشر

٩٧ كورنيش النيل، روض الفرج، القاهرة

تليفون: ٢٤٥٨٠٣٦٠، فاكس:٢٤٥٨٠٩٥٥

www.elainpublishing.com

الغلاف : بسمة صلاح

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٧٨٨٨ /٢٠١١

I.S.B.N 978 - 977 - 490 - 108 - 9

سمير أمين

ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير.
ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية/ سمير أمين.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١١

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١٠٨ ٩

١- مصر - تاريخ - الثورات.

أ- العنوان.

٩٦٢

رقم الإيداع / ٧٨٨٨ / ٢٠١١

المحتويات

تقديم

جمعت في هذا الكتاب عددًا من دراساتي التي سبق نشرها باللّغتين الفرنسية والإنجليزية خلال الشهور الأخيرة، وهي دراسات تتناول أوجه الأزمة الجارية في المنظومة الرأسمالية العالمية.

والقاسم المشترك لهذه الدراسات هو أنّها تنظر-لهذه الأزمة من رؤية "الجنوب" (تخوم النظام العالمي)، وأنّها تسعى إلى طرح عناصر البديل المطلوب من أجل دفع مصالح شعوب ودول هذا الجنوب. وتتبع تحقيقًا لذلك منهاجًا سياسيًا يعطي الأولوية، لاتخاذ الجنوب مبادرات مستقلة عن الاتجاهات السائدة عالميًا، وبالتالي التخلّي عن أوهام البحث عن "توافق على صعيد عالمي" .(Global Consensus) والقول إنّ القضية عالمية، وبالتالي فالحل يجب أنّ يكون عالميًا قول فاسد وخادع، فالإجابة الفعالة على التحدي تمرّ بمرحلة ضرورية لتفكيك "العولمة" القائمة تسبق مرحلة لاحقة محتملة، لإعادة بناء "عولمة أخرى" قائمة على أسسٍ جديدة.

جوهر الأطروحة هو أنّنا شهدنا في خلال القرن العشرين موجة أولى من "صحوة الجنوب" طويت صفحتها، وأننا سنشهد في القرن الحادي والعشرين موجة ثانية لهذه الصّحوة. والسؤال المحوري هو حول الآفاق التي قد تفتحها هذه الموجة الثانية: فهل ستكون "تكرارًا لما حدث في

القرن السابق، ولو في ظروف مختلفة، أم سيفتح نضال شعوب التخوم مجالاً جديدًا في تجاوز آفاق الرأسمالية؟ وبمعنى آخر، هل سيؤدي نضال مجتمعات التخوم، الموجّه أصلاً ضدّ الطابع الإمبريالي للنظام، إلى تجاوز هذه الآفاق المحدودة، وبالتالي إلى أنّ يصير عنصرًا حاسمًا في التقدّم نحو نمطٍ حضاري أرقى وهو نمط الاشتراكية المطلوب؟

بذلت أقصى الجهد في تقديم هذه القضايا المعقّدة بأسلوبٍ يفهمه جمهور القرّاء المسيسين دون افتراض أنهّم يلمّون بعلم الاقتصاد، وأرجو أنّ أكون قد نجحت في تفادي خطر التبسيط.

على أنّ الأمر يتطلب إدخال بعض المصطلحات الجديدة في اللغة العربية، في تجاوب مع مقتضيات تطوير التحليل.

وقد استقرّ بالفعل مصطلح "العولمة"، لوصف ظاهرة تختلف عن "العالمية"، فهذه الأخيرة تصف حالة معينة، في حين تُعبّر "العولمة" عن حركة العالمية من مستوى لآخر.

والمصطلح الأول الذي أَقترحه هو "الأمولة" (ومنها وصف نظام معين بأنه مأمول)، كترجمة لمصطلح (Financialization).

والأمولة ليست مرادفًا للمالية التي تصف قطاعًا من الأنشطة الاقتصادية يشمل مؤسّسات مالية كالبنوك، وشركات التأمين وغيرها، بل هي تعني تغيرًا في أسلوب إدارة الاقتصاد ككلّ، وليس القطاع المالي فقط.

ويمكن تلخيص جوهر التغير المعني بالعبارة الآتية: "تغليب الجانب المالي على الجوانب الأخرى في اتخاذ القرار في مجال إدارة الأعمال المختلفة".

والجانب المالي المشار إليه هو بدوره مكون من جُملة عناصر متماسكة في منطق موحد، منها إضفاء أولوية في تقدير حجم الثروة (والمقصود ثروة الأفراد والتكتلات الاحتكارية والوطن)، لتقييم المستندات التي تثبت الملكية عبر عمليات بيع وشراء هذه المستندات (أسهم وسندات وغيرها) في البورصة. وقد حلّ هذا الأسلوب في تقدير "الثروة" محل الأسلوب التقليدي السابق القائم على قيمة العناصر العينية الملموسة المكونة للثروة مثل قيمة الأرض والمباني والماكينات، وأرصدة الخامات والمنتجات، والأرصدة النقدية في البنوك أو الديون (الأرصدة المدينة) إلخ. والتحوّل المذكور يشمل النظام ككل، فيقاس معدل التراكم بمعيار الزيادة في قيمة المستندات المعنية (أسهم وغيرها) في البورصة، لا بمعيار الزيادة في قيمة الأصول العينية التي تمثل قوة إنتاجية إضافية.

وهذا يمثل تحولاً نوعيًا في تعريف الرأسمالية، فقد كان النظام في السابق يقوم على "رسملة أدوات الإنتاج"، فصار نظامًا قائمًا على "رسملة الذمة المالية" (المكونة من أوراق مالية تثبت الملكية، وتتحدد قيمتها في البورصة).

وكان لا بدّ من إبداع مصطلح عربي، للتعبير عن هذا التحول وهو تعبير "الأمولة".

والمصطلح الثاني المطلوب إيضاحه في هذا المجال هو: (Socialisation).

وهو يتعرض لتحويل منهاج إدارة الاقتصاد من منهاج الإدارة ذات الطابع الرأسمالي، القائم على سيادة الملكية الخاصة إلى منهاج "اشتراكي"

يفترض قيام المجتمع (وليس الدولة) بتولّي المسئولية في إدارة الاقتصاد.

وهذا التمييز بين الدولة (حتى وإن كانت ممثلة للشعب في النظم التقدمية والاشتراكية) وبين المجتمع له أهمية حاسمة، خاصةً وأنّ اليسار العربي (بأصوله الشيوعية أو القومية الراديكالية) لم يتجاوز حدود النظرة السوفيتية والشعبوية التي تساوي بين الدولة والمجتمع.

فإذا أخذنا بنظرة أخرى - وهو الأمر المطلوب لإضفاء الفاعلية على العمل الراديكالي - واعتبرنا أنّ "الاشتراكية" هي مرحلة أرقى في تطور الحضارة لا يمكن اختصارها في كونها نمط إنتاج قائم على "الملكية العامة والتخطيط"، لكان من الضروري توضيح معنى "قيام علاقات اجتماعية جديدة" في تجاوب مع هذا الهدف.

ويقتضي قيام هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة مُشاركة صحيحة للمجتمع في إدارة الشئون الاقتصادية. ويعني هذا مشاركة شبكات من المصالح المجتمعية تشمل مجموعة العمّال (العاملون في منشأة معينة)، ومجموعات مستهلكي منتجات المنشأة، ومجموعات المشاركين في توفير المدخلات اللازمة للإنتاج، ومجموعة السكّان في المنطقة (خاصة فيما يتعلق بالبيئة، والإسكان، والمواصلات، وبقية الخدمات)، ومجموع المواطنين.

والعملية التي تشير إلى "بناء الاشتراكية" عملية طويلة ومعقدة، وتقتضي ممارسة الديمقراطية بأسلوب خلّاق، وإبداع الأطر المؤسسية الملائمة. وإذا كان "التأميم" هو الخطوة الأولى التي لا مناص منها، أي إلغاء سيادة الملكية

الخاصة، فإنّه لا يعني أكثر من ذلك، أي أنّه مجرد الشرط الذي قد يتيح إحلال تطور ملائم لاحق. والتأميم في حد ذاته ليس مرادفًا للاشتراكية.

وللتعبير عن هذا المفهوم المتكامل سأستخدم العبارة: "التوجه الاشتراكي في إدارة الاقتصاد"، أو "إدارة الاقتصاد في اتجاه الاشتراكية"، وستحمل هذه العبارة المعاني المتكاملة الموضّحة أعلاه.

وأعبر عن نفس المضمون تقريبًا بالعبارة القائلة: "المقرطة في خدمة التقدم الاجتماعي (أي إبداع نمط احتماعي أرقى)، لا المقرطة المنفصلة عن هذا التقدم (وهي وصفة الديمقراطية السياسية الليبرالية)".

تحدثت في هذه الدراسات عمّا اعتبرته جوهريًا في نقد الاقتصاد "الشائع"، وهو ما يسمّيه "ماركس" الاقتصاد "المبتذل"، وفي هذا الصدد امتنعت عن إغراق القارئ في تفاصيل تحتاج إلى معرفة متخصّصة في هذا الموضوع. وقد اكتفيت بتوجيه النظر إلى الطابع غير العلمي للمنهج السائد في هذا الاقتصاد الشائع، ألا وهو اعتماده على البحث الوهمي عن الشروط التي تضمن تحكّم "الرشاد" في توقعات الفاعلين في السوق(Anticipations).

كذلك أدخلت "الموضة" بعض المصطلحات الجديدة مثل "الحوكمة" و"المجتمع المدني"، وهي مقولات خالية من أيّ مضمون، ولذلك أضعها بين قوسين عند استخدامها.

سبق نشر هذه الدراسات بشكلٍ منفصل، ولذلك سيجد القارئ بعض التكرار من دراسة لأخرى. وقد رأيت أنّ إعادة كتابتها لتفادي التكرار المحدود قد يعوق سيولة القراءة بدلاً من مساعدتها.

ثم أتت ثورة مصر، وهي حادث دال على أنّ أزمة الرأسمالية لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية، بل أدت – كما هو كان منتظرًا– إلى أزمة الإدارة السياسية في بلدان الجنوب المضروبة بصفةٍ خاصة. فتأكدت صحة المقولة أنّ تخوم المنظومة الرأسمالية العالمية تتكوّن من سلسلةٍ من "الحلقات الضيقة" وبالتالى فإنّ الجنوب يمثل "منطقة العواصف". ورأيت من المفيد إضافة هذه الدراسة في الكتاب المعنيّ.

الدراسة الأولى

ثورة مصر وما بعدها

أولاً: سمات الثورة المصرية ومقتضيات التغيير

- العناصر المكونة لتكتّل القوى الثورية

. تبدو لي الحركة التي أخذت مجراها في المجتمع المصري أواخر يناير 2011 في واقع الأمر انطلاقًا ثوريًا قد يتحوّل إلى مدٍ ثوري، لا أكثر. فما حدث هو أكثر من مجرد انتفاضة، أو فورة يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها، أي أكثر من حركة احتجاج، لكنّه أيضًا أقل من ثورة. بمعنى أنّ تلك الحركة لم يكن لها أهداف واضحة تتجاوز الإطاحة بمبارك، يرجع ذلك إلى طبيعة المطالب الواضحة، والضمنية للقوى التي انخرطت في تلك الحركة وأهدافها. يمكن أنّ نقول إنّه كانت هناك ثلاثة عناصر رئيسية في تلك الحركة بالإضافة إلى عنصر رابع سأتحدّث عنه لاحقًا.

تتمثّل العناصر الأساسية للحركة في:

أولاً، الشباب المسيس أصلاً، والمنظّم في شبكات مرتبطة ببعضها بعضا، يصل عدد أعضائها إلى مليون شابٍ، يمثلون ما يمكن أنّ نُطلق عليه الجيل الجديد. تنحدر أصول هذا الشباب من الفئات الوسطى أساسًا بما فيها الفئات الوسطى الدنيا القريبة من الجماهير الشعبية، لكن دون أنّ يوجد بينهم جناح شعبي بالمعنى الصّحيح للكلمة، أي أبناء عمّال وفلاحين فقراء.. إلخ. لقد سيّس هؤلاء الشباب أنفسهم خارج الأحزاب، وفي إطار نظامٍ ألغى الحياة السياسية لعقود. وهو أمر في حد ذاته يستحقون

عليه الثناء. لا يُكوّن هؤلاء الشباب قطعًا كتلة متجانسة؛ لكن التيار الغالب بينهم يطالب بما يتجاوز المطالب الديمقراطية البسيطة. لا تقف المطالب عند مجرد الانتخابات النزيهة والمتعدّدة الأحزاب، متجاوزة ذلك إلى حرية التعبير وحرية الممارسة الاجتماعية، فهي إذن مطالب ديموقراطية صحيحة وكاملة.

فهم معاصرون وحداثيون يعرفون ما يحدث في العالم، ويدركون أحوال حياة الشعوب في البلدان الأخرى. ولذلك يقفون إلى حد كبير خارج دائرة الخضوع "للتقاليد" بما فيها التقاليد الطقوسية في الممارسات الدينية. أسمّي مطالبهم مطالبَ ديمقراطية صحيحة أيضًا؛ لأنّها تتجاوز تلك النقطة إلى العداء للاستعمار، بمعنى أنّ هؤلاء شبان وطنيون يريدون عودة شرف الوطن المصري، ومؤمنون تمامًا بأنّ مصر لابدّ أنّ تكون دولة مستقلّة، وليست خاضعة وتابعة للسياسة الأمريكية، وخاصةً فيما يتعلّق بسياسة إسرائيل التوسعية. فهم بهذا المعنى مُعادون للاستعمار على أرضية وطنية، لا أقول إنّها بالضرورة قومية عربية، لأنّ هناك درجات مختلفة من الوعي القومي تظهر أحيانًا بينهم، وأحيانًا يتنحّى الوعي القومي لصالح الوعي الوطني المصري فقط. لا شكّ في أنّه لدى هؤلاء الشباب ميول نحو التعاون مع البلدان العربية، لكنّهم أيضًا يشعرون بنفس الأمر تجاه البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان الجنوب بوجه عام. وأعتقد أنّهم باطلاعهم الواسع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تأثروا كثيرًا بما حدث في "أمريكا اللاتينية" في السنوات العشر الأخيرة، على الرغم من أنّهم لا يعرفون كثيرًا عن واقع تلك القارة، إلا أنّه لا يمكن إهمال أثر التغيرات التي

جرت في تلك البلدان، وشخصيات مثل: "شافيز وموراليس ولولا"، لأنّ ما حدث هناك بالذات هو التلاقي بين المطالب الديمقراطية الصحيحة، وتلك المعادية للاستعمار.

من جانب آخر لدى هؤلاء الشباب ميول يسارية على المستوى الاجتماعي بمعنى أنّهم بدون أنّ يكونوا بالضرورة مُعادين للرأسمالية واقتصاد السوق، وبدون أنّ يكونوا مدركين بالضرورة لشروط التغيير أيضًا، فإنّهم يرفضون المجتمع بحالته الراهنة من التفاوت المتزايد بين المليونيرات والمليارديرات من جانب، والفقر المتزايد والمتفاقم من جانب آخر، وهناك ميل عام واضح لديهم ولكن غير محدّد لما نطلق عليه "العدالة الاجتماعية"، بدون أنّ يكون لديهم بالضرورة وصفة أو بديلاً ملموسًا في المجال الاقتصادي. هؤلاء الشباب هم مفجّرو الحركة بدعوتهم الناس إلى النزول إلى الشوارع يوم (25) يناير 2011. لعب قطعًا ما حدث في تونس في الأسابيع القليلة السابقة على هذا التاريخ دورًا تشجيعيًا لهم على مواجهة الأجهزة القمعية، وعدم الاستسلام لما تمارسه من قهرٍ وعنف.

ثانيًا، لبّى اليسار المصري الراديكالي دعوة هؤلاء الشباب من الوهلة الأولى، لأنّه كان مستعدًا لذلك، إلا أنّه كان نتيجة إلغاء الحياة السياسية لعقود طويلة انطلاقًا من "عبد الناصر"، ومن بعده "السادات"، و"مبارك" طبعًا معزولاً نسبيًا مكونًا بشكلٍ رئيسي من مثقفين إلى جانب عناصر من الفئات الوسطى، وربما بعض العناصر من الطبقة العاملة من خلال النقابات،

والصراع الطبقي في المصانع لا أكثر من ذلك، الأمر الذي انعكس بدوره على أخذ تشكيلات اليسار شكل المجموعات، والمنظمات الصغيرة، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة..

أعتقد وربّما أكون متفائلاً في ذلك أنّ هناك نوعًا من التعاطف التلقائي بين الشبان ومجموعات اليسار، لأنّ هؤلاء الشباب يساريون في نهاية الأمر بإيمانهم بالديمقراطية الصحيحة وعدائهم للاستعمار، وتوجّههم الاجتماعي إن لم يكن الاشتراكي. ولذلك أرى أنّ التفاهم بين اليسار الراديكالي، والأغلبية الكبرى من الشباب يُمثّل جوهر وأساس مستقبل الثورة، لأنّ المستقبل بيد هؤلاء الشباب.

ثالثًا، يتمثّل العنصر الأساسي الثالث للحركة في ما تطلق عليه بعض الأدبيات "البورجوازية الليبرالية"، وإن كنت لا أحبذ هذا التوصيف، وأفضل عليه "عناصر من الفئات الوسطى اللّيبرالية الديمقراطية" لأنّ "البورجوازية" كطبقة في مصر رجعية، وأعتقد أنّها كذلك الآن أكثر مما كان الأمر عليه سابقًا. فجوهر الطابع الأساسي للبورجوازية المصرية أنّها رجعية كمبرادورية أي أنّها طفيلية وتابعة.

ولا يمكن التمييز في الواقع المصري بين بورجوازية طفيلية، وبورجوازية غير طفيلية إذا قصدنا بالبورجوازية معناها الصّحيح المتمثّل في أصحاب المال، وبالتالي المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية. صحيح أنّ هناك بعض المصانع الصغيرة التي يملكها بعض المهنيين الوطنيين الذين يدخلون

في دائرة البورجوازية أيضًا. إلا أنّهم في الواقع لا يمثّلون سوى فئة صغيرة، ولا تنتمي في الظروف المصرية إلى الكتلة الأساسية للبورجوازية، بل هي مستبعدة. على سبيل المثال، في مجال البناء والتعمير، تعاني الشركات الصغيرة من هذا النمط من ضغوط الشركات الكبرى الكمبرادورية التي تجبرها على العمل من الباطن لحسابها. ناهيك عن ممارستها ضغوط متعدّدة عليها، مستخدمة وسائل الدولة المرتبطة بها والفساد بحيث إنّنا لا نستطيع أنّ نتحدّث عن بورجوازية وطنية في ظروف مصر. فالبورجوازية في مصر تابعة، واستفادت فعلاً من الاندماج في العولمة –كما هي أي عولمة– تابعة للولايات المتحدة، والاستعمار المهيمن. وبالتالى هذه القوى رجعية على طول الخط.

ولكنّ الفئات الوسطى شيء آخر، عبارة عن المهنيين، وهم يمثّلون عددًا كبيرًا من المحامين، والمهندسين، والمحاسبين، والأطباء، الموظفين في الحكومة والشركات، منهم الغني، والمتوسط، والفقير. تنقسم هذه الفئات الوسطى إلى جناحين على أرضية أيديولوجية وثقافية أكثر منها سياسية، جناح إسلامي بالمعنى السلفي والطقوسي للكلمة، (فالمشكلة هنا ليست في التقسيم بين المؤمنين وغير المؤمنين، فالأغلبية الكبرى من الشعب المصري سواء كانوا مسلمين أم أقباطًا هم مؤمنون، والقضية ليست قضية إيمان) أي الجناح المتخلّف فكريًا الداخل في إطار تصور الإسلام السياسي (الإسلام كحلّ سياسي للمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية)، وهو الجناح الغالب بين الفئات الوسطى بدليل سيطرته على النقابات المهنية ليس بالصدفة طبعًا، ولكن عبر مساعدة حكومة

"السادات"، و"مبارك"، وبالتمويل الخليجي؛ ولكن أيضًا بسبب وجود قاعدة لهم في هذه القطاعات.

إلا أنّ هناك تيارًا آخرًا في الفئات الوسطى يمكن أنّ نُسمّيه مستنيرًا، ينتشر بين القطاعات المتفتّحة من هذه الفئات التي تشارك الشباب في مطالبه الديمقراطية الصحيحة بمعنى الديمقراطية في الممارسات الاجتماعية على الأقل جزئيًا، وليس الانتخابات النزيهة فقط، فهم غير متحمسين لأشياء مثل الحجاب، وغير متعصّبين فيما يخصّ المشكلة الطائفية الدينية. فهم مستنيرون بمعنى أنّهم لا يكرهون "الغرب"، ولا "الأوروبيين"، بل على العكس كثيرون منهم سافروا ورأوا تلك البلدان، ولديهم تعاطف تجاه المجتمعات الغربية دون أنّ يكونوا بالضرورة مدركين للطابع الاستعماري للسلطة في البلاد الديمقراطية الغربية. فموقفهم بين البينين. رأينا حركات مثل "كفاية" في السنوات الأخيرة جمعت أناسًا كثيرين تنحدر أصلاً من هذه الفئات للاصطفاف خلف مطالب ديمقراطية وديمقراطية اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية، وليست سياسية فقط.

أعتقد أنّ هؤلاء المستنيرين هم حلفاء حقيقيون في هذه المرحلة لليسار ولو أنّهم محدودون بمعنى أنّهم لا يهتمون كثيرًا بأوضاع الطبقات الشعبية الاجتماعية، وقضايا مثل الفقر الذي لا يُعدّ بشكل كبير مشكلة لهم، مع أنّ هناك عددًا منهم لديهم قطعًا ميول إلى تغيير السياسات والأوضاع الاقتصادية؛ لكنّهم أيضًا متمسّكون إلى جانب ذلك بالاقتصاد الحر والرأسمالية، ومن أنصار الاندماج في المنظومة العالمية... إلخ. كذلك بالنسبة للقبول بسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل. لا يوجد قطعًا

كثيرون لديهم ميول طيبة بالنسبة لإسرائيل، فلا شك في أنّ الناس تكره إسرائيل؛ لكنّها في الوقت نفسه تقبلها بدرجات مختلفة كأمرٍ واقع عليها القبول به، وعلى أساس أنّهم ليسوا فلسطينيين أيضًا، دون أنّ تكون واضحة لديهم بالضرورة العلاقة بين الطابع الاستعماري للسلطة في بلدان الثالوث، "الولايات المتحدة وأوروبا واليابان" من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى.

رابعًا، وقد تضافرت العناصر الثلاثة للحركة التي انخرط في أيامها الأولى مليون شخص، أو مليونان على الأكثر، في القاهرة والإسكندرية والسويس، لتؤدّي الي نقل نوعية جديدة. ففى ظرف 24 ساعة قفز هذا العدد الذي لايتجاوز الـ(2) مليون إلى (15) مليون شخص، حيث اجتاحت المظاهرات القطر المصري كلّه وليست المدن الكبرى فقط، لتشمل الأحياء والمدن الصغيرة، وربّما بعض القرى أيضًا. فهذا الرقم يشير إلى أنّ الشعب المصري كله تقريبًا اشترك في هذه المظاهرات، ولم يكن بينه من المسيسين بعض الشيء إلاّ ما يصل إلى مليونين أو ثلاثة ملايين شخص على أكثر تقدير. أمّا الباقون فهم غير مُسيسين نهائيًا، نتيجة أيضًا إلغاء الحياة السياسية منذ عقود، انطلاقًا من "جمال عبد الناصر" وتصفيته للأحزاب والحياة السياسية وإدارته للسياسة من فوق، وهو الأمر الذي ساء أكثر مع مجيء "السادات"، و"مبارك". وهذه الأمور تفسر نجاح التيار الإسلامى كتيار عام في تعبئة هذه الجماهير باعتباره الخطاب الوحيد الذي كان متاحًا لهم عبر خطب المساجد، دون أنّ تتاح لهم أي فرصة حقيقية

على الإطلاق للاستماع إلى أيّ خطابٍ سياسي واجتماعي آخر. فمن المنتظر أنّ تعاني من الآن فصاعدًا هذه الجماهير الضائعة على مستوى الوعي والمغالية في إظهار المشاعر الدينية التي تبجّلها الأغلبية الكبرى من الشعب المصري بمن ينتمون فيه إلى الفئات الوسطى، من اضطرابٍ فكري نابع عن وجود تناقض محتمل بين مطالبهم، وأهداف القيادات السياسية ليس للإخوان المسلمين فحسب، ولكن أيضًا لجميع المنظمات والفرق المنضوية تحت راية الإسلام السياسي.

هكذا نكون قد تحدّثنا عن العناصر الأربعة للحركة التي أخذت مجراها في المجتمع المصري مع حلول يوم (25) يناير 2011 والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر هي الشباب، واليسار الراديكالي، وعناصر الفئات الوسطى الليبرالية الديمقراطية بالإضافة إلى شيءٍ أوسع بكثير منهم يتمثّل في جماهير الشعب المصري بشكلٍ عام.

هيأت طبعًا ظروف وقعت في السنوات الأخيرة لهذه الانتفاضة الكبيرة، وانخراط الجماهير الشعبية فيها، في مقدّمتها انتعاش الحركة العمالية كما تتمثّل في إضرابات 2007، ونشأة فكرة تكوين النقابات المستقلّة، وممارستها على أرض الواقع، وصمود حركة صغار الفلاحين في مواجهة الإجراءات الحكومية، لإلغاء الإصلاح الزراعي.. إلخ وبالنسبة للفئات الوسطى تمثلت هذه الظروف في صعود حركة "كفاية"... إلخ ونظيراتها عند الشباب مُمثّلة في "6 أبريل"... إلخ، أي كانت هناك عناصر متعددة تدلّ على أنّ الانفجار قريب وقادم بشكلٍ أو بآخر. وهو ما حدث فعلاً.

- مقتضيات التغير

يتضح مما سبق أنّ الحركة التي بدأت فقط في يناير- فبراير 2011 في حاجة إلى وقت، لكي تخطو قدمًا للأمام، ولكي تنتعش وتتوسع، وتتجذر وتتعمق بين الجماهير. ومن ثمّ فإنّ المطلوب هو فترة انتقالية طويلة، لأنّ ما يقال عن أنّ الثورة أسقطت النظام، وبالتالى الدستور صحيح على مستوى عالي من التجريد، ولكنّه ليس صحيحًا عمليًا. فهناك رغبة أو ميل لإسقاط النظام، لكن لا أكثر من ذلك. وكذلك إسقاط الدستور الذي لا يزال ساري المفعول، هو وجميع القوانين المتمشّية معه. إذن فإنّ الفترة الانتقالية الطويلة الديمقراطية بالمعنى الصّحيح للكلمة تأتي في مقدمة الشروط المقتضية للتغيير.

أقصد بـ"الديمقراطية بالمعنى الصّحيح للكلمة" ديمقراطية تتيح الفرصة، لتكوين كافة أشكال التنظيمات والأحزاب والنقابات بمنتهى الحرّية.. إلخ. هذه الفترة الانتقالية الطويلة الديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة التي قد تستغرق سنتين أو أكثر هي الشرط، لترويج ثقافة سياسية مدنية، علمانية ديمقراطية. أقول هنا ثقافة ديمقراطية، ولا أقول ثقافة اشتراكية، بمعنى أنّ هذه الثقافة السياسية العلمانية تضمّ التيارات الديمقراطية البورجوازية والمطالب الاشتراكية، أو المطالب الاجتماعية التي تندرج في إطار التطلّع الاشتراكي، وذلك حتّى يكون للانتخابات التي ستعقبها معنى. في تلك الحالة سيكون جزء كبير من الناخبين أشخاصًا مسيسين أو على أقل تقدير مطّلعين على بدائل مختلفة، سواء كانت على أرضية الاقتصاد أو الاجتماع أو إدارة السياسة، أو إدارة الشئون الاجتماعية والحياة اليومية

بما فيها الجوانب الدينية، والعلاقة بين العقيدة الدينية والممارسة السياسية، وأيضًا قادرين على مفاضلتها، والاختيار فيما بينها. وأعتقد أنّ شكل السّلطة خلال تلك الفترة والأشخاص الذين سيتصدّوا لقيادتها سيكونا محلّ معركةٍ سياسية، بحيث نحاول فرض تغيرات ولو بالتدريج تتمّثل في رفض تعيينَ قيادة الجيش لشخصياتٍ معظمها ينتمي للنظام القديم لإدارة هذا الانتقال.

بل الأولى في حالة وجود هذه الشخصيات في صدارة المشهد كما هو الأمر الآن، وإصدارهم لقوانين مضادة لحرية تنظيم الأحزاب كالقانون الذي أصدروه شبيهًا بالقانون القديم للأحزاب، أو القوانين المعادية للطبقة العاملة كقانون حظر الإضرابات، أن ندرك أنّ الحكومة التي أصدرت مثل هذه القوانين ليست بحكومة انتقالية، وأن نتعلّم من التونسيين المتقدّمين عنا فرض تغيير فعلي ولو تدريجي للحكومة، بحيث تكون كحكومة انتقالية مُكوّنة من عناصر تمثل الحركة الشعبية في الشوارع. يفصح ذلك عن اختلاف الظروف هناك تمامًا عن هنا، لأنّ الجيش في "تونس" صغير وضعيف، وبعيد عن السياسة، وبالتالي لا يلعب الدور الذي يلعبه الجيش في مصر، وليس له وزن. وبالتالي تتصارع في "تونس" قوتان، الأولى هي قوى النظام القديم مُتمثّلة في الطبقة البورجوازية الطفيلية المرتبطة بالسلطة السابقة والحزب الحاكم، والثانية هي قوة الثورة ممثلة في الفئات الوسطى والطبقات الشعبية، دون أنّ يُوجد طرف ثالث موجود وهو الجيش، كما هو الأمر عليه في "مصر". وبالتالي الحكومة في "تونس" أفضل بكثير من الحكومة في "مصر". فالحكومة التونسية الحالية لا تجرؤ على الإطلاق على

منع أيّ تكوينٍ حزبيّ أو نقابي، وتترك الناس لخياراتها الحرة، أي هناك ديمقراطية غير موجودة في "مصر". نستنتج من ذلك أنّ المطلب الرئيسي لليسار الجذري بالتآلف مع الفئات الوسطى الديمقراطية والحركة الشعبية بشكلٍ عام، وطبعًا النقابات العمالية... إلخ. وبالدرجة أولى الشباب المنظمٌ ونصف المنظم بحيث أنّ يتمثل هذا الائتلاف في إدارة الفترة الانتقالية بأسلوبٍ جديد وتقدّمي.

ثانيًا: إستراتيجية الثورة المضادة

كتلة التحالف الرجعي تتمثّل في قوتين أو ثلاثة:

أولها الطبقة الحاكمة مُشخّصة في "البورجوازية"، فالنظام لم يكن نظام "مبارك"، ولا الثلّة الملتفّة حوله، لكنه نظام يضمّ معه النواب المنتخبين من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم – ومعظمهم مدنيون أثروا من خلال الفساد، كما يضم أيضًا كلّ البورجوازية المصرية بمن ينتمي منهم إلى أغنياء الفلاحين.

ألفت النظر إلى هذه النقطة التي أضفي عليها أهمية كبرى. فالحديث عن "الفلاحين" بصفة عامة. وهو الشائع عندما تتحدّث عن الريف بشكلٍ عام– لا يفيد. إذ إنّ "الفلاحين" طبقات متباينة المصالح.

ويتشكّل الريف المصري الراهن من 65 % من الفلاحين المعدمين (لا يملكون أرضًا نهائيًا، أو يمتلكون فدانًا وفيما أقلّ من ذلك) و25 % من صغار الفلاحين و10 % من أغنياء الفلاحين.

وبالرغم من أنّ أغنياء الفلاحين هم أغنياء بدرجات مختلفة، وليسوا بالضرورة مليونيرات مثل كبار "البورجوازيين"، فإنّهم أغنياء في إطار المجتمع المصري وكذلك رجعيون تمامًا، ويحوزون على قدرٍ معتبر من السلطة في الريف بسبب علاقاتهم، وارتباطاتهم بنظام السلطة المحلية، ووُجهاء الريف المتنفذين في السلطة، أو لديهم علاقة قوية بها مثل الطبيب والمهندس بمن فيمم رجال الدين طبعًا. ويشكلّ أغنياء الفلاحين أيضًا العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه الإسلام السياسي في الريف.

لقد أنتج الإصلاح الزراعي الناصري تغييرًا هامًا في ميزان القوى الاجتماعية الخاصة بالريف المصري. فأغنياء الفلاحين هم الطبقة التي استفادت أكثر من غيرها من الإصلاح على حساب كبار الملّاك المسيطرين على الريف في العهد الملكي السابق. فأُقيمت تعاونيات تجمع معًا أغنياء وصغار الفلاحين، علمًا بأنّ هذا الأسلوب أعطى للأغنياء السيطرة على التعاونيات، وتحريكها لصالحهم. بيد أنّ الناصرية وضعت حدودًا لهذه السيطرة، وفرضت "تنازلات" لصالح صغار الفلاحين بتعبيرٍ آخر يمكن القول بأنّ الناصرية اعتمدت على أغنياء الريف مع تحييد طبقة صغار الفلاّحين.

ثمّ انقلبت العلاقة في عصري "السادات ومبارك" مع مخطّط إلغاء الإصلاح الزراعي. فقد أعطى هذا التحوّل فرصة لأغنياء الفلاحين أنّ يثروا على حساب صغارهم من خلال تصفية ملكيتهم، وذلك باسم "التحديث" الذي يدعو البنك الدولي إليه.

ويتجلّى رد فعل صغار الفلاحين في معاركهم الراهنة، وصمودهم في مواجهة الإجراءات الرجعية المضادة للإصلاح الزراعي. وفي هذه المعركة يقف أغنياء الفلاحين مع كتلة الرّجعية الحاكمة.

أمّا فقراء الريف، وهم الأغلبية الكبرى، فقد استُبعدوا من الصورة أصلاً، فلم يستفيدوا من الإصلاح. بيد أنّ أوضاعهم قد تغيرت في عهد الانفتاح، فهم الذين مثّلوا الأغلبية الكبرى من المهاجرين (للخليج والعراق وليبيا) - والعديد منهم - عند عودتهم- خرجوا من نطاق الإنتاج الزراعي، لينضمُّوا إلى صفوف الاقتصاد الريفي العشوائي، وغير المنظم الجديد.

نقطة أخيرة هامّة في رأيي: العلاقة بين طبقة أغنياء الفلاحين، والإسلام السياسي. فأغنياء الفلاحين مثّلوا دائمًا - والآن بقدر أوضح مما كان الأمر عليه سابقًا- السند الأساسي للإسلام "السّلفي" المتجمّد والمحافظ. والعديد من رجال الدين ومن الفئات الوسطى (المهنيين)، ومن ضباط الجيش ينحدرون من هذه الطبقة الريفية الرجعية.

الإخوان المسلمون، والتيارات الإسلامية

من المشكوك فيه قدرة جماعة الإخوان المسلمين أنّ يتحوّلوا إلى منظمة ديمقراطية. فالتنظيم قائم على مبدأ "طاعة المرشد" دون وجود ديمقراطية أو مجال للنقاش. وعندما ننظر لقيادة الجماعة كلّها وليس للمرشد فحسب، سنجد أنّ العديد من أعضائها أثرياء جدًا، ومليونيرات بالتمويل الخليجي

بصفة أساسية، بمن فيهم أولئك الذين يرسمون لأنفسهم صورة رجال الدين في الأزهر وغيره. هذه القيادة واعية تمامًا برجعيتها الاجتماعية والسياسية، وكراهيتها للديمقراطية... وهي التي أدخلت "الوهابية" إلى مصر التي تمّ ترويجها بشكلٍ واسع بعد حرب 1973 بفضل التمويل الخليجي، حتّى أصبحت العنصر السائد في تأويل الإسلام في مصر. استلهم الإخوان المسلمون فكرهم من فلسفة "محمّد رشيد رضا" الذي يمثل "الوهابية" في التأويل المتجّمد، والمتخلّف الأقصى للإسلام، وهو الذي أدخل "الوهابية" مصر، قبل حتّى ما يمتلك الخليج الأموال الطائلة، لينفقها على الترويج لهذا الفكر.

ويجب في هذا السياق ألاّ ننسى أنّ السفارة البريطانية كما تدل على ذلك وثائق موجودة فعلاً– هي التي اتخذت قرار مساندة جماعة الإخوان المسلمين عام 1927 م، لمنع تسييس الجماهير الشعبية سواء من خلال الوفد أو الشيوعيين الذين شكّلا عنصرين تقدميّين أساسيين في الثقافة السياسية المصرية. فقد مثّل الوفد بورجوازية أو فئات وسطى مستنيرة تقدمية ديمقراطية في المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الأولى، وحتى الأربعينيات، حيث استطاعت هذه البورجوازية أو الفئات الوسطى تجاوز الطائفية تمامًا ولـمّ شمل المسلمين والأقباط حتّى كان هناك أقباط منتخبون في البرلمان، بل كان منهم في بعض الأحيان رئيس البرلمان المنتخب دون أنّ يثير ذلك أيّ تعليقٍ سخيف من النوع الذي نسمعه اليوم عن الخشية من تحكّم المسيحيين في المسلمين! كان الجميع مواطنين فحسب، وظهرت شخصيات وطنية مسيحية كان لها دور مشهود على الساحة السياسية.

وكانت الحركة الشيوعية العنصر الثاني في الثقافة السياسية المصرية، خاصة انطلاقًا من الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

وكان العنصر الثالث في الثقافة السياسية المصرية رجعيًا، ويتكون من كبار ملاك الأراضي والنظام الملكي.

ولعبت دائمًا قيادة الإخوان المسلمين دورًا مضادًا للمدّ الثوري في مصر، وفي ضرب الحركة الثورية في مصر منذ العشرينات، فساندت ديكتاتورية "صدقي باشا" ضد الوفد، ثمّ اتخذت خلال الحرب العالمية الثانية موقفًا يميل إلى الفاشيست الألمان ضد الإنجليز. وخرجت في 21 فبراير 1946، إبان انتفاضة العمال والطلبة، من الجبهة الوطنية الممثلة في اللّجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال، لينضموا إلى "صدقي" في هذه الفترة. وفي اللّحظة الثورية التي نعيشها هذه المرة أيضًا، دخل الإخوان متأخرًا في المظاهرات الشعبية. من هنا أصبحوا مرشّحين للتحالف مع شخوص النظام السابق، وبالتالي يتخلّون –كالعادة– عن الطبقات الشعبية المصرية.

ويتحمّل "جمال عبد الناصر" أيضًا –في رأيي الشخصي– مسئولية كبيرة عن قيام الإسلام السياسي في بلدنا بدور المانع الأساسي، لتسييس الجماهير، فعندما ألغى عنصرين أساسيين من الحياة الثقافية المصرية، هما العنصر "الليبرالي البورجوازي، والحركة الشيوعية"، بضربه الوفد، ومنعه الأحزاب، وضرب الحركة الشيوعية بأساليب أكثر عنفًا حتّى من تلك التي اتبعها النظام الملكي السابق له في مكافحة الشيوعية، خلق بذلك فراغًا شغلته التيارات الإسلامية التي كانت موجودة دائمًا بدرجة ما في المجتمع، دون أنّ تحتلّ مقدمة المسرح مما مهّد الأرض لانتشار الإسلام

السياسي، والإخوان المسلمين. كان "جمال عبد الناصر" بنظرته السلطوية يتصوّر أنّه قادر على إلغاء الشيوعية، والليبرالية البورجوازية، وإخضاع التيار الإسلامي له ببعض الكلام عن اشتراكية الإسلام... إلخ إلاّ أنّ التاريخ أثبت إمكانية التلاعب بسهولة بهذا الكلام، وحتى قلبه إلى نقيضه، ليصبح هذا التأويل للإسلام عدوًا للاشتراكية والديمقراطية وليس الشيوعية فقط. ويشيع الإخوان المسلمون اليوم أنّ الإصلاح الزراعي كان إصلاحًا "شيوعيًا" معاديًا لمبادىء الإسلام المقدسة التي تقدّس الملكية الخاصة.. إلخ وهو كلام رجعي جدًا على المستوى العالمي، وليس الوطني فحسب، فلا أحد في أوروبا الرأسمالية على سبيل المثال يصدر عنه مثل هذا الكلام عن الإصلاح الزراعي، وحتى البنك الدولي يعتبر يسارًا بالنسبة للإخوان المسلمين بخصوص ذلك!

سمحت الظروف للإخوان المسلمين بالظهور بصفتهم "معارضة" للنظام. وهذا غير صحيح بالمرة. فالنظام –"السادات" ثمّ "مبارك"– هو الذي أعطى للإخوان ما يكاد يكون الانفراد في حقّ ممارسة الخطاب السياسي، كما أنَّ النظام قد سلّم للإسلام السياسي (أي في واقع الأمر للإخوان) مسئوليات قيادية في "أسلمة السياسة والمجتمع" من خلال سيطرتهم على التعليم، والقضاة، والإعلام. فالإخوان جزء لا يتجزّأ من النظام.

هناك، إلى جانب الإخوان، تيارات "إسلامية" أخرى، ومنها "السلفيون" الذين يظهرون بصفتهم الجناح "المتطرف". ولكن: هل هذا التيار يتمتّع باستقلالٍ حقيقي، ويعادي الإخوان؟، أم أن هناك توزيع

للأدوار، بحيث إن ظهر الإخوان "معتدلون" يعطون لواشنطن، وحلفائها المحليين تبريرًا لمنحهم "شهادة الديموقراطية"؟ هذا هو بالتحديد اللّعب الخبيث الذي يقوم به "اوباما".

فالعدو -أقصد الاستعمار (وعميله الصهيوني بالطبع)- يعلم تمامًا أنّ "أسلمة" السياسة والمجتمع، والإغراق في التأويل الوهابي المتجمّد السلفي للإسلام إنّما هو ضمان عجز المجتمع المصاب به عن مواجهة فعالة، لتحدّي العصر. وهذا هو في نهاية المطاف هدف الولايات المتحدة والخليج، وبالتالي أيضًا هدف الدولة الإسرائيلية: "إجهاض الثورة، ونهضة مصر."

ملاحظة أخيرة: هناك أيضًا تيار إسلامي، وهو تيار الطرق الصوفية (ويقال بهذا الصدد إن حوالي (15) مليون مصري أعضاء في طرق صوفية) الذي بدأ في الظهور على الساحة السياسية، نظرًا لتهديده من قبل التيارات الإسلامية ذات الأصول الوهابية، وبالرغم من تنوع هذه الطرق، إلا أنّها تمثل بصفة عامة تيارًا يرحّب بالعلمانية؛ وذلك لأنّ وجودهم مرتبط بفصل الدين عن الدولة.

المؤسّسة العسكرية: علامة استفهام؟

أعلنت حكومة واشنطن "خطّة أوباما لإجهاض المدّ الثوري في مصر"، من خلال مرحلة انتقالية قصيرة، يبقى نظام الحكم خلالها في أيدي الطبقة الحاكمة، بعد الحفاظ على الدستور الحالي بتعديلات تافهة، وانتخابات سريعة عاجلة تضمن مساهمة الإخوان المسلمين في البرلمان، واستمرار

النظام. توجد الآن وثيقة أمريكية نُشرت مؤخرًا تؤكد أنّ هذه هي بالفعل الخطّة الأمريكية.

وقد تمّ تنفيذ مرحلتها الأولى فعلاً، والخاصة بالاستفتاء، وستتمثل المرحلة الثانية منها في انتخابات سبتمبر أو أكتوبر. والنمط الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إنجازه في مصر يستلهم النموذج "الباكستاني"، وليس "التركي" أبدًا. والفارق كبير بينهما، ففي النموذج التركي تقف المؤسّسة العسكرية وراء الستار لضمان "علمانية المجتمع". وتلك ليست ظروف مصر على الإطلاق. فالنمط "الباكستاني" يُعدّ النمط الرئيسي "للديمقراطية" الذي تعده الولايات المتحدة لمصر. وما قيل في أوروبا وهنا، وفي البلدان العربية الأخرى عن النمط "التركي" هو كلام للتضليل، وتسويغ النموذج الباكستاني المعدّ فعلاً. يتمثل النّمط "الباكستاني" في هيمنة بورجوازية طفيلية تابعة، ونظام حكم يعلن نفسه إسلاميًا، تقف وراءه من خلف الستار المؤسّسة العسكرية، التي تدخل إلى مقدّمة المسرح من وقت إلى آخر، لتصفية الصراعات بين التيارات الإسلامية المختلفة باعتبارها رمّانة الميزان، لا أكثر من ذلك.

فالمطروح بالنسبة إلى "مصر" إنّما هو النمط "الباكستاني"، حيث يقبع الجيش- وهو في هذه الحالة جيش "إسلامي" خلف الستار، وفي مقدمة المسرح يحكم برلمان إسلامي هو الآخر "منتخب". هذا هو نمط الديمقراطية المقدّم من الولايات المتحدة لنا!

يسعى إذن هذا المخطّط إلى تعزيز سلطة الكتلة الرجعية المكونة من تحالف البورجوازية التابعة، وأغنياء الفلاحين وقيادة الإسلام السياسي.

علمًا بأنّ هذه الكتلة الرجعية المصرية تكره الديمقراطية وتخشاها مدركة تمامًا أنّ الديمقراطية الصحيحة في مصر لابدّ وأن تتحوّل إلى حركة اجتماعية تقدمية في المجال الاجتماعي، (لا أريد أنّ أقول إنّها ستكونُ بالضرورة "ثورية")، بالإضافة إلى كونها مُعادية للاستعمار. هذا بالضبط ما تخشاه كل من الولايات المتحدة، والتكتّل الرجعي المصري.

فالمطلوب من نظام الحكم في "مصر" إنّما هو ضمان استمرار تبعية مصر في المجال السياسي (ومن باب أولى "احترام شروط" "السلام" مع إسرائيل، أي بمعنى أدق: "الامتناع عن التضامن مع شعب فلسطين في مواجهة مشروع امتداد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة"، من جانب، وفي المجال الاقتصادي من الجانب الآخر (بمعنى استمرار التبعية "للعولمة").

وقد قبل كلّ من قيادة المؤسسة العسكرية، والإخوان المسلمون هذه المطالب الأمريكية إذ يعتمد هذا المخطّط الأمريكي على ولاء قيادة المؤسسة العسكرية لواشنطن.

فكثير من قادة الجيش حاليًا تلقوا تعليمهم وتدريبهم الأساسي في الولايات المتحدة، كما أنّ الجيش اشترك على مدار السنوات الماضية في كثيرٍ من المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، وكان يقوم لها بالكثير من الخدمات المعاونة. كما أنّ انصراف الجيش عن العمليات القتالية إلى العمليات المدنية، وهطول الأموال الأمريكية عليه في شكل معونات عسكرية تقدّر سنويًا بحوالى (1.5) مليار دولار حوّله مع ما سبق ذكره –كما يقول كثيرون– عن العقيدة القتالية الوطنية إلى

شركة الجيش التي يحقّق أعضاء مجلس إدارتها أرباحًا طائلة، ويخصّصون لأنفسهم رواتب باهظة من احتلالهم مقاعد الإدارة فيها. وهم يعرفون تمامًا أنّ المعونة العسكرية الأمريكية هي رأسمال شركتهم، وهو ما يكشف اضمحلال العقيدة القتالية الوطنية في الجيش، واستشراء الفساد في صفوفه. كما أنّ الامتيازات والكوادر الخاصة للرتب العسكرية العليا، والبدلات الباهظة التي كانوا يحصلون عليها في إطار نظام "مبارك" يجعلهم مرشّحين إلى أنّ يكونوا جزءًا من التكتّل الرجعي الذي يهدف إلى إجهاض المدّ الثوري، والحفاظ على جوهر النظام كما هو.

هذا المخطّط الأمريكي الخليجي للحيلولة دون يقظة مصر. استطاع الجيش أنّ يحافظ على سمعته بالامتناع عن المساهمة في ضرب الثورة، ثمّ المبادرة التي اتخذتها قيادته العليا في استبعاد "مبارك". ولكن تظل أهدافه البعيدة مجهولة إلى حد كبير. وذلك بالرغم من اتخاذ قيادة المؤسسة العسكرية إجراءات تشير إلى انحيازها للقوى المحافظة المكونة لكتلة الثورة المضادة، ذكرتها فيما سبق: تعيين شحصيات من النظام، لتقود "حكومة المرحلة الانتقالية"، الانفراد في "الحوار" مع الإخوان وأصدقائهم، واستبعاد القوى الجديدة الديمقراطية، الشباب، اليسار)، وتأكيد القوانين الرجعية التي سنّتها تلك الحكومة في مارس 2011 (قانون الأحزاب، منع الإضرابات).

ملاحظة حول الفساد:

الفساد كلمة خطيرة تستخدم أيضًا دون توضيح علاقته بالهيكل الاجتماعي الذي يعمل في إطاره. وبالتالي يُقال عن الفساد كلام أخلاقي باعتباره رزيلة. أقول أنا إنّ مجرد المطالبة "بحكم غير فاسد" هو مقولة ضعيفة المعنى.

وفي مواجهة هذه الصياغة المبهمة أزعم أنّ الفساد جزء عضوي من الرأسمالية القائمة بالفعل. فلا يمكن أنّ تكون هذه الرأسمالية المعاصرة خالصة من ظاهرة الفساد الذي يُعد وسيلة ضرورية، لتوسيع مجال سيادة العلاقات الرأسمالية. فالبورجوازية في مصر المعاصرة تكونت على أساس الفساد، حيث لم تكن هناك انطلاقًا من عام 1970 الشروط التي تتيح تكوين "البورجوازية" بأساليب أخرى. فالمقولة التي تدّعي أنّ الفساد سمة ظهرت في كلّ المجتمعات عبر التاريخ غير صحيحة، وأنّ الفساد أصبح منذ (40) سنة على الأقل سمة رئيسية للنظام الرأسمالي –كما هو قائم بالفعل– حاليًا في الوقت المعاصر. فالقول الذي كان يردّده في الماضي حزب التجمّع الوطني التقدمي الوحدوي القائم على التمييز بين رأسمالية غير طفيلية، وغير فاسدة، وبين الرأسمالية الطفيلية هو قول ليس له علاقة بما يمكن أنّ تكون الرأسمالية في ظروفنا، في إطار المنظومة المعولمة الحديثة.

بل أذهب إلى أبعد من ذلك. أقول إنّ الفساد في المجتمعات الغربية المتقدّمة قد أصبح أيضًا عنصرًا عضويًا في النظام. بالتالي لا يمكن أنّ

نتحدّث الآن عن الفساد إلا كعنصرٍ عضوي في الرأسمالية بشكلٍ عام. لذلك أقول إنّ الرأسمالية دخلت مرحلة "الشيخوخة". أقصد بذلكَ لفت النظر إلى تلك العلاقة النظامية التي تربط هيمنة الاحتكارات على المنظومة الإنتاجية، واستخراج الريع الاحتكاري من جانب، وظاهرة الفساد الناشئة عن التفاعل بين ممارسة السلطة السياسية، واستخراج هذا الريع من الجانب الآخر. أقول إذن إنّ التخلّص من الفساد أصبح مستحيلاً دون إنجاز تغييرٍ جوهريّ في علاقات الإنتاج.

فقبل أربعين أو خمسين عامًا كانت هناك احتكارات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لكن إلى جانبها كانت توجد قطاعات واسعة من الإنتاج الرأسمالي الصناعي، والزراعي والخدمي المستقلّ عنها، والتي كانت قاعدة للمنافسة وبالتالي قاعدة للديمقراطية البورجوازية في إعادة تكوين النظام، وأيضًا القاعدة لعلاقات اقتصادية غير فاسدة (غير قائمة على الفساد). إلا أنّ التغير الكيفي الذي حدث في الرأسمالية خلال الثلاثين سنة الماضية، وتحويلها من رأسمالية الاحتكارات إلى ما أُسميه رأسمالية الاحتكارات المعمّمة، هي في قلب المشكلة حيث بلغ تركيز الأموال –وهي ناتج التطور الطبيعي للرأسمالية– درجة لم يعد معها هناك قطاع في الإنتاج مستقلّ عن هيمنة الاحتكارات. وحتّى القطاعات التي تبدو على أنّها مستقلة، تعمل في واقع الأمر من الباطن للاحتكارات. بهذا المعنى انتهت المنافسة الحقيقية التي كانت قاعدة تفعيل للرأسمالية من غير فساد (علاقات اقتصادية غير فاسدة، وغير قائمة على الفساد) وأيضًا قاعدة الديمقراطية البورجوازية في إعادة إنتاج النظام.

لقد تصور "ماركس" إمكانية حدوث ذلك، لكنه لم يقل بصدده أكثر من جملتين أو ثلاثة، ورجّح حدوث الثورة الاشتراكية قبل الوصول إليه. هذا لم يحدث، وبالتالي حدث ما تصوره، أي التطور نحو الأسوأ. كما أنّ هذه الدرجة العالية من التركيز أدّت إلى تغيير جوهري كيفيّ في ممارسة الديمقراطية، بمعنى أنّه لم يعد لها مضمون، فأصبحت الأحزاب المرشّحة لتناول السلطة عبر الانتخابات تابعة لسلطة الاحتكارات، وبالتالي سواء انتخب الناخبون اليمين أو اليسار، لم يعد ذلك يغيّر من الأمر شيئًا.

ثالثًا: التجارب السابقة الأخرى

أندونيسيا والفلبين ومالي، أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية

يجب أنّ نكون مدركين في مصر أنّ هناك انتفاضات شعبية وقعت خلال السنوات الأخيرة في عددٍ من البلدان، وفي ظروفٍ مختلفة خاصة لكل منها. ويجب أنّ ننظر بتمعّنٍ إلى نتائجها.

أقسّم هذه الانتفاضات إلى ثلاثة أنواع. أولاً النوع الخاص ببعض بلدان الجنوب في آسيا وأفريقيا، وسأضرب المثل عليه بـ"الفلبين وأندونيسيا ومالي". ثانيًا النوع الخاص ببلدان شرق أوروبا. وثالثًا ذلك الخاص بـ"أمريكا اللاتينية". علمًا بأنّ الانتفاضة ضد النظام كانت واسعة في الأنواع الثلاثة من "الثورات".

كانت توجد في البلدان الآسيوية، "الفلبين"، و"إندونيسيا" ديكتاتوريات شبيهة تمامًا بديكتاتورية "مبارك"، كان هناك رئيس جمهورية فاسد،

وديكتاتور مُحاط بالأوتوقراط، وثلّة قريبة منه، وكان التعذيب منتشرًا أيضًا وما إلى ذلك من الأمور المعروفة في هذا السياق من الحكم. وكانت الانتفاضة رغم اختلاف الظروف من بلد إلى آخر شبيهة إلى حد ما بانتفاضة يناير-فبراير 2011 عندنا، بمعنى أنّ الفئات الوسطى، والتقدمية، والشباب قد قامت بالدور الأساسي فيها، كما أنّ الجماهير الشعبية انضمّت إليها أيضًا.

ويمكن أيضًا إدخال انتفاضة "مالي" ضد ديكتاتورية "موسى تراوري" ضمن هذا النوع. أدّت المعركة الأولى إلى سقوط الديكتاتور وليس النظام. وكلّفت الانتفاضة الشعبية في "مالي" من الضحايا عشرة آلاف قتيل واستمرّت حوالى سنة، وليس أسبوعين أو ثلاثة -كما حدث عندنا-، وأدت في نهاية الأمر إلى طرد الديكتاتور. لكن ما حدث بعد ذلك أنّ تمتّع الشعب بحرية حقيقية - وليس كما هو الأمر عندنا- فحرية تكوين الأحزاب هناك مفتوحة، وهناك مناخ من الحرية الشاملة فيما يتعلّق بحرية التنظيم. إلاّ أنّ النظام استخدم الضغط الخارجي- بخصوص وجود تنظيم القاعدة في شمال البلاد على أساس أنّ القضاء على القاعدة هي المهمّة الأساسية، لعدم القيام بأيّ تغيير، وإجهاض أي استثمار تقدّمي لفرض الطبقات الشعبية والفئات الوسطى للديمقراطية السياسية في الممارسة اليومية. واستخدم النظام أيضًا التيار الإسلامي المحافظ القائم على تأويل متجمّد الذي يموله الخليج.

ولا يختلف الأمر كثيرًا في "أندونيسيا والفلبين"، حيث تمّ التخلص من الرئيس، إلا أنّ الطبقة الحاكمة ظلّت في الحكم، فأصبحت الديمقراطية غير نافعة. فهناك في "أندونيسيا" ديمقراطية فتحت أبوابًا لتكوين أحزاب

اشتراكية، ولكن الطبقة الحاكمة استخدمت الإسلام السياسي، وإثارة النزاعات الطائفية بين الأغلبية المسلمة والأقليات المكوّنة من المسيحيين والهندوس (15 % من السكان) لجعل المشكلة الطائفية التي تتسبّب بها الخطابات الرافضة لحقوق الأقليات في مجتمع إسلامي مثل "أندونيسيا"، القضية الأساسية ممّا شلّ تمامًا الحركة الاحتجاجية.

فلابد لأنّ أنّ نضع في اعتبارنا أنّ هناك حركات قوية وقعت في بلدان أخرى من الجنوب، و لم تقل من حيث القوة عن الحركة المصرية، لكنّها لم تأت بالنتائج المنتظرة. وفي جميعها استُخدم الإسلام السياسي في الحفاظ على استمرار التكتّل الرجعي في السلطة والتبعية للغرب. ويدخل ضمن هذه اللّعبة الخبيثة استخدام الإرهاب والقاعدة، لإبقاء الأوضاع على ما هي عليه. باسم "محاربة الإرهاب" ومنع الانتفاضات، والحركات الشعبية من إنجاز تغييرات محسوسة بتحويل الرأي العام إلى قضايا أخرى. ولعلّه سوف نعلم بعد خمسين عامًا أنّ "أسامة بن لادن" كان مقيمًا في "الولايات المتحدة"، وأنّهم يُخرجوه من وقتٍ إلى آخر وفي اللّحظة المناسبة لإلقاء البيانات التي تعطيها تبريرًا للتدخّل العسكرى هنا أو هناك! لا ينفي ذلك سير بعض الناس المُضلّلين وراء هذه الشخصيات أو الحركات، وهو أمر طبيعي في الحركات من هذا النوع. لكن القيادة في الطرفين، الولايات المتحدة من جانب، والحركات السلفية المتجمّدة من الجانب الآخر، واعية تمامًا بما تفعل، هذا بالنسبة إلى تجارب "آسيا وأفريقيا المعنية".

أما في شرق أوروبا، فقد قامت انتفاضات ضد النظام الشيوعي (الاشتراكية القائمة بالفعل). ولا أريد أنّ أدخل هنا في تفاصيل هذه

القصة. وقد أدت هذه الانتفاضات إلى تفتيت هذه الأمم على أسس أثنية، أو دينية، أو لغوية كما جرى الأمر في "يوغوسلافيا" على سبيل المثال. في جميع الأحوال صارت هذه البلدان مناطق تابعة لأوروبا الغربية، "ألمانيا وفرنسا وإنجلترا" أساسًا، في ظروفٍ شبيهة للعلاقة غير المتساوية بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. لدينا هنا إذن تجارب لانتفاضات واسعة نجحت ليس في تجاوز النظام من اليسار؛ ولكن في سقوطه على اليمين، وإقامة نظم أسوأ من النظم السابقة لها.

تعتبر "أمريكا اللاتينية" النموذج الأمثل بالنسبة لنا. فما حدث هناك إلى الآن، نجاح وتقدّم للمد الثوري. كانت المرحلة الأولى من هذا المد الثوري في البرازيل، والتي أخذت شكل حركة جماهيرية واسعة شملت فئات مختلفة من الطبقات العاملة بالأساس (لكون البرازيل بلدًا متقدمًا في الصناعة) وفقراء الفلاحين والفئات الوسطى، أدت إلى نظام "لولا" (مهما كانت حدوده، وحقيقة إنجازاته... إلخ).

كانت الحركة الشعبية أقوى في "بوليفيا"، واستمرت خمس سنوات مقدمة أكثر من (20) ألف شهيد، وأدت في نهاية الأمر إلى تغيير الأوضاع، ودستور جديد، وإصلاحات اجتماعية (لا أريد أنّ أقول اشتراكية)، وتبنِّي سياسة معادية للاستعمار تمامًا... إلخ. إذن عندنا في "أمريكا اللاتينية" نماذج للمد الثوري المستمر، تُعدّ النمط الأمثل للتغيير في الظروف الحالية. وكذلك "فنزويلا"، لكنّي لا أريد أنّ أدخل في تفاصيل حتّى لا يتحول المقال من الحديث عن "مصر" إلى الكلام عن تلك البلدان.

رابعًا: قراءة لتاريخ مصر المعاصر

انظر إلى تاريخ مصر المعاصر باعتباره تاريخ مد ثورى طويل، ثمّ انهيار طويل، وربمّا تكون حركة 25 يناير 2011م هي بداية المدّ الثوري الطويل الثاني. استغرق المدّ الثوري الطويل الأول 40 سنة من 1920 إلى 1967م. شكّل الوفد المرحلة الأولى في هذا المد، وكانت الفترة من 1920 إلى 1924 المرحلة الأكثر تقدمية وديمقراطية في تاريخ مصر المعاصر. وحدثت بعدها ردة نتيجة خيانة جزء من القيادة الوفدية في عام 1924 انطلاقًا من "سعد زغلول" نفسه بضربة الحزب الشيوعي الأول، والتيار اليساري داخل حزب الوفد.

ولحقه بعد ذلك في هذا الطريق "السعديون" وغيرهم، وتبعتها ردة ديكتاتورية "صدقي"، وإنشاء منظمة الإخوان المسلمين ، ليعود بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، انطلاقًا من 21 فبراير 1946. فاتخذ المد الثوري شكلاً متجددًا يتمثل في التحالف بين الطلبة كممثلين للفئات الوسطى الديمقراطية والمعادية للاستعمار، والطبقة العاملة والشيوعيين. بدأت الرّدة بخيانة الإخوان المسلمين للحركة لصالح "صدقي باشا"، ثمّ عادت الحركة لتستمر بعودة الوفد للحكم، ثمّ الردة أيضًا التي تمثلت في حريق القاهرة الذي لعب الإخوان المسلمون دورًا فيه، ثمّ الانقلاب العسكري.

فالانقلاب الأوّل لعام 1952 ثمّ الانقلاب الثاني لعام 1954 لم يمثلا "نشأة الثورة" (ثورة يوليو كما يُقال) بل مثّلا الفصل الأخير للمد الثوري.

ثمّ أنتج النظام الجديد ما أنتجه وتبلور في الناصرية بين 1954 و1956، في أعقاب مؤتمر "باندونج"، وإظهار النظام لمواقف معادية للاستعمار للمرة الأولى منذ 1952م. كانت "الناصرية" في واقع الأمر محصلة لفترة، وليست انطلاقة لمرحلة جديدة كما حاول "عبد الناصر" أنّ يعطي لنفسه صورة مزيفة كمجدد في الحياة المصرية، بينما الواقع أنّه أنهى الموجة الثورية.

فأنتج النظام بما كان المجتمع المصري قادرًا على إنتاجه من نظام معادٍ للاستعمار، كما حقّق إصلاحات اجتماعية (وليست اشتراكية) بمعنى تحقيق بعض المكاسب والإصلاحات في صالح الطبقات الشعبية، ولكن بشكلٍ فوقيّ وغير ديمقراطي. فالنظام رفض الديمقراطية والجذرية. أنتج ذلك ما كان يستطيع أنّ ينتجه في ظرف (10) سنوات لا أكثر، ثمّ دخل في أزمة بعد ما بلغ حدوده وفقد نفسه. وانتهز الاستعمار الأمريكي عن طريق الصهاينة هذا الضعف، وضربه في عام 1967م.

ما حدث بعد ذلك أنّ بدأ "جمال عبد الناصر" نفسه الانفتاح عبر تفضيله خيار تقديم تنازلات لليمين عن طريق فتح باب انفتاح اقتصادي على خيار تجذير النظام. ثمّ عمّق "السادات" الانفتاح، وربطه بالتحيز والخضوع للولايات المتحدة والصهاينة، واستمر "مبارك" في نفس الطريق.

إذن جاءت بعد المدّ الثوري الأول الذي استمر (40) عامًا، فترة من أربعين سنة أخرى تمتد من 1970 وحتى 2011، استغرق فيها المجتمع المصري في النوم، دون أنّ يكون له وزن في المنطقة ولا في العالم.

إننا ندخل اليوم في مد ثوري ثانٍ جديد، يمكن أنّ تكون حدوده أفضل من المدّ الثوري الطويل الأول، وأعتقد أنّ التوعية في ظل الظروف العالمية والمحلية المختلفة يمكن أنّ يكون لها دور في تحقيق ذلك.

الدراسة الثانية

مسار الرأسمالية التاريخية

ينقسم المسار التاريخي الطويل للرأسمالية إلى ثلاث مراحل متتالية متميزة: 1) مرحلة إعداد طويلة – للتحول من النظام "الخراجي" وهو النظام السائد في المجتمعات الطبقية ما قبل الحديثة – وهي مرحلة القرون الثمانية من العام 1000 إلى 1800؛ 2) مرحلة نضج قصيرة (القرن التاسع عشر)، تتأكد في خلالها سيادة الغرب؛ 3) مرحلة "التدهور" الطويلة التي دفعت إليها "صحوة الجنوب"، والتي انتزعت خلالها شعوبها، ودولها المبادرات الرئيسية في تحوّل العالم، والتي طورت موجتها الأولى في القرن العشرين. وهذه المعركة ضد النظام الإمبريالي التي لا تنفصم عن التوسّع العالمي للرأسمالية، تحمل في طياتها احتمال السير في الطريق الطويل للتحوّل لما بعد الرأسمالية، ونحو الاشتراكية. وتبدأ مع القرن الحادي والعشرين موجة جديدة من المبادرات المستقلّة لشعوب ودول الجنوب.

أولاً: أدّت التناقضات الداخلية الخاصة بجميع المجتمعات المتقدمة السابقة للحديثة، وليس فقط في أوروبا الإقطاعية، لموجات متتالية من الاختراع التدريجي لمكونات الحداثة الرأسمالية.

وحدثت أقدم هذه الموجات في "الصين"، حيث بدأت هذه التحولات ابتداءًا من مرحلة "السونج" (القرن الحادي عشر)، لتتوسّع في مرحلتي "المنج والكنج"، لتمنح "الصين" تقدمًا واضحًا في الاختراعات التكنولوجية، وفي إنتاجية العمل الاجتماعي، وفي الثروة، لم تتمكّن "أوروبا" من تجاوزه إلا في القرن التاسع عشر. وتبعت هذه الموجة "الصينية" موجة

"شرق أوسطية" ظهرت في مرحلة الخلافة العربية الفارسية، ثمّ انتقلت بعد الحروب الصليبية إلى المدن الإيطالية.

وبدأت الموجة الأخيرة لهذه المرحلة الانتقالية الطويلة للوصول للعالم الرأسمالي في "أوروبا الأطلنطية" ابتداءًا من غزو الأمريكتين، لتتطور في خلال القرون الثلاثة للمرحلة المركانتيلية (1500 - 1800). والرأسمالية التاريخية التي فرضت سيطرتها تدريجيًا على المستوى العالمي هي ما أنتجته هذه الموجة الأخيرة، علمًا بأنّ الشكل الأوروبي (أو الغربي) للرأسمالية التاريخية التي بنتها "أوروبا" المركزية والأطلنطية، وسليلتها في "الولايات المتحدة"، وبعدها في "اليابان"، لا ينفصم عن بعض صفاته المميزة، وخاصة التراكم المبني على النهب (أولاً للفلاحين في بلادهم، ثمّ لشعوب التخوم التي أدمجها في نظامه العالمي). فهذا الشكل التاريخي إذن لا ينفصل عن التباين بين المركز والتخوم الذي خلقه، ويعيد خلقه ويعمّقه بلا انقطاع.

ثانيًا: وأخذت الرأسمالية التاريخية شكلها النهائي الناضج في نهاية القرن الثامن عشر مع حدوث الثورة الصناعية الإنجليزية التي اخترعت "الصناعة الآلية" (ومعها وضعية البرولتاريا الصناعية الحديثة)، وكذلك قيام الثورة الفرنسية التي اخترعت السياسة الحديثة.

وعاشت الرأسمالية الناضجة لوقت قصير يمثّل قمّة هذا النظام وهو القرن التاسع عشر. وفيه يفرض تراكمُ رأس المال شكله النهائي، ويصير القانون الأساسي الذي يتحكم في التطور الاجتماعي.

ومنذ البداية كان هذا الشكل من التراكم في الوقت ذاته، بنّاءً (لأنه ساعد على التسريع الكبير، والمتواصل لإنتاجية العمل الاجتماعي)، وهدّامًا كذلك. وقد توصل "ماركس" لهذه الملاحظة المبكرة التي تقول: "التراكم يدمر الأساسين اللذين تقوم عليهما الثروة وهما الكائن الإنساني (الذي يتحوّل إلى سلعة) والطبيعة".

وفي التحليلات التي اقترحتُها للرأسمالية التاريخية، أبرزتُ القسمة الثالثة لهذا البعد المخرب للتراكم، ألا وهي النّهب المادي، والثقافي للشعوب المسودة في التخوم، والتي ربما فاتت أهميتها على "ماركس"، ويرجع ذلك بالتأكيد إلى أنّه في خلال المرحلة القصيرة التي استغرقتها دراسات "ماركس" كانت "أوروبا" تبدو أنّها تركّز فقط على أهداف التراكم الداخلي. ولذلك يُرجع "ماركس" هذا الاستلاب لمرحلة "التراكم البدائي"، والذي أصفه أنا بـ"التراكم الدائم".

والواقع أنّ الرأسمالية التاريخية تقوم في خلال المرحلة القصيرة لنضجها بمهمات تاريخية تقدمية لا يمكن إنكارها. فهي تخلق الشروط التي تجعل من الممكن والضروري تجاوزها إلى الاشتراكية/ الشيوعية، سواء على المستوى المادي، أم على مستوى الوعي السياسي والثقافي الجديد المرتبط بها. والاشتراكية (ومن باب أولى الشيوعية) ليست "أسلوبًا للإنتاج" أرقى؛ لأنّه يدفع قوى الإنتاج بسرعة أكبر، ويربطها بنظام "عادل" لاقتسام الدخل، بل هي بالأحرى مرحلة أرقى لتطور الحضارة الإنسانية. بناءً عليه لم يكن من قبيل الصدفة أنّ الحركة العمالية والاشتراكية عمّقت جذورها بين الطبقات الشعبية، وبدأت النضال من أجل الاشتراكية منذ

القرن التاسع عشر في أوروبا (بصدور البيان الشيوعي في عام 1848). وليس من قبيل الصدفة كذلك إنّ أول تشكيك في الرأسمالية اتخذ شكل أول ثورة اشتراكية في التاريخ وهي "كوميونة باريس" في عام 1871.

ثالثًا: ودخلت الرأسمالية التاريخية ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر في المرحلة – الطويلة – لأفولها، وأعني بذلك أنّ الأبعاد المدمّرة للتراكم تتغلب منذئذ على بعدها التاريخي البنّاء والتقدّمي.

ويتجسّد هذا التحول الكيفي للرأسمالية مع قيام الاحتكارات الجديدة للإنتاج (وليس مجرد السيطرة على التبادلات، والغزو الاستعماري – كما حدث في المرحلة "المركانتيلية") في نهاية القرن التاسع عشر (لنين وهوبسون وهِلفردِنج). وكان ذلك هو الرّد على الأزمة البنيوية الطويلة الأولى التي بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر، بعد هزيمة "كوميونة باريس" بقليل. وظهور رأسمالية الاحتكارات يكشف أنّ الرأسمالية قد أنهت دورها، وأنّها صارت نظامًا "فات أوانه"، وأنّ ساعة نزع مِلكية منتزعي مِلكية الآخرين حلّت، وصارت ممكنة وضرورية. وعبرت عن هذا الأفول الموجة الأولى من الحروب، والثورات التي ميزت تاريخ القرن العشرين.

لم يخطئ "لنين" إذن عندما وصف رأسمالية الاحتكارات بأنها "المرحلة العليا للرأسمالية"، ولكن "لنين" في تفاؤله، تصوّر أنّ هذه الأزمة الطويلة الأولى ستكون الأخيرة؛ لأنّها وضعت الثورة الاشتراكية على قمة

جدول الأعمال. ولكن التاريخ اللاحق أثبت أنّ الرأسمالية استطاعت التغلب على هذه الأزمة، ولكن بثمن الدخول في حربين عالميتين، ثمّ التأقلم مع التراجعات التي فرضتها الثورتان الروسية والصينية، والتحرّر الوطني في آسيا وأفريقيا. ولكن الفترة القصيرة التي ازدهرت فيها "رأسمالية الاحتكارات" (1945 – 1975) تبعتها أزمة بنيوية طويلة جديدة للنظام بدأت من سبعينيات القرن العشرين. ورد رأس المال على هذا التحدّي المتجدّد بتحوّلٍ كيفي جديد اتخذ الشكل الذي سميته "رأسمالية الاحتكارات المعممة".

وتنتج عن هذا الفهم "للتدهور الطويل" للرأسمالية مجموعة من الأسئلة الأساسية حول طبيعة "الثورة" القائمة على رأس جدول الأعمال، وهل ينطبق "التدهور الطويل" للرأسمالية على "مرحلة الانتقال الطويلة" للاشتراكية/الشيوعية؟، وبأية شروط؟

رابعًا: ابتداءًا من عام 1500 (بداية الشكل المركانتيلي الأطلنطي التاريخي للانتقال للرأسمالية الناضجة) وحتى عام 1900 (بداية التشكيك في المنطق الأحادي للتراكم)، كان الغربيون (الأوروبيون، ثمّ الأمريكيون الشماليون، وبعد ذلك اليابانيون) هم سادة اللّعبة، وهم وحدهم الذين يشكّلون هياكل العالم الجديد للرأسمالية التاريخية. وكانت الشعوب وأمم التخوم المغزوة، والمسودة تقاوم بالتأكيد بطريقتها؛ ولكنّها كانت في النهاية تُهزم، وتضطر للتأقلم مع أوضاع القهر.

وتزامنت سيادة العالم الأوروبي الأطلنطي مع انفجاره السكاني، فالأوروبيون الذين كانوا يكونون 18 % من سكان العالم في عام 1500، صارت نسبتهم إلى سكان العالم 36 % في عام 1900، بمن في ذلك ذريتهم في "أمريكا الشمالية والجنوبية"، و"أستراليا". وبدون هذه الهجرة الواسعة لم يكن من الممكن تحقيق شكل التراكم المبني على التفكيك المتسارع لمجتمع الفلاحين. وهذا هو السبب في استحالة تكرار هذا النموذج في بلدان التخوم التي لا تجد "أمريكا" لتغزوها. ولما كان "اللحاق" أمرًا مستحيلاً، فلا بدّ من إيجاد طريقٍ بديل للتنمية.

خامسًا: وقد بدأ في القرن العشرين انقلاب للأدوار، فقد انتقلت المبادرة للشعوب ولأمم التخوم.

كانت "كوميونة باريس" (1871) أول ثورة اشتراكية، وآخر ثورة تقوم في أحد بلدان المركز الرأسمالي.

ويعلن القرن العشرون - مع صحوة شعوب التخوم - بداية فصل جديد من التاريخ، حيث قامت "الثورة الإيرانية" في عام 1907، ثمّ "ثورة المكسيك" في 20/1910، ثمّ "ثورة الصين" في 1911، ثمّ "ثورة روسيا" في 1905 التي تتبعها ثورة 1917. وتلى ذلك النهضة العربية الإسلامية، وقيام حركة شباب تركيا الفتاة، والثورة المصرية في 1919، وتكوين حزب المؤتمر الهندي، وهذه جميعها تمثل أول مظاهر الفصل الجديد.

وكرد فعل على الأزمة الطويلة الأولى للرأسمالية التاريخية

(1850/ 1875)، بدأت شعوب التخوم التحرك، لتحررها ابتداءً من 1914/17، وذلك تحت راية الاشتراكية (في روسيا والصين وفيتنام وكوبا)، أو تحت راية التحرر الوطني المرتبط بدرجات مختلفة بالإصلاحات الاجتماعية التقدمية. كما بدأت على طريق التصنيع الذي كان محرمًا عليها في ظل سيطرة الإمبريالية الكلاسيكية القديمة، والتي اضطرت لذلك إلى "التأقلم" مع تلك المبادرات المستقلة للشعوب، والأمم، والدول في التخوم. ومنذ عام 1917، وحتى فقدان الزخم "لمشروع باندونج" (1955 – 1980)، وكذلك انهيار الاتحاد السوفييتي (1990)، كانت هذه المبادرات هي التي تحتل واجهة المسرح السياسي. ولا أنظر للأزمتين الطويلتين للرأسمالية، الشائخة للاحتكارات في إطار نظرية الدورات الطويلة التي يقترحها "كوندراتييف"، وإنّما كمرحلتين من تدهور الرأسمالية التاريخية المعولمة، وكذلك للتحوّل الممكن نحو الاشتراكية. كذلك لا أعتبر الفترة من 1914 إلى 1945 كمجرد "حرب الثلاثين عامًا لتجاوز الهيمنة البريطانية" وإنّما كذلك كمرحلة الحرب الطويلة للمراكز الرأسمالية ضدّ الصحوة الأولى للتخوم (الشرق والجنوب).

وفقدت هذه الموجة الأولى من صحوة الشعوب زخمها لأسباب متعددة، ومتداخلة منها: "تناقضاتها الداخلية وحدودها"، فضلاً عن نجاح الإمبريالية في اختراع أشكال جديدة للسيطرة على النظام العالمي (بتقوية سيطرتها على الاختراعات التكنولوجية، وعلى استحواذها على الموارد الطبيعية للكوكب، وسيطرتها على النظام المالي المعولم، وعلى الاتصالات والمعلومات، وعلى احتكارها لأسلحة الدمار الشامل).

ورغمًا عن ذلك، فقد بدأت أزمة طويلة للرأسمالية من سبعينيات القرن العشرين، أي بعد الأولى بقرنٍ كامل. وإجابات الرأسمالية على هذه الأزمة مناظرة لإجاباتها على الأزمة الأولى، ألا وهي التركيز المضاعف (الذي ترتّب عليه ظهور رأسمالية الاحتكارات المعمّمة)، والعولمة ("اللبرالية")، والأمولة. ولكن مرحلة انتصار "الإمبريالية الجماعية" للثالوث المكون من "الولايات المتحدة وأوروبا واليابان" (والتي تعتبر "الزمن الجميل" [2008/1990] المقابل لنظيره الأول [1914/1890]) قصيرة، فقد انفتح الباب أمام مرحلة من الفوضى. والحروب والثورات. وفي هذا الإطار ستمنع المرحلة الثانية من صحوة أمم التّخوم القائمة بالفعل، الإمبريالية الجماعية للثالوث من تصور استمرار مواقعها المسيطرة إلاّ عن طريق السيطرة العسكرية على الكوكب. ودوائر الحكم في "واشنطن" بإعطائها الأولوية لهذا "الهدف الإستراتيجي" تدلّ على وعيها الواضح بأهداف الصراع الحاسم في زماننا. وهذا يتباين مع النظرة الساذجة للتيارات الغالبة في الغرب التي تدّعي البحث عن "عالم بديل".

هل رأسمالية الاحتكارات المعمّمة هي المرحلة النهائية للرأسمالية؟

وصف "لنين" إمبريالية الاحتكارات بأنّها "المرحلة العليا للرأسمالية"، أمّا أنا فأصف الإمبريالية بأنّها "مرحلة دائمة" للرأسمالية، بمعنى أنّ الرأسمالية التاريخية المعولمة كانت على الدوام تعيد إنتاج، وتعمّق الاستقطاب بين المراكز والتخوم. وقد كانت الموجة الأولى لتكوين الاحتكارات في نهاية القرن التاسع عشر بالتأكيد تمثل تغيرًا كيفيًا في

الهياكل الأساسية للإنتاج الرأسمالي. واستنتج "لنين" من ذلك أنّ الثورة الاشتراكية باتت على جدول الأعمال، وعبرت "روزا لوكسمبورج" عن نفس الفكرة بالقول بأنّ الاختيار يقوم بين "الاشتراكية أو البربرية". ولا شك أنّ "لنين" عبّر عن تفاؤل سابق لأوانه بعض الشيء، حيث لم يقدر الأثر المدمر للريع الإمبريالي، وما أدى إليه من نقل الثورة من الغرب (المراكز) إلى الشرق (التخوم).

والموجة الثانية من تركيز رأس المال والتي حدثت في الثلث الأخير من القرن الماضي كانت تحولاً كيفيًا ثانيًا للنظام وهو ما أسميه "الاحتكارات المعممة". ومنذ هذا التحول لم تعد الاحتكارات تمثّل القوى العليا المسيطرة على الاقتصاد الحديث فحسب، بل صارت تفرض سيطرتها المباشرة على النظام الإنتاجي بكامله. وقد انتزعت في الواقع ملكية المشروعات المتوسطة والصغيرة (وحتى الكبيرة خارج الاحتكارات) مثل المزارعين، وتحولت إلى نوع من المقاولين من الباطن تتعرض للتحكّم الشديد من جانب الاحتكارات قبل وبعد الإنتاج.

وعلى هذا المستوى العالي من التركيز انكسرت العلاقة بين رأس المال، وبين حامله العضو الحي وهو "البرجوازية"، فهذا التحوّل بلغ من الخطورة أنّ البرجوازية التاريخية المكوّنة من العائلات المعروفة على المستوى المحلّي حلّت بدلها "أوليجاركية" من المديرين المسيطرين غير المعروفة تتحكّم في الاحتكارات على الرغم من توزع ملكية رأس مال هذه الاحتكارات. وتشهد المجموعة الجديدة من العمليات المالية التي اخترعت في العقود الأخيرة على هذا الشكل العالي من التغريب: فالمضارب يستطيع اليوم

بيع ما لا يملكه بما يهبط بحقّ الملكية لمستويات غير معهودة، كما تختفي وظيفة العمل الاجتماعي المنتج. وقد أسبغ هذا التغريب على المال قدرة إنتاجية (بالقول إنّ المال يلد أبناءًا). كما أسبغ التغريب على المال صفة الزمن بالقول: "الوقت من ذهب"، وهو ينتج الربح بقدرته الذاتية. والطبقة البرجوازية الجديدة التي تقوم بإعادة إنتاج هذا النظام عبارة عن مجموعة من "الموظفين مدفوعي الأجر" مع أنّهم بوصفهم من الفئات العليا من الطبقة المتوسطة ممّن يتمتعون بأجور في غاية الارتفاع نظير "عملهم".

ألا يجب في ظل هذه الظروف القول بأنّ الرأسمالية قد تخطّت وقتها؟، وليس هناك سوى رد واحد على التحدّي، وهذا الرد هو: "يجب تأميم الاحتكارات. وإخضاعها الضروري للدولة بهذه الطريقة هو الخطوة الأولى على طريق تحويل إدارتها في اتجاه الاشتراكية على يد العمال والمواطنين، وهو فقط ما يسمح بالسّير على الطريق الطويل نحو الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، فهذا هو الشرط الضروري لخلق اقتصاد كلّي يسمح للمشروعات الخاصة المتوسّطة والصغيرة بالحياة. وفي غياب هذه الخطوة، يسود منطق رأس المال المجرد الذي لن يؤدي إلا لفقدان الديمقراطية بل المدنية، وهو ما يعني "الأبارتهيد" على المستوى العالمي."

توجّه القارات الثلاث للماركسية

تدعو قراءة مسار الرأسمالية التاريخية، وإبراز ما يحدث من استقطاب في هذه العملية (التباين بين المركز والتخوم) الناتج عن الشكل التاريخي

لتراكم رأس المال، لإعادة النظر في الثورة "الاشتراكية" (وبشكلٍ أعمّ في مرحلة الانتقال للاشتراكية) التي أنتجتها الماركسيات التاريخية. فالثورة (أو مرحلة الانتقال) التي على رأس جدول الأعمال ليست بالضرورة هي التي وُضعت على أساسها تلك الرؤى (وبالتالي إستراتيجيات الصراع لتجاوز الرأسمالية).

يجب علينا أن نعترف بأنّ ما حاولت الصراعات الرئيسية للقرن العشرين الطعن فيه لم يكن الرأسمالية في حد ذاتها، وإنما كان البعد الإمبريالي للرأسمالية القائمة بالفعل. والسؤال الآن هو معرفة ما إذا كان هذا التحوّل في مركز ثقل النضال يحمل في طياته بالضرورة (وليس بصورة آلية بالطبع) أو على الأقل، إمكانية الطعن في الرأسمالية ذاتها.؟

أولاً: يربط فكر "ماركس" بين الوضوح والجلاء (العلمي) في تحليل الواقع، وبين التحرك الاجتماعي والسياسي (صراع الطبقات في أوسع صوره) الذي يعمل على "تغيير العالم".

والفكر الأساسي لماركس – أي فيما يتعلّق باكتشاف المصدر الحقيقي لفائض القيمة الناتج من استغلال رأس المال للعمل – لا يمكن تخطّيه، فالتخلّي عن هذه المساهمة الجلية والأساسية "لماركس" يؤدّي بالتأكيد لخطأ مزدوج:

فهذا التخلّي يجعل تحليل الواقع ينصبّ على الصورة الظاهرية التي يراها الفكر المحدود بخضوعه للتغريب السّلعي الذي يخلقه النظام،

وبهذا تنعدم فاعلية الإستراتيجية المتصورة لتغيير العالم والموضوعة في إطار هذا التغريب، حيث تصير الافتراضات "العلمية" المستنتجة بلا أساسٍ حقيقيّ.

ومع ذلك، فالاكتفاء بالتحليل الجلي الذي وضعه "ماركس" لا يكفي وحده، لا فقط لأنّ "الواقع" ذاته في حالة تغير دائم، وأن هناك دائمًا الجديد الذي يجب أخذه في الاعتبار عند تطوير الفكر الانتقادي للواقع – ابتداءًا من "ماركس". ولكن هناك سبب أعمق وهو أنّ الانتقاد الذي تركه لنا "ماركس" في كتاب رأس المال بقي ناقصًا كما هو معلوم. فقد انتوى "ماركس" أنّ يعالج في الجزء السادس من هذا الكتاب –الذي لم يظهر– موضوع عولمة رأس المال، وعلينا أنّ نقوم بذلك التحليل بدلاً منه. وقد تجرّأت بالقيام بهذا العمل باقتراح "قانون القيمة المعولمة" الذي يعطي الأهمية الواجبة للتنمية غير المتساوية (أي الاستقطاب بين المركز والتخوم) التي لا تنفصم عن التوسّع العالمي للرأسمالية التاريخية. وفي هذه الصياغة يندمج "الريع الإمبريالي" في صلب عملية إنتاج وتدوير رأس المال، وتوزيع فائض القيمة. وهذا الرّيع هو أساس التحدّي، فهو يفسر من ناحية غياب النّضال من أجل الاشتراكية في المراكز الإمبريالية، ومن ناحية أخرى إبراز البعد المعادي للإمبريالية في صراعات التخوم ضد نظام العولمة الرأسمالية الإمبريالية.

ولن أحاول هنا تأويل ما كتبه "ماركس" بشأن هذا الموضوع، فـ"ماركس" الذي كان عملاقًا واضح الفكر، وذا قدرة ذهنية صافية، قد أحسّ بالتأكيد أنّه يواجه هنا مشكلة خطيرة. ويشهد على ذلك تعليقه

على الآثار الكارثية، لتقبل الطبقة العاملة الإنجليزية للشوفينية المرتبطة بالاستغلال الاستعماري لأيرلندا. ولذلك لم يستغرب "ماركس" أنّ تقوم أوّل ثورة اشتراكية في "فرنسا" الأقل تقدمًا من "إنجلترا" من الناحية الاقتصادية، ولكنّها أكثر منها تقدمًا في الوعي السياسي. وكذلك كان يأمل بالاشتراك مع إنجلترا، بأن يؤدي "تخلف" ألمانيا إلى شكلٍ غير مألوف من التقدم، حيث تقوم الثورتان البرجوازية والاشتراكية في وقتٍ واحد.

وقد سار "لنين" أبعد من ذلك، فقد أبرز التحوّل الكيفي الذي أحدثه الانتقال إلى رأسمالية الاحتكارات، واستنتج من ذلك أنّ الرأسمالية قد فقدت طبيعتها كمرحلة تقدمية في التاريخ، وأنّها وصلت لمرحلة "التعفن" (وهي عبارة "لنين" بالنّص)، أي أنّها صارت نظامًا "فات أوانه"، أو "شائخ" (كما عبرت أنا)، وبذلك وُضعت على رأس جدول الأعمال ضرورة الانتقال للاشتراكية التي صارت مُمكنة وضرورية. وهكذا قاد "لنين" بالفعل ثورة من التخوم (روسيا أو الحلقة الضعيفة). وعندما خابت آماله في قيام الثورات الأوروبية لتستكمل المسيرة، نقل توقعاته إلى الشرق، بعد أنّ رأى أنّه من الممكن هنا الربط بين أهداف النضال ضد الإمبريالية، والنضال ضد الرأسمالية.

وكان "ماو" هو الذي قام بعد ذلك بوصف الطبيعة المعقدة، والمتناقضة للانتقال إلى الاشتراكية في هذه الظروف.

ثانيًا: والماركسية (وبالأحرى الماركسيات التاريخية) وجدت نفسها تواجه تحديًا جديدًا لم يخطر ببال أكثر الأفكار السياسية جلاءً في القرن

التاسع عشر، ولكنّه ترتب على انتقال المبادرة لتغيير العالم إلى شعوب وأمم، ودول التخوم.

و"الريع الإمبريالي" لا يستفيد منه "فقط" احتكارات المركز المسيطر (على شكل أرباح مضاعفة)، بل إنّه يكون الأساس لإعادة إنتاج المجتمع في مجموعه على الرغم من انقسامه الواضح إلى طبقات، وتعرض عماله للاستغلال. وقد حلّل "بيري آندرسون" هذا الوضع بجلاء عندما وصف "الماركسية الغربية" بأنّها "ناتج الهزيمة" (بتخلّيها عن التطلع للاشتراكية). وهنا اضطرت هذه الماركسية بتخليها عن "تغيير العالم" أنّ تغرق في تهويمات أكاديمية دون مردود سياسي. وكانت النتيجة هي التخبّط اللبرالي للاشتراكية الديمقراطية، وانضمامها إلى أيديولوجية "التوافق" للولايات المتحدة، وكذلك للأطلنطية في خدمة السيطرة الإمبريالية على العالم.

و"عالم آخر" (وهو تعبير غامض لوصف عالم ينطلق على الطريق الطويل نحو الاشتراكية) شيئ لا يمكن تصوُّره إلاّ إذا وضعنا تصوّرنا لحلول المشاكل التي تواجه شعوب التخوم (80 % فقط من سكان العالم!)، فتغيير العالم يعني أولاً تغيير ظروف الحياة لهذه الأغلبية. و"الماركسية" التي تحلل واقع العالم، لتعطي القوى التي تعمل على تغييره فاعليتها الكاملة يجب أنّ يكون لها توجّه للقارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) أكيد، بل مسيطر. فكيف إذن ستحلّل هذه الماركسية ذات التوجّه للقارات الثلاث الواقع، وكيف ستضع الإستراتيجيات الفعالة؟

ثالثًا: للإجابة على هذا السؤال. علينا أولاً أنّ نبدأ من تحليل الواقع.

ويرتكز التفكير الذي أقترحه بهذا الشأن على إبراز ما يبدو لي من تحوّل

رأسمالية الاحتكارات الإمبريالية ("الشائخة") إلى رأسمالية الاحتكارات المعمّمة (الأكثر شيخوخة بسبب هذا التحوّل)، وهو تحوّل كيفيّ حدث كرد على الأزمة الطويلة الثانية التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي، والتي لم تجد حلاً للآن. وقد خرجت من هذا التحليل بنتيجتين رئيسيتين: 1) تحوّل النظام الإمبريالي إلى الإمبريالية الجماعية للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) كرد على تصنيع التخوم الذي فرضه انتصار الموجة الأولى"لصحوتها". وفي الوقت نفسه فرضت هذه الإمبريالية الجديدة أساليبًا جديدة للتحكمّ في النظام العالمي، مبنيةً على السيطرة العسكرية على العالم وعلى موارده، ومضاعفة الحماية لملكيتها الحصرية للتكنولوجيا، والسّيطرة على النظام المالي المعولم. 2) وتحوّل الهيكل الطبقي للرأسمالية المعاصرة المرتبط بذلك، بظهور "أوليجاركية احتكارية مسيطرة".

وتتجاهل "الماركسية الغربية" التحوّل الحاسم الذي يمثّله ظهور رأسمالية الاحتكارات المعمّمة، فالمثقفون من اليسار الراديكالي الغربي الجديد لا يأخذون في الاعتبار التأثير الحاسم لتركيز الاحتكارات التي تسيطر تمامًا على نظام الإنتاج، كما تسيطر على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، والثقافية والأيديولوجية. وحيث يستبعدون تعبير "الاشتراكية" (ومن باب أولى الشيوعية) من حديثهم، فهم لم يعودوا يتصوّرون ضرورة مصادرة ملكية المصادرين، بل يتحدثون فقط عن "رأسمالية أخرى" ذات وجه إنساني –كما يدعّون–. وتخبط الحديث "عما بعد" (ما بعد الحداثة أو ما بعد الماركسية أو غيرها) هو النتيجة الحتمية لذلك. و"نيجري" على

سبيل المثال لا يذكر كلمة واحدة عن التحوّل الحاسم الذي أضعه في قلب القضايا المعاصرة.

واللّغة الجديدة التي تعبّر عنها هذه الهلوسات يجب أخذها بالمعنى الحرفي على أنّها خيالية وإيهامية، وبعيدة تمامًا عن الواقع. فتعبير "الشعب" بالفرنسية (ومن باب أولى "الطبقات الشعبية")، وكذلك بالإسبانية، لا يعني "جميع الناس"، بل يشير إلى الطبقات المسودة والمستغَلة، ويؤكّد بذلك تنوعها (أي تنوع علاقاتها برأس المال)، ويسمح لذلك بوضع إستراتيجيات ملموسة، وفعّالة تجعل منها عناصر نشطة في عملية التغيير. وفي المقابل فإنّ تعبير "الشعب" بالإنجليزية مرادف لتعبير "الناس" (أي الجميع)، واللغة الجديدة بذلك تتجاهل المفاهيم الماركسية المعبّر عنها باللغة الفرنسية (والإسبانية) وتستخدم بدلها التعبيرات الغائمة مثل تعبير "الجمع" الذي يستخدمه "نيجري". وإعطاء هذا التعبير، الذي لا يضيف شيئًا ولكنّه يُنقص الكثير، قوة مزعومة في التحليل، مستندًا لاستخدام "سبينوزا" له في عصر يختلف تمامًا عن عصرنا الحالي، يعتبر من قبيل "الهلوسة الفلسفية".

ويتجاهل الفكر السّياسي لليسار الغربي الرادبكالي الجديد، كذلك الطبيعة الإمبريالية للاحتكارات المعممة، ليضع بدله التعبير الخالي من المضمون "الإمبراطورية" (نيجري). وهذه المركزية الغربية المبالغ فيها جدًا تستبعد الأخذ في الاعتبار الريع الإمبريالي، والذي بدونه لا يمكن فهم آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، ولا التحدّيات التي يمثّلها هذا الريع.

رابعًا: وفي المقابل طور "ماو" فكرًا ثوريًا بعمق، وواقعيًا في الوقت نفسه (أي أنّه علمي وواضح جلي) مستخدمًا التعبيرات التي يمكن بها تحليل التحدّي بما يسمح باستنتاج الإستراتيجيات الفعّالة التي تحقّق تقدمًا متتابعًا على الطريق الطويل نحو الاشتراكية. وهو هنا يميز، ويربط بين مستويات الواقع الثلاث الموجودة في الساحة، ألا وهي: "الشعوب، والأمم، والدول."

الشعب (أي الطبقات الشعبية) "يريد الثورة" بمعنى أنّه من الممكن تكوين كتلة مُهيمنة تجمع الطبقات المسودة، والمستغَلّة كبديل عن تلك التي تسمح بإعادة إنتاج نظام السيطرة الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على أساس الكتلة "الكومبرادورية" المهيمنة، والدولة التابعة التي تخدمها.

أما عن الأمم (وسمِّها ما شئت) فهو يشير إلى أنّ السيطرة الإمبريالية تلغي كرامتها من خلال آليات تدمّر المكونات التي تمنحها الأصالة، لتحولها إلى نموذج "غربي" لا أصالة له. وهنا يعني تحرير الشعوب، تحرير الأمم التي تتكون منها، ولهذا السّبب استبدلت "الماوية" بالشعار القديم: "يا بروليتاريي العالم اتحدوا" شعارًا أكثر غِنىً وهو: "يا بروليتاريي العالم، وأيها الشعوب المقهورة اتحدوا". وتعني العبارة "الأمم تريد التحرّر" هنا، التحرّر بمعنى يتكامل مع نضال الشعوب، وليس في تصادم معه، فهذا التحرّر إذن لا يعني العودة للماضي – أي للأوهام الثقافوية الماضوية – وإنّما اختراع المستقبل على أساس التحوّل الراديكالي للإرث التاريخي، بدلاً من استيراد "حداثة" كاذبة مزعومة. و"الإرث الثقافي المتحوّل"

يعني هنا الثقافة السياسية مع تجنب تعبير الثقافة (مثل الأديان وغيرها من الثقافات) لأننا هنا لا نتحدّث عن ثوابت تاريخية.

أمّا الإشارة إلى الدولة، فتقوم على الاعتراف باستقلالية نسبية للسلطة تكسبها شرعيتها بالنسبة للكتلة المهيمنة، حتّى وإن كانت هذه الكتلة وطنية وشعبية، ولا يمكن تجاهل هذا القدر من الاستقلالية طالما بقيت الدولة، أي على الأقل طوال مرحلة الانتقال الطويل إلى الشيوعية، ولا يمكن تصوّر "مجتمع بلا دولة" إلاّ بعد انتهاء هذه المرحلة، وليس قبلها. وضرورة بقاء الدولة لا تعود فقط، لحماية المكتسبات الشعبية والوطنية من عدوان الإمبريالية المسيطرة على المستوى العالمي، وإنّما بالدرجة الأولى بسبب أنّ "التقدم على الطريق الطويل" يقتضي بدوره "تنمية القوى المنتجة"، أي تحقيق ما تمنع الإمبريالية على بلدان التخوم تحقيقه، وهو سدّ الفجوة الموروثة عن الاستقطاب العالمي الذي لا ينفصم عن التوسّع العالمي للرأسمالية التاريخية. وبرنامج سدّ الفجوة هذا لا يعني "اللّحاق" بمعنى تقليد النموذج الرأسمالي المركزي، وهو لحاق مستحيل على أي حال، بل غير مرغوب فيه. إنه يفترض تصورًا مختلفًا لعملية "التحديث/التصنيع" مبني على أساس المشاركة الفعّالة للطبقات الشعبية في تحقيقه، وفي الاستفادة المباشرة من كلّ خطوة من خطوات التقدم. ومن الضروري إذن رفض الفكر السّائد الذي يطلب الانتظار إلى ما لا نهاية، حتى تصل قوى الإنتاج إلى خلق الظروف "الضرورية" للانتقال للاشتراكية، ولا بدّ من العمل من البداية على تطوير هذه القوى بهدف بناء الاشتراكية. ومن

الواضح أنّ سلطة الدولة تقف في صميم التضارب بين المتطلبات المتناقضة لكلٍ من التنمية والاشتراكية.

وعندما نقول: "الدول تريد الاستقلال" فهذا يحمل معنىً مزدوجًا، الاستقلال (وليس مجرد الاستقلال النّسبي) بالنسبة للطبقات الشعبية، والاستقلال بالنسبة لضغوط النظام الرأسمالي العالمي. و"البرجوازية" (وبشكلٍ أعمّ السّلطة المسيطرة على الدولة والتي تتجه دومًا نحو التطور البرجوازي) هي وطنية، وكومبرادورية في الوقت نفسه. فإذا ما سمحت لها الظروف بالتوسع في هامش استقلاليتها عن "الإمبريالية" المسيطرة، فإنها تختار طريق "الدفاع عن المصالح الوطنية"، أمّا إذا لم تسمح لها بذلك، فإنّها تخضع لدور "الكومبرادور" في خدمة الإمبريالية. و"الطبقة الحاكمة الجديدة" (أو المجموعة الحاكمة) تبقى في حالة ملتبسة، حتّى إن كانت تستند إلى كتلةٍ شعبية، وذلك لما لها من "توجّه" "برجوازي" حتّى إن كان توجهًا جزئيًا.

والربط الصحيح بين هذه المكونات للواقع هو الضمانة لنجاح التقدم على طريق الانتقال الطويل. فالمطلوب هو تدعيم طبيعة التكامل بين مكتسبات الشعب، وتحرير الأمة، تأكيد دور الدولة. أما إذا سُمح للتناقض بين متطلبات الشعب، وسلطة الدولة بأن يتفاقم، فقد يؤدّي ذلك إلى إهدار المكتسبات الشعبية.

وتقوية أحد هذه المكونات دون مراعاة المكونات الأخرى يقود إلى مأزق، فالقول بأن "الشعب" هو وحده المهم – نظرية "الحركة" التي

تستطيع تغيير العالم، دون محاولة الاستيلاء على السلطة – مثال ساذج على ذلك. أما مطلب تحرير الأمة "بأي ثمن" أي بغضّ النظر عن التكوين الاجتماعي للكتلة المهيمنة، فيقود إلى الأوهام "الثقافوية الماضوية" (مثل الإسلام، أو الهندوسية، أو البوذية السياسية) العاجزة في الواقع. أما فكرة السّلطة القادرة على تحقيق أهداف الشعب بدون اشتراكه في ذلك، فتؤدّي للتخبّطات الأوتوقراطية، وخلق برجوازية جديدة. وانهيار النظام السوفييتي القائم على "رأسمالية بدون رأسماليين" (أي رأسمالية الدولة) والذي أدّى إلى قيام رأسمالية يمتلكها رأسماليون بالفعل، فهو المثال الأكثر مأساوية.

ونظرًا لأنه لا الشعوب، ولا الأمم، ولا الدول في التخوم في حالةٍ مُرضية في ظلّ "النظام الإمبريالي"، فإنّ الجنوب هو "منطقة العواصف" أيٍ منطقة الهبات والفورات الدائمة، ومنذ عام 1917 سجّل التاريخ بصفة أساسية هذه الفورات، والمبادرات الاستقلالية (بمعنى المستقلة عن التوجهات السائدة في نطاق النظام الرأسمالي الإمبريالي القائم) للشعوب والأمم والدول في التخوم. وهذه المبادرات هي التي صاغت (رغم محدوديتها وتناقضاتها) التحولات الأكثر حسمًا في التاريخ المعاصر، وذلك بما يفوق كثيرًا تطوّر قوى الإنتاج في مراكز النظام، وما ترتب عليها من تنازلات اجتماعية محدودة في تلك البلدان.

وقد بدأت بالفعل الموجة الثانية من المبادرات الاستقلالية لبلدان الجنوب، فهناك بلدان "بازغة"، وأخرى تناضل مع شعوبها، لمقاومة الوسائل التي تحاول "الإمبريالية" الجماعية للثالوث أنّ تؤبّد بها سيطرتها.

وتعرّض التدخلات العسكرية لـ"واشنطن" وأتباعها في حلف الأطلنطي للفشل. وينهار النظام المالي (المعولم)، وتبدأ أنظمة إقليمية مستقلة في الحلول محلّه، وتكثر الثغرات في سيطرة الاحتكارات على التكنولوجيا، كما تحاول بلدان العالم الثالث استعادة تحكمها في مواردها الطبيعية، وتعود الشعوب الهندية الأصلية في بلدان "أمريكا اللاتينية" التي تعرضت للاستعمار الداخلي الذي تلا الاستعمار الخارجي بقوة للحلبة الدولية. كما نجحت بعض بلدان "أمريكا اللاتينية" في التخلّص من البرامج اللبرالية، وتسير المنظّمات الشعبية وأحزاب اليسار في بلدان كثيرة منها في طريقها، للتخلّص من هذه البرامج. وجميع هذه المبادرات، وهي أساسًا معادية للإمبريالية، تحمل في طيّاتها إمكانية السير في الطريق الطويل للتحول الاشتراكي.

وهكذا؛ فالتدهور الطويل للرأسمالية الإمبريالية المنتهية صلاحيتها، والطريق الطويل نحو الاشتراكية هما قطبا التحدّي المتعارضان. وتدهور الرأسمالية وحده لا يؤدّي للتقدم على طريق الاشتراكية بل بالعكس، فمنطق الرّد الرأسمالي على هذا التحدّي يقود إلى منزلق الهبوط نحو الفوضى البربرية (أي الأبارتهيد على المستوى العالمي كما سميته). ومع ذلك، فتدهور الرأسمالية يخلق في الوقت نفسه ظروفًا تسمح بالسير على الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

كيف يتداخل هذان المستقبلان الممكنان؟ فالعالم الآخر الآخذ في التشكّل بطبيعته ملتبس، فهو يحمل في طياته الأسوأ والأفضل، وكلاهما ممكنان (وكما قلت من قبل لا توجد قوانين تحدّد مسار التاريخ قبل حدوثه

بالفعل). وقد بدأت الموجة الأولى لمبادرات الشعوب والأمم والدول في التخوم في القرن العشرين، وحتى الثمانينيات، وتحليل هذه الموجة لا يكتسب مغزاه إلاّ في ضوء التكامل، أو الصّراعات بين القوى الثلاث المشاركة وفي ارتباطاتها. وقد بدأت بالفعل موجة ثانية من المبادرات، فهل ستكون أكثر فاعلية؟، وهل ستسير إلى أبعد من الموجة الأولى؟

الخروج من أزمة الرأسمالية؟

تعمل "الأوليجاركيات" المسيطرة على نظام الرأسمالية المعاصرة على إعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الأزمة المالية في عام 2008، وهي تحتاج في هذا السبيل لإقناع الشعوب "بالتوافق" حول هذا الشأن، بما لا يتعارض مع سلطتها العليا، وليس لديها مانع من إبداء بعض التنازلات اللفظية فيما يتعلّق بالتحديات البيئية (وخاصة شئون المناخ)، وذلك بتلوين سيطرتها باللّون الأخضر، وحتى التلويح بالاستعداد لإجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية (محاربة الفقر)، والسياسية (بالتوسع في أشكال "الحوكمة" الطيبة كما يقال).

والدخول في هذه اللّعبة، ومحاولة الوصول إلى توافق (حتى بافتراض شروط أفضل كثيرًا) يؤكدّ الفشل، بل أكثر من ذلك يقود إلى أوهام قاتلة. ذلك أنّ الرد على التحدّي يقتضي أولاً تغيير علاقات القوى لمصلحة العاملين، وكذلك تغيير العلاقات الدولية لصالح شعوب التخوم. وهناك سلسلة طويلة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة وغيرها، والتي لم ينتج عنها أي شيء كما هو المتوقّع.

والتاريخ يؤكّد هذه الحتمية، فالرّد على الأزمة الطويلة الأولى للرأسمالية الشائخة حدث في الفترة 1914/50، وذلك خاصة عبر الصراع بين شعوب التخوم، وسيطرة القوى الإمبريالية، وبدرجات متفاوتة عبر الصراعات الاجتماعية الداخلية لمصلحة الطبقات الشعبية. وهكذا ظهرت الأنظمة الثلاثة لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي "الاشتراكية" كما هي بالفعل في تلك المرحلة، والأنظمة الوطنية والشعبية لبلدان "باندونج"، والحل الوسط للاشتراكية الديمقراطية في بلدان الشمال، وهذا صار ضروريًا لمواجهة المبادرات المستقلّة لشعوب التخوم.

وقد دخلت الأزمة الطويلة الثانية للرأسمالية منذ عام 2008 مرحلة جديدة في تطورها، فهل ستؤدي الصراعات الدولية العنيفة البادئة بالفعل ضد الإمبريالية إلى الطعن في سيطرة الاحتكارات المعمّمة؟، وكيف سترتبط مع الصراعات الاجتماعية التي يخوضها ضحايا سياسات التقشّف التي تتبعها الطبقات المسيطرة (في بلدان المركز) ردًا على الأزمة؟، وبعبارة أخرى هل ستفرض الشعوب إستراتيجية "الخروج من الرأسمالية المتأزمة"، بدلاً من إستراتيجية "الخروج من الأزمة" التي تتبنّاها السلطات؟

ويغرق المنظرون الذين يعملون في خدمة السلطات في تهويمات، بلا مخرج حول "العالم بعد الأزمة" ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لا تتصوّر إلاّ إعادة الأوضاع السابقة مع إعطاء "الأسواق البازغة" دورًا أكبر في العولمة الليبرالية على حساب "أوروبا"، وليس الولايات المتحدة. وهي لا تتصوّر أبدًا أنّ الأزمة التي ستتفاقم، وتتعمّق لا يمكن "التغلب" عليها إلا عبر صراعات دولية واجتماعية يمكن أنّ تقود إلى الأفضل (مكاسب على

طريق الاشتراكية)، أو الأسوأ (الأبارتهيد العالمي).

والشرط الضروري للتغلّب على حالات تفتّت الصراعات الاجتماعية، والطبيعة الدفاعية لها (أي الاكتفاء بالمحافظة على المكاسب الحالية)، هو تجذّرها السّياسي، فهذا وحده الذي يسمح بتحديد الأهداف التي تقود للسّير على الطريق الطويل نحو الاشتراكية. وهو وحده الذي يسمح بإعطاء "الحركات" سلطة حقيقية أي بتمكينها.

وتمكين الحركات يقتضي خلق الظروف الكلية الاقتصادية، والسياسية التي تسمح بنجاح مشروعاتها الملموسة، فكيف يمكن المساهمة في خلق هذه الظروف؟، وهنا نقع على القضية المركزية لسلطة الدولة. ولكن هل يمكن لسلطة الدولة الديمقراطية والشعبية بحق أنّ تضع في ظلّ العولمة العالمية الحالية أية سياسات فعاّلة؟، والجواب الذي قد يتبادر للذّهن بالنّفي، والذي يقتضي الوصول إلى حدٍ أدنى من التوافق على الصعيد العالمي غير صحيح، فإحداث تقدّمات على المستوى الوطني مصحوب بإقامة هياكل إقليمية فاعلة شرط لا بدّ منه. وهذه التقدّمات يجب أنّ يكون من أهدافها تفكيك النّظام الحالي (أي فكّ الارتباط) تمهيدًا لإقامة نظام عالمي آخر يقوم فيما بعد على أُسس أخرى ترتبط بتجاوز الرأسمالية. وتنطبق هذه المبادئ على بلدان "الجنوب" التي قامت بالفعل بتقدّمات في هذا الاتجاه في "آسيا وأمريكا اللاتينية"، كما تنطبق على بلدان الشمال. ولكن في هذه الحالة الأخيرة فإنّ الشرط الضروري وهو تفكيك الهياكل الأوروبية ومنطقة "اليورو" أولاً، بعيد للأسف عن دوائر التفكير العامة، حتّى بين دوائر اليسار الرادبكالي.

ضرورة تبنيّ العاملين، والشعوب للروح الأممية

تفاقمت حدود التقدّمات التي حقّقتها صحوة شعوب الجنوب في القرن العشرين، وزادت التناقضات التي نتجت عنها، فأدّت لانقطاع زخم هذه الموجة الأولى من التحرر، بسبب ما تعرّضت له من العدوانية المستمرة من جانب دول المركز الإمبريالي. ويجب أنّ نعترف بأن هذا العداء الذي وصل إلى حد الحرب المفتوحة قد حظي في نهاية المطاف بتأييد – أو على الأقل بقبول – "شعوب الشمال". ولا شك أنّ مكاسب "الريع الإمبريالي" لم تكن بعيدة عن تخلّي هذه الشعوب عن الأممية بهذا الشكل. أمّا الأقليات الشيوعية التي تبنّت مواقف مخالفة بعضها شجاع، فلم تستطع أنّ تجمع حولها كتلاً بديلة فاعلة. وساهم الانضمام الواسع للأحزاب الاشتراكية إلى المعسكر "المعادي للشيوعية" إلى نجاح السّلطات الرأسمالية في المعسكر الإمبريالي، ومع ذلك لم تنل تلك الأحزاب المكافأة على موقفها، فبمجرد انهيار الموجة الأولى للصّراعات في القرن العشرين تخلّص رأس المال الاحتكاري من التحالف معها. و لم تأخذ تلك الأحزاب الاشتراكية درسًا من تلك الهزيمة بتجذير مواقفها، بل بالعكس تمادت في الانزلاق نحو المواقف الاجتماعية "الليبرالية" المعروفة، وهذا تأكيد آخر على الدور الذي يلعبه "الريع الإمبريالي" في إعادة إنتاج مجتمعات الشمال، لدرجة أنّ هذا الاستسلام الثاني لم يعد يحمل طابع المأساة، بل الملهاة أو المهزلة.

ويتحمّل فقدان الديمقراطية مسئولية في حدوث التخبط الأوتوقراطي للتجارب الاشتراكية في القرن الماضي. فقد انفجرت مبادرات ديمقراطية

خلّاقة عند قيام الثورتين الروسية والصينية، مما يكذب الادّعاء بأنّ مجتمعي هذين البلدين لم يكونا "ناضجين" لتقبل الديمقراطية. فعداء "البلدان الإمبريالية" الذي سهله انضواء شعوبها تحت رايته قد زاد من صعوبة تحقيق التقدّم الاشتراكي الديمقراطي في ظلّ الظروف الصعبة أصلاً الناتجة عن ميراث رأسمالية التخوم.

وهكذا فالموجة الثانية لصحوة شعوب وأمم، ودول التخوم في هذا القرن الحادي والعشرين ليست في ظروف أفضل، بل لعلّها أكثر صعوبة من سابقتها. فأيديولوجية الولايات المتحدة عن "التوافق" (بمعنى الخضوع لمتطلبات سلطة رأسمالية الاحتكارات المعممة)، وتبنّي نظم سياسية رئاسية تلغي فاعلية الديمقراطية في مقاومة الطغيان، والامتداح المبالغ فيه للفردية المقرونة بانعدام المساواة، وخضوع البلدان التابعة في حلف الأطلنطي لإملاءات السلطة في "واشنطن"، جميعها تتفاقم بسرعة في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي يثبت بهذا الشكل أنّه عنصر مؤسّس للعولمة الإمبريالية، ولا غير.

وفي ظلّ هذه الظروف تصير هزيمة هذا المشروع الحربي الأولوية الأولى، والشرط المسبق لنجاح الموجة الثانية للتحرّر التي تخوضها شعوب وأمم ودول القارات الثلاث، وإذا لم يتمّ ذلك تبقى أية مكتسبات حالية، أو مستقبلية هشة وغير مضمونة. وعلى ذلك "فتكرار" ما حدث في القرن العشرين أمر لا يمكن استبعاده، رغم الاختلاف بين ظروف عصرنا عن أوضاع القرن الماضي.

ولكن هذا السيناريو المأساوي ليس الوحيد الممكن، فرأس المال

يهاجم اليوم بشكل صريح العاملين في قلب النظام ذاته، وهو ما يؤكد أنّ النظام، مستقويًا بانتصاراته على شعوب التخوم، بدأ هجومًا مباشرًا على الطبقات العاملة في مراكز النظام، وفي هذه الظروف لا يمكن استبعاد تجذّر المواقف. ويمكن تصوّر أنّ إرث الثقافة السياسية الأوروبية، المختلفة بوضوح عن مثيلتها في "الولايات المتحدة"، والذي لم يختفِ تمامًا، سيُعيد إحياء الوعي الأممي المتناسب مع متطلبات عولمتها. ومع ذلك فأيّ تطور في هذا الاتجاه تواجهه عقبة "الريع الإمبريالي"، فهذا الريع ليس فقط مصدرًا للأرباح الاستثنائية للاحتكارات؛ ولكنّه يحدد كذلك ظروف إعادة إنتاج المجتمع بكامله، خاصة مع تمسّك تلك الشعوب بنموذج الديمقراطية الانتخابية، الذي يعطي وزنًا أكبر للطبقات المتوسطة يمكنها من معادلة تجذّر نضال الطبقات الشعبية. وفي ظلّ هذه الظروف يكون من المتوقّع أنّ يحتل نضال شعوب الجنوب في القارات الثلاث واجهة المسرح السياسي كما كان الحال في القرن الماضي. ولكن بمجرّد أنّ تحقق مكاسب هذا النضال أثرها في خفض "الريع الإمبريالي" بدرجة محسوسة، ستشعر شعوب الشمال وخاصة الأوروبية بفشل سياسة الخضوع لمتطلّبات الاحتكارات المعمّمة. وعلى القوى الأيديولوجية والسياسية لليسار الأوروبي الراديكالي أنّ تحتل مكانها في هذه الحركة الكبيرة؛ لتحرير الشعوب والعمال في تضامن معًا.

وستكون المعركة الأيديولوجية والثقافية من أجل هذا الإحياء – والتي أختصرها في تحقيق الهدف الإستراتيجي ببناء الأممية الخامسة للعمال والشعوب – حاسمة في هذا الشأن.

ملاحظة:

في هذا المقال الجامع لم أذكر جميع الحجج التي يستطيع القارئ الرجوع إليها في أعمالي السابقة:

حول الأزمة: الخروج من أزمة الرأسمالية، أو الخروج من الرأسمالية المتأزمة؟

مترجم للإنجليزية والإسبانية، وترجمة عربية في ما يلي Le Temps des Cerises, 2009. ويرجى مراجعة العرض الخاص بالأزمتين الطويلتين لرأسمالية الاحتكارات، وإمبريالية الثالوث، والمكونات الثلاثة لنظام ما بعد الحرب، التراكم بالنهب.

Seize the crisis, Monthly Review, NY dec 2, Ending the crisis of capitalism of Ending Capitalism? Pambazuha, Oxford, 2010.

وصحوة الجنوب وعصر "باندونغ" (تحليل مسار التجارب الوطنية الشعبية لتلك المرحلة)

ذكرياتي، الجزء الثاني، دار الساقي

Le Temps des Cerises, 2008

من الرأسمالية إلى المدنية (رأسمالية الاحتكارات المعمّمة، المشروع الأوروبي، الحركات الاجتماعية)

From Capitalism to Civilization, Tulika Books, Dellhi (مترجم للإنجليزية) Syllepse, 2008. 2010.

نحو عالم متعدّد الأقطاب (الصين، الجنوب، أوروبا)

Syllepse, 2008

الفيروس الليبرالي، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة. (أيديولوجية التوافق)

قانون القيمة المعولمة، يصدر بالعربية في عام 2011.

The law of worldwide value, Monthly review, NY 2010.

الدراسة الثالثة

الخروج من أزمة الرأسمالية،
أم الخروج من الرأسمالية المتأزمة

الرأسمالية: مرحلة عابرة في التاريخ

إنّ مبدأ التراكم بلا نهاية وهو أساس الرأسمالية، وهو المرادف للنّمو الأسي المتسارع، وهو مثله مثل السرطان، يؤدي للموت. وكان "جون ستيوارت ميل" يفهم هذه الحقيقة، ولكنّه تصور أنّ "حالة من الثبات" يمكن أنّ توقف هذه العملية غير العقلانية، كما كان "كينز" يشاركه في تصوره لهذه العقلانية. ولكن أيًا منهما لم يفهم كيف يمكن فرض التجاوز الضروري للرأسمالية، ولكن "ماركس"، بفهمه للدور الجوهري لصراع الطبقات الجديد، هو الذي فهم كيف يمكن قلب سلطة الطبقة الرأسمالية، المركزة اليوم في أيدي فئاتها العليا، والتراكم، وهو المرادف كذلك لعملية الإفقار، يرسم لنا الإطار الموضوعي للصراع ضد الرأسمالية. ولكن هذا الصراع يعبّر عنه بشكل رئيسي، التباين المتعاظم بين رفاهية مجتمعات المركز المستفيدة من "الريع الإمبريالي"، وبين بؤس التخوم المسودة. وهكذا يصير هذا الصراع المحور المركزي للبديل: "الاشتراكية أو الهمجية".

والموضوع الرئيسي لهذه الدراسة هو أنّ الأزمة الحالية ليست أزمة مالية، ولا هي مجموع الأزمات المتراكمة لنظام، ولكنّها أزمة الرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات، التي تتعرّض سيطرتها العليا المنفردة للمساءلة مرة أخرى من جانب "البرولتاريا" بصفة عامة، ومن جانب شعوب وأمم التخوم المسودة، حتّى لو كانت بازغة ظاهريًا.

وعلى ذلك فالتحدّي الحقيقي هو الآتي: هل ستتقابل هذه الصراعات لتفتح الطريق – أو عدة طرق – أمام الانتقال الطويل للتحوّل للاشتراكية

العالمية أم هل ستبقى متفرّقة؟، بل هل ستتعارض الواحدة مع الأخرى فتفقد فاعليتها، وبذا تترك المبادرة لرأس المال الاحتكاري؟ وهذه الدراسة لا تحاول الرّد على هذا التساؤل، بل تكتفي بأن تقدّم العناصر التي تسمح بتحليل التحدّي الذي نتحدّث عنه.

الإفقار على المستوى العالمي في مركز القلب من أزمة الحضارة الرأسمالية.

لإثبات هذه العلاقة المركزية بالنّسبة لتحليلي، بدا لي من الضروري في البداية أنّ أخضع التاريخ الحديث لاختبار "المدى الطويل". فكان من الضروري الرجوع، لبداية تكوين الرأسمالية على أساس التناقضات في الأنظمة السابقة عليها ("الأنظمة الخراجية" كما أسمّيها)، وبهذا أقف مع الأقلّية من المفكرين الذين لا يؤمنون بأنّ الرأسمالية قد نتجت عن ""المعجزة" الأوروبية، أو "الاستثناء الأوروبي". فأنا أؤكد، على العكس من هؤلاء، أنّ التناقضات الأساسية ذاتها كانت موجودة في داخل جميع الأنظمة الخراجية السّابقة على الحداثة، وأنّ تجاوزها عن طريق الرأسمالية كان في سبيله للحدوث في البلدان غير الأوروبية.

والرأسمالية "الأوروبية" لم تكن سوى أحد الأشكال الممكنة، للرد على ضرورة التطور العام، ولذا فمن المهم توضيح القسمات الخاصة لهذا الشكل. وقد لخّصت هذه القسمات في جملة بسيطة وهي: التراكم بالنهب، لا في المرحلة الأولى (التراكم البدائي أو الأوّلي) فحسب، بل في جميع مراحلها. فهذه الرأسمالية "الأطلنطية"، بمجرد نشأتها، أخذت في

غزو العالم، وأعادت تشكيله على أساس الاستمرار في نهب المناطق التي استولت عليها، والتي صارت التخوم المسودة للنظام.

ولا يتعلّق الأمر بالتاريخ (الماضي الذي جرى تجاوزه)، وإنّما بالحاضر (وبالمستقبل طالما بقينا في إطار الرأسمالية التاريخية)، وبالرأسمالية القائمة- التي لا يُتصوّر قيام غيرها.

وهذا يعني أنّه علينا أنّ ندرس جميع تناقضات الرأسمالية – في أشكالها القديمة والجديدة – والتحدّيات التي تمثلها – في تعبيراتها القديمة والجديدة كذلك – في هذا الإطار. علينا أنّ نجمعها حول المحور المركزي للعولمة المستقطِبة، وهي الشكل الخاص للعولمة الرأسمالية منذ نشأتها، أي منذ خمسة قرون، وحتّى اليوم.

وهذه العولمة ليست جديدة، بل قد بدأت مع تدمير الأمريكتين، وإعادة تشكيلهما وفق متطلبات التراكم عن طريق النهب، والذي أخذ شكله الحديث في القرن التاسع عشر، منذ عام 1850 تقريبًا.

ومع ذلك فقد فشلت هذه العولمة "المنتصرة" في فرض وجودها بشكل مستقر، فبعد أكثر بقليل من نصف قرن من الانتصار، الذي بدا وكأنّه يعني "نهاية التاريخ"، اهتزت قوائمها تحت تأثير الثورة الروسية، والصراع المنتصر، لتحرير بلدان آسيا وأفريقيا الذي شغل تاريخ القرن العشرين، وكوّن الموجة الأولى للصراع من أجل تحرير العاملين والشعوب.

ومن هنا فالرأسمالية التاريخية تحمل ما شئت من الصفات فيما عدا الثبات والبقاء، فهي لا تعدو كونها مرحلة عابرة من التاريخ، فهناك قوى

ناهضة تحول دون قيام الاستقرار، وتفعل فعلها عن طريق الصراع من أجل تحرير العاملين (البرولتاريا في مجموعها حسب تعبيري)، وصراع الشعوب المسودّة (أي شعوب التخوم التي تكوّن 85 % من الإنسانية)، ولا يمكن الفصل بين هذين الجناحين من الصراع. فلا يمكن الخروج من إسار الرأسمالية عن طريق نضال "البرولتاريا" في مجموعها وحده، ولا عن طريق نضال الشعوب المسودة وحده. فلا خروج من الرأسمالية إلاّ إذا ارتبط هذان الجناحان من التحدّي الواحد بالآخر، وبقدر قوة هذا الارتباط. وليس من "المؤكد" أنّ يتحقّق هذا الارتباط، وفي هذه الحالة قد يجري "تجاوز" الرأسمالية بانهيار الحضارة، بل ربمّا حتّى انتهاء الحياة البشرية. ومن ناحية أخرى، من الممكن تحقق هذا الارتباط.

من أزمة طويلة لأخرى طويلة

ربما يكون الانهيار المالي في سبتمبر 2008 قد فاجأ الاقتصاديين التقليديين "للعولمة السعيدة"، وأربك بعض مخترعي خطاب العولمة المنتصرة منذ "سقوط جدار برلين"، كما يقولون، لكنّه لم يفاجئنا نحن. فقد كنا نتتظر وقوعه – دون التنبؤ بتاريخ محدّد على طريقة المنجّمين – لأنّه ببساطة يدخل ضمن تطور الأزمة الطويلة الأمد للرأسمالية الشائخة، التي بدأت منذ أوائل سبعينات القرن الماضي.

ومن المفيد العودة لأزمة الرأسمالية الطويلة في القرن العشرين، فالتشابه بين مراحل تطور هاتين الأزمتين مثير للعجب.

دخلت رأسمالية القرن التاسع عشر الصناعية المنتصرة في أزمة ابتداءًا من عام 1873، فقد تدهورت معدّلات الربح للأسباب التي أوضحها "ماركس". وكان ردّ فعل رأس المال القيام بحركة مزدوجة للتركيز، وللتوسّع المعولم. فقد اغتصبت الاحتكارات الجديدة لنفسها جزءًا من إجمالي فائض القيمة الناتج من استغلال العمّال، كما أسرعت في استكمال الغزو الاستعماري لكوكب الأرض. وسمحت هذه التحوّلات الهيكلية بقفزة جديدة للأرباح، وبدأت "المرحلة السعيدة" - من 1890 وحتى 1914- للسّيادة المعولمة لرأسمال الاحتكارات المأمولة. وامتدح الخطاب السائد للمرحلة الاستعمار (بالحديث عن "المهمّة الحضارية")، ووصف العولمة بأنّها مرادفة للسلام، وانضمّت أحزاب الاشتراكية الديمقراطية العمالية لهذا الخطاب.

ومع ذلك فقد انتهت "المرحلة السعيدة" التي اعتبرها أغلب المفكرين المرموقين في ذلك الوقت "نهاية التاريخ" بالحرب العالمية الأولى، وكان "لنين" وحده الذي توقع ذلك. وكانت المرحلة التالية التي استمرت حتّى غداة الحرب العالمية الثانية، مرحلة "الحروب والثورات". وبعد عزل الثورة الروسية ("الحلقة الضعيفة" للنظام) في عام 1920، وبعد هزيمة الآمال في الثورة في أوروبا الوسطى، أعاد رأس المال نظام "المرحلة السعيدة" رغم كلّ الاعتبارات. وأدّت هذه الإعادة للانهيار المالي لعام 1929، والكساد الذي ترتب عليه، واستمرّ حتّى الحرب العالمية الثانية.

وهكذا "فالقرن العشرون الطويل" - 1873 - 1990 - هو قرن ظهور أزمة النظام العميقة الأولى للرأسمالية الشائخة (لدرجة أنّ "لنين"

اعتبر أنّ رأسمالية الاحتكارات هي "المرحلة العليا" للرأسمالية)، وكذلك قرن الموجة الأولى المنتصرة للثورات ضد الرأسمالية (في روسيا والصين)، والحركات المعادية للإمبريالية لشعوب آسيا وأفريقيا.

وبدأت أزمة النظام العميقة الثانية في عام 1971، مع تخلّي الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب لتحويل الدولار، أي بعد قرنٍ كامل تقريبًا من بداية الأزمة الأولى. وهبطت معدّلات الأرباح، والاستثمار، والنّمو (ولم تعد أبدًا لقيمتها في السنوات 1945/1975). ورد رأس المال على التحدّي كما في الأزمة السابقة، بحركة مُزدوجة للتركيز والعولمة، وهكذا أقام هياكل "المرحلة السعيدة" الثانية (1990/2008) للعولمة المأمولة التي تسمح للمجموعات الاحتكارية بتحقيق "الريع الاحتكاري". واستمعنا للخطاب القديم مرةً أخرى: فالسّوق هو الذي يضمن الرواج والديمقراطية والسّلام؛ إنّها "نهاية التاريخ". وانضم اشتراكيو أوروبا كما في السابق لليبرالية الجديدة. ومع ذلك فقد ارتبطت هذه "المرحلة السعيدة" الجديدة منذ بدايتها بالحرب، وهي حرب الشّمال ضد الجنوب المعلنة منذ عام 1990. وكما أدّت العولمة المأمولة الأولى إلى 1929، أدّت نظيرتها الثانية إلى 2008. ونحن الآن على شفا لحظة حرجةٍ من الزمان قد تكون الفاتحة لموجة جديدة من "الحروب والثورات"، خاصةً والسلطات القائمة لا تفكّر إلا في إعادة النظام إلى ما كان عليه قبل الانهيار المالي.

والتشابه بين تطور هاتين الأزمتين الطويلتين للنظام الرأسمالي الشائخ مُلفت للأنظار، ولكن هناك مع ذلك اختلافات لها أهمية سياسية.

خلف الأزمة المالية تقف الأزمة النظامية لرأسمالية الاحتكارات

الرأسمالية المعاصرة هي قبل كلّ شيء رأسمالية الاحتكارات بكلّ ما يعنيه ذلك (الأمر الذي لم يكن إلّا جزئيًا حتّى الآن). وأعني بهذا أنّ الاحتكارات هي وحدها التي تتحكّم في إعادة إنتاج نظام الإنتاج في مجمله، وهي "مأمولة" بمعنى أنّها وحدها التي تسيطر على سوق رؤوس الأموال. وهذه الطبيعة المأمولة للنظام تُضفي على أسواق المال والنقود -وهي أسواقهم التي يتنافسون على السيطرة عليها- صفة السوق السائدة التي تتحكّم بدورها في أسواق العمل، وأسواق تبادل السلع.

وهذه الطبيعة المأمولة المعولمة تُحوّل الطبقة "البرجوازية" الحاكمة إلى "أوليجاركية" تجمع الريع، فـ"الأوليجاركيون" ليسوا من الروس فقط -كما يقال كثيرًا-، بل هم المسيطرون في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

و يجب تحديد الشكل الجديد للعولمة الرأسمالية التي تقابل هذا التحوّل أمام نظيرتها في "المرحلة السعيدة" الأولى، وقد عبرت عن ذلك في جملة واضحة وهي: "تحول الإمبريالية من صيغة الجمع (أي القوى الإمبريالية المتصارعة باستمرار فيما بينها)، إلى الإمبريالية الجماعية للثالوث" (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان).

والاحتكارات التي ظهرت ردًا على أزمة الأرباح الأولى قامت على أسس زادت من عنف المنافسة بين القوى الإمبريالية الرئيسية في تلك المرحلة، وأدت إلى الصّراع العسكري الكبير الذي بدأ في عام 1914،

واستمر عبر سنوات "سلام فرساي"، ثمّ الحرب العالمية الثانية حتّى عام 1945. وقد أطلقنا: "أريجي، وفرانك، وفالرستاين"، وأنا منذ عام 1970، على هذه المرحلة اسم "حرب الثلاثين عامًا"، وقد تابعنا آخرون في استخدام هذا الوصف.

وفي المقابل، قامت الموجة الثانية من التركيز الاحتكاري في أعوام السبعينيات على أسس مختلفة تمامًا، في إطار نظام أطلقتُ عليه: "الإمبريالية الجماعية" للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان). وفي هذه العولمة الإمبريالية الجديدة لا تسيطر المراكز عن طريق سيادة احتكارات الإنتاج الصناعي (كما كان الحال حتّى الآن)، ولكن عن طريق وسائل أخرى (السيطرة على التكنولوجيا، والأسواق المالية، والحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، ووسائط المعلومات والاتصال، وأسلحة الدمار الشامل). وهذا النّظام الذي أسميته "التمييز العنصري (الأبارتهيد) على المستوى العالمي"، ينطوي على الحرب الدائمة ضد الدول والشعوب المعارضة في تخوم النظام، وهي الحرب التي بدأت منذ عام 1990، بعملية السيطرة العسكرية على العالم من جانب الولايات المتحدة، وحلفائها التابعين في حلف الأطلنطي.

والطبيعة المأمولة لهذا النظام، ترتبط في تحليلي بطبيعته الاحتكارية المضاعفة، فهي علاقة عضوية أساسية. وهذا الرأي الذي فصّلته في الكتاب المذكور، ليس السائد في الأدبيات الكثيرة للاقتصاديين التقليديين، بل حتّى في أغلب الكتابات الانتقادية المتعلّقة بالأزمة الحالية.

وهذا النظام في مجموعه هو الذي يمر حاليًا بالصعوبات

والوقائع أمامنا: فالانهيار المالي لم يعد يؤدّي لمجرد تراجع أو ركود مؤقت، بل إلى كسادٍ عميق. وحتى قبل ذلك، كانت الأبعاد الأخرى لأزمة النظام بادية للعيان. فنحن نذكر العناوين العريضة – أزمة الطاقة، والأزمة الغذائية، وأزمات البيئة والتغيير الإيكولوجي – ونطالع كلّ يوم التحليلات المتعلّقة بهذه التحديات المعاصرة، وبعضها جيد جدًا.

ومع ذلك فأنا أنتقد بشدّة هذه الطريقة في معالجة الأزمة النظامية للرأسمالية التي تعزل الأبعاد المختلفة للتحديات بعضها عن البعض. بناءً عليه أُعيد تسمية "الأزمات" المختلفة بوصفها الأوجه المتعددة لذات التحدّي وهو الموجه لنظام العولمة الرأسمالية المعاصرة (لبرالية كانت أم لا)، القائمة على أساس أنّ "الريع الإمبريالي" يُجبى على المستوى العالمي لصالح رأسمالية الاحتكارات.

وتجري المعركة الحقيقية على هذه الأرضية الحاسمة بين الاحتكارات التي تعمل على إنتاج، وإعادة إنتاج الظروف التي تسمح لها بالاستيلاء على "الريع الإمبريالي"، وبين ضحاياها جميعًا، وهم العاملون بصفة عامة وشعوب الجنوب بصفة خاصة.

وهكذا، "فأزمة الطاقة" ليس سببها ندرة بعض مواردها (البترول بالطبع)، ولا من باب أولى الآثار المخرّبة لأنماط الإنتاج، والاستهلاك الشره في استخدام الطاقة السائدة حاليًا. وهذه جميعًا أوصاف صحيحة؟ ولكنّها مجرد حقائق بسيطة معروفة للكافة. ولكن الأزمة ناتجة عن رغبة

الاحتكارات الإمبريالية الجماعية في أنّ تضمن احتكارها للحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، سواء أكانت نادرةً أم لا، بحيث تحصل على "الريع الإمبريالي"، وسواء بقي استخدام هذه الموارد على حالة (الإسراف في الطاقة)، أو جرى اتّباع سياسات "بيئية" صحيحة جديدة.

وبالطريقة نفسها، فأزمة الغذاء ليس سببها التوسّع في إنتاج الوقود من المصادر النباتية على حساب الغذاء، رغم أنّ هذا التوسع حقيقي وضار، ولكن سببها الحقيقي هو التراكم عن طريق النّهب المضاعف لفلّاحي العالم خلال سنوات "المرحلة السعيدة" التي قاربت على الانتهاء تحت أعيننا اليوم. وهذا النهب للفلاحين (في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) هو الشّكل الرئيسي لعملية الإفقار (بالمعنى الذي يرسمه "ماركس" لهذا "القانون") المرتبط بالتراكم. وهذا النهب مرتبط ارتباطًا لا ينفصم بإستراتيجية حصول الاحتكارات على "الريع الإمبريالي"، سواء أُنتج الوقود من مواد الغذاء، أم لم يُنتج.

الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المتأزمة؟

العنوان الذي اخترته لهذا الدراسة، كنت قد اقترحته بالاشتراك مع "أندريه جوندر فرانك" في عام 1974.

فقد قادنا التحليل الذي اقترحناه للأزمة الكبرى التي كنّا نعتقد أنّها بدأت بالفعل إلى الاستنتاج بأنّ رد فعل رأس المال سيكون بالقيام بموجة جديدة من عمليات التركيز، وعلى أساسها سيقوم بنقل المصانع على نطاقٍ

واسع إلى تخوم النظام، وهو ما أثبتته الوقائع التالية تمامًا. وقد كان عنوان مداخلتنا في ندوة "المانيفستو" في روما في ذلك التاريخ، هو: "دعونا لا ننتظر 1984" (في إشارة لكتاب "جورج أورويل" الشهير بنفس العنوان). فقد دعونا "اليسار الراديكالي" وقتها للتوقّف عن مساعدة رأس المال على "الخروج من الأزمة"، والتوجه لاتباع إستراتيجيات تؤدّي "للخروج من الرأسمالية المتأزمة".

وقد تابعت خط التحليل هذا بعناد لا أعتذر عنه. وقد اقترحت رؤية للأشكال الجديدة لسيطرة المراكز الإمبريالية مبنية على أُسس للسيطرة تختلف عن الشكل القديم للاحتكارات الصناعية الأمر الذي أكّده صعود الاقتصادات "البازغة" مؤخرًا. وقد سمّيت العولمة الجديدة "بالتمييز العنصري (الأبارتهيد) على نطاق العالم"، الذي يؤدّي للإدارة العسكرية للعالم، ويستمر، تحت ظروف جديدة، في عملية الاستقطاب المرتبط بتوسع "الرأسمالية كما هي في الواقع".

التخلص من حكم الأوليجاركيات على صعيدٍ عالمي

ليس هناك من بديلٍ للمستقبل الاشتراكي.

تحكم عالمنا المعاصر "أوليجاركيات الاحتكارات" المأمولة للولايات المتحدة، وأوروبا واليابان، التي لا تسيطر على الحياة الاقتصادية وحسب، وإنّما على الحياة السياسية واليومية كذلك. وهناك كذلك "الأوليجاركيات الروسية" التي تحاول الدولة السيطرة عليها، وفي "الصّين" تتحكّم

بيوقراطية الدولة في النظام. وفي بقية بلدان الكوكب نجد "الأوتوقراط" (المتخفين أحيانًا وراء بعض مظاهر "الديمقراطية الانتخابية" ذات المستوى المنخفض).

وتمر إدارة العالم تحت هذه النظم بحالة أزمة.

وتعتقد "أوليجاركيات احتكارات الشمال" أنّها ستبقى في مراكز السلطة بعد انتهاء الأزمة، فهي لا تشعر بالتهديد. أما "الأوتوقراطيات" في الجنوب فحالتها الهشّة بينة، وهذا يعني أنّ العولمة الحالية هشة بدورها. فهل ستتعرّض للتشكيك في بقائها تحت تأثير ثورة الجنوب، كما حدث في القرن العشرين؟. هذا أمرٌ محتمل، ولكنّه غير كافٍ، لأنّ الإنسانية لن تبدأ السير على طريق الاشتراكية، وهي البديل الوحيد للفوضى، إلا إذا هُزمت سلطة الاحتكارات، وحلفاؤها وخدامها في بلدان الشمال والجنوب معًا.

عاشت أممية الشعوب في مواجهة كوزموبوليتية الاحتكارات!

هل من الممكن عودة رأسمالية الاحتكارات المالية المعولمة، لاعتلاء صهوة الحصان؟

الرأسمالية "لبرالية" بطبيعتها، لا بالمعنى الجميل للكلمة، ولكن بمعنى التحقيق الكامل لسيطرة رأس المال لا على العمل والاقتصاد فحسب، ولكن على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية. فلا يوجد "اقتصاد السوق" (وهو التعبير الشائع، والمبتذَل عن الرأسمالية)، دون "مجتمع السوق"،

ورأس المال يجري وراء هذا الهدف الوحيد. إنّه يجري وراء المال... التراكم في حد ذاته. وقد فهم "ماركس" هذه الحقيقة جيدًا، ومن بعده بعض المفكرين الانتقاديين مثل "كينز"، ولكن لم يفهمها الاقتصاديون التقليديون بمن فيهم الكثير من اليساريين المعاصرين.

وقد فرضت الطبقات الحاكمة بعناد هذا النموذج للسيطرة الكاملة لرأس المال طوال سنوات الأزمة الطويلة، وحتى عام 1945. وكان الانتصار الثلاثي للديمقراطية، والاشتراكية، وحركة تحرير الشعوب، هو وحده الذي سمح بقيام التعايش الصدامي للأنظمة الثلاثة المقننة: "دولة الرفاهية" للاشتراكية الديمقراطية في الغرب، والاشتراكية كما هي في الواقع في الشرق، والوطنية الشعبية في الجنوب. لكن انقطاع أنفاس هذه الأنظمة الثلاث، ثمّ انهيارها، سمح بعودة السيطرة الكاملة لرأس المال "النيولبرالي" بالنموذج الرأسمالي القح.

وقد جمعتُ بين هذه "اللبرالية" وبعض الصفات الجديدة الأخرى فيما أطلقتُ عليه اسم "الرأسمالية الشائخة".

وكان كتابي الذي ظهر في عام (2001) حاملاً هذا الاسم من الأعمال النادرة في تلك الحقبة، الذي بدلاً من اعتبار "النيولبرالية المأمولة والمعولمة" "نهاية التاريخ"، حللّها كنظام شائخ غير مستقر، محكوم عليه بالانهيار ابتداءً من بعده المالي (كعب أخيل لهذا النظام، كما كتبت).

وقد ألقى الاقتصاديون التقليديون آذانًا صماء لكلّ من يمس أفكارهم الجامدة "الدوجماطيقية"، للدرجة التي جعلتهم لا يتصورون وقوع

الانهيار المالي لعام 2008. أمّا من اعتبرتهم وسائط الإعلام من المنتقدين، فلا يستحقون هذا الوصف، "فستيجليتس" مثلاً يعتقد أنّه من الممكن عودة النظام بشكله السابق – اللبرالية المأمولة المعولمة – إلى وضع القيادة بشرط القيام ببعض التصحيحات. أما "أماراتيا سين" فيعظ بتطبيق مبادئ الأخلاق، دون أنّ يجرؤ على النّظر إلى الرأسمالية على حقيقتها الحتمية في الواقع.

دفعت الكوارث الاجتماعية التي سببتها الليبرالية –الجنة الدائمة للرأسمالية كما وصفتها – لبعض الحنين للماضي القريب أو البعيد. ولكن هذا الحنين ليس الرّد على التحدّي، فهو نتيجة لغياب الفكر النظري الانتقادي.بما سمح بعدم فهم التناقضات الداخلية، وحدود أنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعل التآكل والتخبطات، ثمّ انهيار هذه الأنظمة تبدو وكأنّها كوارث غير متوقعة.

ومع ذلك، ففي الفراغ الذي خلقه غياب الفكر النظري الانتقادي، أخذ وعي ذو بعد جديد بالأزمة النظامية للحضارة يشقّ طريقه، وأشير هنا للمدافعين عن البيئة. ولكن "الخضر" الذين قرّروا أنّ يميزوا أنفسهم بوضوح عن الزرق (المحافظين والليبراليين)، وعن الحمر (الاشتراكيين)، وضعوا أنفسهم في مأزق؛ لأنهم لم يدمجوا البعد البيئي للتحدّي مع الانتقاد الجذري للرأسمالية.

كانت جميع الظروف مُهيّأة إذن لانتصار – المؤقت فعلاً، وإن بدا أنّه "نهائي" – البديل المسمّى "الديمقراطية الليبرالية". وهو فكر بائس – بل إنه ليس فكرًا بالمرة – يتجاهل قول "ماركس" القاطع بشأن هذه

"الديمقراطية البرجوازية" التي تتجاهل أنّ من يقررون ليسوا هم المعنيين بهذه القرارات المتخذة. من يقررون اليوم، مستندين للسلطة المستمدّة من الملكية، هم أصحاب رأس المال الاحتكاري، والنظم الحكومية التابعة لهم. وبطبيعة الأشياء فالعمّال والشعوب الخاضعة لهم هم ضحايا هؤلاء المتمكنين. وكان من الممكن أنّ تنجح هذه الأوهام لبعض الوقت، حيث لم يتمكن ذوو "الأفكار الدوجماطيقية" من أنّ يفهموا أسباب تخبّط هذه النظم لما بعد الحرب العالمية. لذلك بدا أنّ "الديمقراطية اللبرالية" هي "أفضل النظم الممكنة".

ولكن الكارثة الليبرالية تفرض إعادة الانتقاد الجذري للرأسمالية على أسس الفكر الماركسي كما يقتضي الأمر.

واليوم، تعمل السلطات القائمة، التي لم تتوقّع ما حدث، على إعادة النظام ذاته كما كان. ونجاحهم في ذلك، مثل نجاح المحافظين في عام 1920 – الذي أدانه "كينز" في حينه دون استجابة – لن يؤدّي إلاّ إلى مضاعفة عنف التناقضات التي أدّت للانهيار المالي في عام 2008. ومداولات الاجتماع السابق لمجموعة العشرين (في لندن في أبريل 2009) لم تحقّق بالمرة "إعادة بناء العالم"، وليس من المصادفة أنّ تبعتها فورًا "قمة الأطلنطي" وهي الذراع المسلّح للإمبريالية اليوم، وما أكدّته من تعزيز جهدها العسكري في "أفغانستان والعراق"، فالحرب الدائمة للشمال ضد الجنوب يجب أنّ تستمر.

وليس أقل خطورة أنّ اقتصاديّ "اليسار" قد انضمّوا منذ وقت طويل لأغلب أطروحات الاقتصاد الشائعة، وأقرّوا بالفكرة –الخاطئة– عن

رشاد السوق. فقد ركزوا جهودهم على تحديد شروط هذا الرشاد، متخلّين بذلك عن "ماركس" - الذي أثبت عدم رشاد السوق من وجهة نظر تحرير العاملين والشعوب - باعتبار أنّ فكره "قد عفا عليه الزمن". إنّهم يعتقدون بمرونة الرأسمالية، وأنّها تتكيف مع متطلّبات التقدّم التكنولوجي (وحتى الاجتماعي إذا فُرض عليها ذلك). واقتصاديو "اليسار" هؤلاء لم يكونوا على استعداد لفهم أنّ الأزمة التي انفجرت كانت حتمية، وهم أقل استعدادًا لمواجهة التحديات التي تواجه الشعوب بسبب هذه الأزمة. ومثل بقية الاقتصاديين التقليديين، يعملون على تخفيف حدّة الأضرار، دون أنّ يفهموا أنّه لتحقيق ذلك يجب اتباع طريق آخر، وهو "تجاوز المنطق الأساسي للرأسمالية". وبدلاً من محاولة الخروج من الرأسمالية المتأزمة، يتصورون أنّه من الممكن الخروج من أزمة الرأسمالية.

هل من الممكن حدوث تقدّم في نضال تحرير الشعوب؟

تتميز الإدارة السياسية لسيطرة رأس المال الاحتكاري على العالم، بالضرورة، بالعنف الشديد. فللاحتفاظ بوضعها كبلدان متمتّعة بالرفاهية، تضطر بلدان الثالوث الإمبريالي، للاستحواذ على الموارد الطبيعية للعالم لها وحدها. ولتحقيق هذا الهدف تكتسب العولمة الإمبريالية طابعها العسكري، وهو ما أطلقتُ عليه "إمبراطورية الفوضى" (وهو عنوان أحد كتبي في 2001)، وقد استخدم البعض هذا الوصف بعد ذلك.

وتنفيذًا لسياسة "واشنطن" للسيطرة العسكرية على العالم، والتي

أدّت لعدد من "الحروب الوقائية" بحجّة "الحرب على الإرهاب"، ادّعى "الحلف الأطلنطي" لنفسه الحق في "تمثيل الجماعة الدولية" مُهمّشًا بذلك "الأمم المتحدة" وهي الهيئة الوحيدة الجديرة بذلك الحق.

وبالطبع فالأهداف الحقيقية لا يمكن التصريح بها، ولإخفائها اختارت القوى المسيطرة أنّ تستخدم خطاب الديمقراطية، وأعطت لنفسها "الحق في التدخّل" لفرض "احترام حقوق الإنسان"!

وفي الوقت نفسه، أفرغت السلطة المطلقة للاحتكارات ممارسات الديمقراطية البرجوازية من مضمونها. ففي حين كانت الأوضاع القديمة تقتضي التفاوض السياسي بين المكونات الاجتماعية للكتلة الحاكمة من أجل إعادة إنتاج سلطة رأس المال، فرضت الإدارة السياسية الجديدة للاحتكارات، عن طريق عملية "لاتسييس منظّمة"، نظام "الوفاق العام" (طبقًا للنموذج الأمريكي)، ليحلّ المستهلك والمتفرج السياسي محل المواطن النّشط الضامن للديمقراطية الحقيقية. وهذا الفيروس اللبرالي (طبقًا لعنوان كتيب نشرته في عام 2005)، يلغي فرصة اختيار البدائل الممكنة، ويقيم بدلها الوِفاق حول اختيار الديمقراطية البرلمانية الشكلية.

وأساس المأساة هو انقطاع أنفاس النماذج الثلاثة للإدارة الاجتماعية التي أشرنا إليها أعلاه، ثمّ انهيارها. وهكذا انتهت الموجة الأولى للنضال من أجل التحرر، ولم تبدأ الموجة الثانية بعد، وفي الظلام الذي يفصل الموجتين تحوم الوحوش، كما يقول "جرامشي".

وفي الشمال، تؤدّي هذه التطوّرات إلى تفريغ الديمقراطية من

مضمونها، يختفي هذا التراجع تحت ستار خطاب "ما بعد الحداثة" الذي يدّعي اختفاء الأمم والطبقات من المسرح السياسي؛ ليحل محلها "الفرد" الذي صار العضو الفاعل في التحول الاجتماعي.

وفي الجنوب، تحتل أوهام أخرى واجهة المسرح، مثل وهم تنمية رأسمالية مستقلّة في إطار العولمة تسود بين الطبقات المسيطرة والمتوسّطة للبلدان "البازغة"، ويشجّعها النجاحات التي تحقّقت في العقود القريبة. وهناك كذلك الأوهام الماضوية (الدينية أو العرقية) في البلدان المتروكة لحالها.

والأمر الأخطر هو أنّ هذه التطورات تساعد على الالتفاف حول "أيديولوجية الاستهلاك" بافتراض أنّ النموّ الكمي للاستهلاك يعني التقدم. وقد بين "ماركس" أنّ طريقة الإنتاج هي التي تحدّد طريقة الاستهلاك وليس العكس كما يدّعي الاقتصاد الشائع. وهنا يضيع الأمل في مستوى أعلى للرشاد الإنساني وهو أساس المشروع الاشتراكي، وتضيع الفرص الهائلة التي يمنحها التقدم التكنولوجي للإنسانية، لتحقيق الازدهار للأفراد والمجتمعات في الشّمال كما في الجنوب، تحت تأثير التبديد المستمر لها من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي المتواصل. والأخطر من ذلك، هو الارتباط بين التقدّم المستمر في الإنتاجية الاجتماعية، وبين آليات الإفقار (الواضح على المستوى العالمي كما في حالة الهجوم على المجتمعات الفلاحية) وقد شرح "ماركس" هذه الفكرة بوضوح.

والوقوع في الانحراف الأيديولوجي الناتج عن تأثير فكر الرأسمالية ليس

وقفًا على المجتمعات المرفّهة للمراكز الإمبريالية، فشعوب التخوم، وإن كانت غالبيتها العظمى محرومة من المستويات الدنيا المعقولة للاستهلاك، فإنّ طموحها للوصول إلى مستويات استهلاك مناظرة للشمال المرفه، قد بعميها عن حقيقة أنّ تطبيق منطق الرأسمالية التاريخية يجعل من المستحيل تعميم مستواها في الاستهلاك على الكوكب بأكمله.

من السهل أنّ نفهم إذن أنّ ازدياد حدة التناقضات الداخلية الراجعة للتراكم الرأسمالي هي السّبب المباشر للانهيار المالي في عام 2008. أمّا القول بأنّ الانهيار المالي لعام 2008 هو الذي سبّب الكساد فهو قول خاطئ، والصحيح أنّ الكساد السابق هو الذي أدىّ للانهيار المالي. ولا يمكن تصور الخروج من الفوضى الناتجة عن هذه الأزمة دون تدخّل قُوى تحمل فكرًا بديلاً، لكن في ظل الأوضاع الراهنة، تبقى حركات الاحتجاج الاجتماعية، على الرغم من ارتفاع وتيرتها بوضوح، عاجزة في مجموعها عن التشكيك في النظام الاجتماعي المرتبط برأسمالية الاحتكارات، لعدم امتلاكها لبرنامج سياسي في مستوى التحديات.

ويختلف الحال كثيرًا اليوم عن الوضع السائد في حقبة الثلاثينيات، حيث كانت تتواجه قوات تنادي بخيارات اشتراكية من جانب، وأحزاب فاشية من الجانب الآخر، ونتج عن هذه المواجهة قيام الجبهة الشعبية والصفقة الجديدة (النيو ديل) من جانب، والحلول الفاشية من الجانب الآخر.

وتعمّق الأزمة شيء لا يمكن تجنّبه، حتّى في حالة نجاح عودة نظام

سيطرة رأس المال الاحتكاري للسلطة – وهو أمر لا يمكن استبعاده. وفي هذه الحالة لا يمكن استبعاد تجذر أشكال النضال، رغم ما قد يواجهه ذلك من عراقيل.

ويعني هذا التجذّر في بلدان الثالوث، وضع شعار نزع ملكية الاحتكارات على جدول الأعمال، وهو أمر يبدو مستبعدًا في المدى القريب. وبناءً عليه لا يمكن استبعاد فكرة استمرار استقرار مجتمعات الثالوث، حتّى بالرغم من الاضطرابات الناتجة عن الأزمة. وفي المقابل هناك احتمال قائم "بتكرار" موجة نضال التحرر التي سادت في القرن الماضي، وبالتالي تهديد النظام من جانب بعض تخومه.

وهنا احتمال لمرحلة جديدة "لصحوة الجنوب" (طبقًا لعنوان كتابي الصادر في عام 2007 الذي يعتبر مرحلة "باندونج" كالمرحلة الأولى لتلك الصحوة). وفي أحسن الظروف يمكن للتقدّم الناجح في هذا الاتجاه أنّ يفرض على "الإمبريالية" التراجع عن مشروعها الإجرامي الجنوني بالسيطرة العسكرية على العالم. وفي هذه الحالة يمكن للحركة الديمقراطية في بلدان المركز أنّ تساهم بإيجابية في تحقيق هذا الهدف. وفضلاً عن ذلك، فانخفاض "الريع الإمبريالي" الذي تستفيد منه هذه المجتمعات، والراجع لإعادة ضبط التوازنات الدولية لمصلحة الجنوب (وخاصة لمصلحة الصين) سيعمل على إيقاظ الوعي الاشتراكي. ولكن من ناحية أخرى، ستبقى مجتمعات الجنوب في مواجهة ذات التحدّيات مما يضع حدًا لتقدمها.

ويبقى سيناريو "التكرار" أقل من أنّ يحقّق سير الإنسانية في الطريق الطويل نحو الاشتراكية العالمية، فأحد الشروط المهمة الضرورية لجعل هذا الهدف ممكنًا هو بالتأكيد تجديد الفكر الماركسي الخلّاق.

أختم إذن بتكرار عبارة "جرامشي": "تحليل متشائم، ولكن إرادة متفائلة."

المراجـع

الأطروحات الواردة بهذا الفصل مطورة بتوسع في كتابي بالفرنسية بالعنوان:

La Crise, sortir de la crise du capitalisme ou sortir du capitalisme en crise? Editions Le Temps de Cerises, 2009.

Ending the crisis of capitalism or ending capitalism?, Pambazuka, Oxford 2010.

ترجمة عربية في سبيل الإصدار

الدراسة الرابعة

ميادين القتال التي تختارها الإمبريالية المعاصرة

الشروط التي تضمن الرد الفعّال من الجنوب

تقتضي فنون الحرب بأن يختار كلّ محارب ميدان القتال الأكثر مناسبة له في حالة الهجوم، وأن يفرض ذلك الميدان على الخصم، بحيث يضطر لاتخاذ موقف الدفاع. وتسري نفس القاعدة على السياسة سواء على المستوى الوطني أم العالمي.

ومنذ ما يقرب من ثلاثين عامًا يفرض ثالوث الإمبريالية الجماعية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) ميدانين للقتال، وهما "الديمقراطية والبيئة"، ويتمسّك بهما للآن.

وتحاول هذه الدراسة أولاً أنّ تُحدّد المفاهيم والمضمون لكلّ من هذين الموضوعين اللذين اختارهما ثالوث القوى الإمبريالية، وأن تقوم بتحليل انتقادي لهما من وجهة نظر مصالح الشعوب والأمم، والدول الموجّهة ضدها وهي بلدان الجنوب بعد بلدان الشرق السابق. ثمّ ننظر في دور الأدوات التي تستخدمها الإمبريالية لخوض معاركها، وهي: العولمة اللبرالية مع أيديولوجيتها (علم الاقتصاد الاتفاقي السائد)، وعسكرة العولمة، والوعظ "بالحوكمة الطيبة"، والمعونات، والحرب على الإرهاب ومعها الحرب الوقائية، وكذلك الأيديولوَجيات المصاحبة (ثقافة ما بعد الحداثة). وسنحاول في كلّ مرة أنّ نبرز شروط رد الفعل الفعّال من جانب الشعوب، ودول الجنوب على تحديات إمبريالية الثالوث.

أولاً: الديمقراطية، أية ديمقراطية؟

لقد كانت فكرة عبقرية أنّ اختارت دبلوماسية "الحلف الأطلنطي" في السبعينيات من القرن الماضي، موضوع الديمقراطية لهجومها الموجّه

لتفكيك الاتحاد السوفييتي، واستعادة بلدان شرق أوروبا. وقد تبلور هذا القرار في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة في التوقيع على معاهدة "هلسنكي" لعام 1975. ويشرح "جاك أندرياني" في كتابه المعنون: "الفخ: هلسنكي وسقوط الشيوعية" كيف أنّ السوفييت الذين توقّعوا في مقابل قبولهم للمشروع الحصول على نزع سلاح الناتو، والوصول إلى حالة استرخاء حقيقي قد تعرضوا لخديعة من جانب قوى الغرب.

لقد كانت ضربة عبقرية لأنّ قضية الديمقراطية كانت قضية حقيقية، نظرًا لأنّ الأنظمة السوفييتية لم تكن ديمقراطية كيفما عرفنا مبادئها وممارساتها. أمّا بلدان "الحلف الأطلنطي"، فكان من حقها أنّ تصف نفسها بالديمقراطية بغض النظر عن الحدود، والتناقضات في ممارساتها السياسية الفعلية الخاضعة لمتطلبات إعادة إنتاج الرأسمالية. فالمقارنة بين النظامين كانت تعمل لصالحهم.

وبعد الحرب العالمية الثانية جرى بالتدريج التخلّي عن الحديث عن الديمقراطية، وإحلال الحديث الذي أيده السوفييت عن "التعايش السلمي"، و"عدم التدخل في الشئون الداخلية" محله.

لقد كان للحديث عن "التعايش السلمي" بريقه في أيام نداء "ستوكهولم" في الخمسينيات، عندما كان يذكّر الناس بالخطر النووي الحقيقي المتضمّن في الدبلوماسية العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية منذ مؤتمر "بوتسدام" (1945) الذي تبعه بعد أيام الهجوم بالقنابل الذرية على "اليابان".

وكان اختيار هذه الإستراتيجية (التعايش السلمي وعدم التدخل)

مناسبًا، حسب الظروف، لكلا الطرفين المسيطرين في الشرق والغرب، لأنه سمح بقبول التعريفين: الرأسمالي والاشتراكي على علّاتهما لكل من بلدان الغرب والشرق. وقد استُبعد أيّ نقاش جدي حول الطبيعة الدقيقة لأي من الطرفين: أي الرأسمالية القائمة بالفعل (الرأسمالية الاحتكارية)، وكذلك طبيعة الاشتراكية القائمة بالفعل. وقامت "الأمم المتحدة" (بالموافقة الضمنية لكلا الطرفين) بتغيير التعبيرين: "الرأسمالية، والاشتراكية"، إلى "اقتصاديات السوق، والاقتصاديات الموجّهة مركزيًا" (وعلى سبيل التشويه: الاقتصاديات الموجّهة إداريًا).

وهذان التعبيران، وكلاهما غير صحيح، أو صحيح بشكلٍ سطحي فقط، جعلا من الممكن التأكيد على إمكانية التقاء النظامين، وهو التقاء تفرضه التكنولوجيا الحديثة (وهي نظرية خاطئة هي الأخرى مستمدة من نظرة أحادية تكنيكية للتاريخ). كذلك جرى قبول "التعايش السلمي" لتسهيل هذا الالتقاء، أو لإثبات العكس وهو التضاد المطلق بين النموذج "الديمقراطي" (المرتبط باقتصاد السوق)، و"الشمولية" (المرتبطة بالاقتصاد الموجّه إداريًا)، وذلك في بعض اللحظات خلال الحرب الباردة.

واختيار التركيز على خوض المعركة في ميدان حديث الديمقراطية سمح بافتراض تحجّر كلٍ من النظامين، وبذلك صار الخيار الوحيد الممكن لبلدان الشرق هو الاستسلام والعودة للرأسمالية (أي السوق)، الذي سيؤدي عندئذ، وبشكل طبيعي "للمقرطة". أما إنّ هذا لم يحدث (لروسيا السوفييتية)، أو بشكلٍ كاريكاتوري (لبعض الجماعات الإثنية هنا، وهناك في أوروبا الشرقية) فأمر آخر.

واستخدام بلدان التحالف الأطلنطي لحديث الديمقراطية هو في الواقع أمر جديد، ففي أول الأمر كان "الناتو" يتعامل بسلاسةٍ كاملة مع "سالازار" في البرتغال، ومع الجنرالات الأتراك، ومع الكولونيلات اليونانيين. وفي الوقت ذاته، دعّمت دبلوماسية بلدان الثالوث (وكثيرًا ما أقامت) أسوأ الدكتاتوريات التي شهدتها شعوب أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا.

وقد استخدم حديث الديمقراطية هذا في أول الأمر بحرص كبير، فقد تفهمّت سلطات "الناتو" المشاكل التي قد تعرقل خُططهمُ المفضلة للسياسات الواقعية. و لم تُفهم قوة القيمة الأخلاقية للموعظة الديمقراطية إلاّ في عهد الرئيس "كارتر" (وهو ما يشبه أوضاع أوباما الآن). وكان "ميتران" في فرنسا هو الذي قبل التخلّي عن سياسة "ديجول" في رفض انقسام أوروبا في ظل إستراتيجية الحرب الباردة التي فرضتها "الولايات المتحدة". وأثبتت خبرة "جورباتشيف" في الاتحاد السوفييتي فيما بعد، أنّ هذا الحديث أدّى للكارثة.

وهكذا حقق الحديث الديمقراطي الجديد ثماره، فقد بدا مقنعًا لليسار الأوروبي بما سمح بتأييده، لا فقط من جانب اليسار الديمقراطي (الاشتراكيين)، ولكن أيضًا من جانب الأكثر راديكالية مثل "الشيوعيين"، وبانضمام "الشيوعيين الأوروبيين" صار التوافق عامًا.

وتعلّمت الطبقات السائدة من الثالوث الإمبريالي الدرس من نجاحها، فقد قررت الاستمرار في إستراتيجية التركيز على الجدل حول "قضية الديمقراطية". فالصين لا يوجّه لها الانتقاد لفتح اقتصادها للعالم الخارجي؛ وإنّما لأنّ سياساتها يوجهّها "الحزب الشيوعي". ولا يهتم أحد بما حققته

"كوبا" من منجزات اجتماعية لا مثيل لها في كامل أمريكا اللاتينية، ولكن يجري الانتقاد لنظام الحزب الواحد، بل يوجّه نفس الحديث لـ"روسيا بوتين".

فهل انتصار الديمقراطية هو الهدف الحقيقي لهذه الإستراتيجية؟ من السّذاجة بمكان تصديق ذلك، فالهدف الوحيد هو أنّ يُفرض على البلدان الرافضة الانخراط فيما يسمًّى "النظام العالمي اللبرالي". وهو هدف إمبريالي الغرض منه تحويل هذه البلدان إلى تخوم مسودة للنظام. وتحقيق هذا الهدف يعرقل في الواقع تطور الديمقراطية في البلدان المعنية، وليس بالمرة التقدم في اتجاه "قضية الديمقراطية".

إن فرص التقدم في طريق الديمقراطية للبلدان التي كانت تمارس الاشتراكية كما هي في الواقع، كانت أكبر بكثير في المدى المتوسط إن لم يكن في الحال. فقد كانت جدلية الصراع الاجتماعي ستتطور من تلقاء ذاتها، لتتجاوز حدود الاشتراكية كما هي في الواقع للخروج من النفق.

وفي الواقع، لا يثار الحديث عن الديمقراطية إلاّ في حالة البلدان التي لا ترغب في الانفتاح على الاقتصاد العالمي المعولم. والعربية السعودية وباكستان دليل واضح على ذلك، وكذلك جورجيا وغيرها من البلدان الميالة للتحالف الأطلنطي.

وعلاوة على ذلك، ففي أحسن الأحوال، لا تتجاوز الصيغة الديمقراطية المقترحة الصورة الكاريكاتورية للانتخابات متعدّدة الأحزاب التي ارتبطت دائمًا تقريبًا بالتراجع الاجتماعي الذي تفرضه سيطرة الرأسمالية كما هي قائمة اليوم (أي الاحتكارية). وقد أضرّت هذه الصيغة بالديمقراطية فعلاً،

مما دفع الكثير من الشعوب المرتبكة بسبب ذلك، للتوجه نحو الارتباط الديني، أو العرقي بالماضي.

لذلك يصير من المهم جدًا اليوم تدعيم الدور الانتقادي لليسار الراديكالي (وأؤكّد هنا على الراديكالي، لأنّ الانتقاد اليساري العام غامض ومربك). وبعبارة أخرى، ذلك الانتقاد الذي يربط بين مقرطة المجتمع (وليس مجرد إدارته السياسية) مع التقدم الاجتماعي (في اتجاه الاشتراكية). فمن وجهة نظر هذا الانتقاد، فالنضال من أجل المقرطة، والنضال من أجل الاشتراكية كلّ لا يتجزأ. فلا اشتراكية بدون ديمقراطية، وكذلك لا يمكن تصور التقدم الديمقراطي بدون الهدف الاشتراكي.

ثانيًا: النظرة الاشتراكية للقيمة الانتفاعية وقضية البيئة، وما يسمّى التنمية المستدامة

وهنا كذلك نبدأ بالاعتراف بوجود مشكلة حقيقية، وهي تدمير البيئة الطبيعية، وفي نهاية المطاف مشكلة بقاء الحياة على كوكب الأرض، وهي المشكلة التي تسبّب فيها منطق "التراكم الرأسمالي".

وهنا كذلك بدأت القضية في السبعينيات، وبالتحديد من مؤتمر "ستوكهولم" في عام 1972. ولكنها بقيت في مرتبة متأخرة من الخطاب السائد حول إدارة الاقتصاد، ولم تُرفع إلى مستوى الأداة المهمّة في الإستراتيجية السائدة إلا مؤخرًا.

وهكذا لم يظهر كتاب "فاكيرناجيل وريس" الذي حمل تأملاً جادًا

من وجهة نظر الفكر الاجتماعي الراديكالي حول مستقبل هذه القضية إلاّ في عام 1996.

ولم يكتفِ "فاكيرناجيل وريس" من التقدم بمفهوم جديد وهو "موطئ القدم البيئي" ولكنّهما وضعا نظامًا لقياس ذلك المفهوم بوحدات "الهكتارات الكوكبية"، التي تقارن قدرة المجتمعات/ البلدان الحيوية (أي قدرتها على إنتاج، وإعادة إنتاج الحياة على الكوكب) باستهلاك تلك الجماعات/ البلدان للموارد المتاحة لها من خلال تلك القدرة الحيوية.

وقد توصّل المؤلفان لنتائج خطيرة للغاية، فقد وجدا أنّ القدرة الحيوية للكوكب هي 2،1 هكتار كوكبي للفرد الواحد، أي أنّ المجموع الذي يقابل 6،3 مليار فرد يعيشون في منتصف التسعينيات على سطح الأرض هو 13،2 مليار هكتار كوكبي. ولكنّه تبيّن لهما أنّ متوسط استهلاك الموارد العالمية قد بلغ - في منتصف تسعينيات القرن الماضي - 2،7 هكتار كوكبي للفرد، وهذا المتوسط يُخفي حقيقة التباين الخطير بين البلدان المختلفة، فمتوسط استهلاك الفرد في بلدان الثالوث الإمبريالي يساوي أربعة أضعاف المتوسط العالمي. وهذا يعني أنّ بلدان المركز قد استولت على جزء كبير من القدرة الحيوية لمجتمعات الجنوب لمصلحتها الخاصة. وبعبارة أُخرى، فإنّ توسّع الرأسمالية القائمة بالفعل يقوم حاليًا بتدمير الكوكب والبشرية (حيث تجاوز الاستهلاك الفعلي للقدرة الحيوية مجموع القدرة الحيوية للكوكب). وفضلاً عن ذلك فإنّ منطق الاستمرار في هذا التوسّع يقتضي إما عملية إبادة فعلية لهذه المليارات من شعوب الجنوب التي تقف في الطريق، أو الإبقاء عليها في حالة من الفقر المتزايد طوال

الوقت. وينمو حاليًا تيار فاشي بيئي يعطي شرعية لهذا النوع من الحل.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنّها لا تكتفي بحساب (وأؤكّد هنا على فكرة الحساب، وليس مجرد خطاب) القيمة الانتفاعية لكوكب الأرض وتقدّرها بالهكتارات الكوكبية وليس بالدولارات، وذلك بغض النظر عن النتائج التي توصّلا إليها.

وهكذا ثبت أنّه من الممكن قياس القيمة الانتفاعية الاجتماعية بطريقة علمية رشيدة، وهذا أمر له أثر حاسم حيث إنّ الاشتراكية يجري تعريفها على أنّها: "مجتمع مبني على القيمة الانتفاعية، وليس القيمة التبادلية". وقد جادل المدافعون عن رأسمالية نهاية التاريخ دائمًا بأنّ الاشتراكية هي عالم مثالي غير واقعي؛ لأن القيمة الانتفاعية – في رأيهم – لا يمكن قياسها إلا من خلال استيعابها بالقيمة التبادلية (على أساس مفهوم "المنفعة" في أدبيات الاقتصاد الشائع).

وأخذ القيمة الانتفاعية في الاعتبار (وموطئ القدم البيئية هو مثال محدّد لذلك)، يعني أنّ الاشتراكية يجب أنّ تكون "بيئية"، ولا يمكن إلا أنّ تكون كذلك، وقد عبر "ألفاتار" عن ذلك بالقول: "الاشتراكية الشمسية أو لا اشتراكية"

ولكنّه يعني كذلك أنّه من المستحيل على أيّ نظام رأسمالي، حتّى لو جرى إصلاحه، أنّ يحقّق ذلك كما سنثبت لاحقًا.

ولم يكتفِ "ماركس" بالحدس بقيام هذه المشكلة، ولكنّه قدم دراسة جادة تثبت ضرورة التمييز بين القيمة والثروة، الأمر الذي تنكره أدبيات الاقتصاد الشائع. وقد قال بوضوح إنّ التراكم الرأسمالي يدمّر الأساس

الطبيعي الذي تقوم عليه الثروة –بوصفه مفهومًا مختلفًا عن مفهوم القيمة– وهو الإنسان (أي العمال المغرّبون، والمستغَلّون، والمسودّون، والمعرضون للاستبداد) والأرض (وهو ما يرمز للثروة الطبيعية المتاحة للإنسانية). ورغمًا عن محدودية هذا التعبير، وهو بالطبع أسيرٌ لعصره، فإنه يعبّر عن رؤية ثاقبة للمشكلة (تتجاوز مجرد الحدس) يجب أنّ نقدرها.

وعلى ذلك فمن المؤسف أنّ علماء البيئة في عصرنا، بمن فيهم "فاكيرناجل، وريس"، لم يقرؤوا "ماركس"، فقد كان ذلك جديرًا بأن يدفعهم لتطوير اقتراحاتهم، وأن يقدّروا أثرها الثوري بشكلٍ أكبر، وبالطبع كانوا سيتجاوزون ما وصل إليه "ماركس" في الموضوع.

وهذا النقص في النظرة الحديثة للبيئة يجعل من السّهل على علم الاقتصاد الشائع (المبتذل في لغة "ماركس") وهو في وضع السيطرة اليوم، أنّ يستولي عليها، وهو أمر يجري حاليًا، بل قد وصل إلى وضع متقدم.

وقد ظهرت البيئة كتيار سياسي كما عبّر عنها "ألان ليبيتز"، أول الأمر بين صفوف اليسار السياسي الميال للاشتراكية. وبعدها صُنفت "حركة الخضر"، ثمّ "أحزاب الخضر" على أنّها تنتمي ليسار الوسط، لتعاطفها مع مبادئ العدالة الاجتماعية والدولية، وانتقادها "لتبديد الموارد" وتعاطفها مع العمّال والشعوب الفقيرة. ولكن، بغض النظر عن تعددية هذه الحركات، فإنّ أيًا منها لم تُقِم علاقة ثابتة بين البعد الاشتراكي الضروري للرد على التحديات، وبين البعد البيئي الضروري هو الآخر. ولتحقيق هذا الترابط لا مندوحة عن الرجوع للتفرقة بين القيمة والثروة كما عبر عنها "ماركس" قديمًا.

واستيلاء الأيديولوجيا الشائعة على فكر البيئة يجري على مستويين، أولاً بتحويل حساب القيمة الانتفاعية إلى مجرد قيمة تبادلية مُحسنة، وثانيًا باستيعاب التحدّي الأيكولوجي ضمن أيديولوجيا "توافقية". وكل من هاتين العمليتين تمنعان الرؤية الواضحة للتعارض المطلق بين الرأسمالية والأيكولوجيا (علم البيئة).

ويقوم الاقتصاد الشائع باستيعاب الحسابات البيئية بسرعة رهيبة، وقد جُند الآلاف من شباب الباحثين في الولايات المتحدة، وبالتبعية في أوروبا، للقيام بذلك.

ويجري حساب "التكلفة البيئية" على أساس المنهج المعروف لحساب التكلفة / المنفعة، وتحديد القيمة التبادلية (وهي ذاتها تساوى بالقيمة السوقية) للوصول إلى "ثمن عادل" يتضمّن حساب الاقتصادات الخارجية، واللااقتصادات (كما يقال)، وهكذا تمرّ الخديعة.

وبالطبع ليس هناك ما يدلّ على أنّ النتيجة التي تتوصّل إليها هذه الحسابات المعقّدة للثمن العادل يمكن تحقيقها، بحيث تصير هي سعر السوق. وقد تكون هناك حوافز ضريبية وغيرها لتحقيق هذا التقارب، ولكن ليس هناك ما يثبت فعالية ذلك المنهج في الواقع.

وكما هو واضح فقد استغلّت الاحتكارات العالمية بالفعل "قضية البيئة"، لتبرير فتح ميادين جديدة لتوسّعها المدمر. وقد أعطى "فرانسوا أوتار" مثالاً رائعًا على ذلك في كتابه عن الوقود النباتي (أو الأخضر).

والرأسمالية الخضراء هي اليوم على رأس قائمة الأعمال لأولئك القائمين على رأس السّلطة في بلدان الثالوث (يمينًا ويسارًا)، وكذلك

لمديري الاحتكارات. وقضايا البيئة المعنية التي تنحصر في حساب تلك الحقوق التي يمكن تبادلها في السوق تنتمي لما يُسمّى "بالاستدامة الضعيفة" (حسب اللغة الشائعة) هنا.

وانضمّ جميع الاقتصاديين التقليديين لهذا الموقف، حيث يقترحون "طرح موارد الأرض في المزاد (أي مصايد الأسماك، وحقوق التلويث، إلخ.) وهذا يعني تدعيم طموح الاحتكارات العالمية لارتهان مستقبل شعوب الجنوب أكثر من ذي قبل.

واستيلاء الإمبريالية على خطاب البيئة هذا حقّق لها خدمة كبيرة، فقد سمح بتهميش، إن لم يكن استبعاد قضية التنمية. وكما نعلم، فقضية التنمية لم تكن على الأجندة الدولية إلا عندما استطاعت بلدان الجنوب فرضها بمبادرتها الخاصة، واضطرت بلدان الثالوث إلى التفاوض، وتقديم التنازلات. ولكن بمجرد انقضاء مرحلة "باندونج" لم تعد المشكلة قضية التنمية، بل مجرد فتح الأسواق. والبيئة كما تفسرها القوى المسيطرة، لا تعدو أنّ تكون امتدادًا لهذا الاتجاه (أي فتح الأسواق).

ويجري كذلك على قدم وساق استيعاب الخطاب البيئي ضمن سياسات التوافق (وهي التعبير عن رأسمالية "نهاية التاريخ").

وقد جرى هذا الاستيلاء بسهولة، لأنه يتفق مع الأوهام والتغريبات المرتبطة بالثقافة السائدة وهي "الرأسمالية". ومما سهّل ذلك أنّ هذه الثقافة موجودة بالفعل، وسائدة في أذهان أغلب الناس، في الجنوب كما في الشمال.

وفي المقابل، يصعب التعبير عن احتياجات الثقافة الاشتراكية المضادة،

إذ لا توجد ثقافة اشتراكية أمامنا. فهي ثقافة المستقبل التي يجب أنّ يجري اختراعها، أي مشروع حضارة مفتوحة لجميع التصورات. ولا تكفي صيغ مثل "بناء التضامن الاجتماعي عن طريق الديمقراطية وليس السوق"، أو "السيطرة الثقافية بدلاً من سيطرة الاقتصاد والسياسة التي تخدمه"، رغم نجاحها في تحريك مبادرة عملية التحرك التاريخية. إنّها ستكون عملية طويلة "قرنية" أنّ يجري بناء المجتمعات على أسس غير رأسمالية، سواء في الشمال أو الجنوب، ولا يمكن أنّ تجري بسرعة. ولكن بناء المستقبل مهما كان بعيدًا يبدأ باليوم.

ثالثًا:علم الاقتصاد الشائع: أداة أيديولوجية مركزية لإعادة إنتاج الرأسمالية

يشير خطاب الاقتصاد الشائع إلى النظام الحالي بوصفه "اقتصاد السوق"، وهذا وصف غير كاف بل مضلل، فهو قد يصف الاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر، أو الصين في عهد دولة "سونج أو مينج"، أو المدن الإيطالية في عصر النهضة.

وكانت نظرية اقتصاد السوق دائمًا هي أساس "الاقتصاد الشائع"، وهي تلغي الحقيقة الجوهرية بأكملها، وهي علاقات الإنتاج الاجتماعية (وخاصة الملكية بصفتها التعبير المباشر عن هذه العلاقات، والتي ترفع لمرتبة التقديس). ويحلّ مكانها افتراض مجتمع مكوّن من أفراد (هم الذين يلعبون الدور الأساسي في إعادة بناء النظام وتطويره). وهؤلاء "الأفراد" لا تاريخيين مثلهم مثل أولئك الذين منذ بدء تاريخ الإنسانية (مثل

روبنسون كروزو) لهم ذات الصفات الثابتة (الأنانية، والقدرة على اتخاذ القرارات التي تخدم ذواتهم). وبناء "اقتصاد السوق" على هذه الأسس لا يعبّر بصدق عن الرأسمالية التاريخية الحقيقية، بل يبني نظامًا خياليًا لا يتضمن أيًا من القسمات الجوهرية للرأسمالية الحقيقية.

ويكشف كتاب رأس المال "لماركس" الطبيعة الأيديولوجية (بالمعنى الوظيفي للكلمة) لهذا البناء لعلم الاقتصاد الشائع منذ "فردريك باستيا"، و"جان باتيست سي"، وهي ببساطة إسباغ الشرعية على النظام الاجتماعي القائم، ووصفه بالنظام الطبيعي العقلاني. أمّا نظريات القيمة التالية ـ القائمة على مفهوم المنفعة، والتوازن الاقتصادي العام، التي طُورت ردًا على "ماركس" في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكذلك وريثتها من الدراسات الاقتصادية الرياضاتية المعاصرة، والمسمَّاة بـ"الكلاسيكية، أو النيو كلاسيكية، أو اللبرالية، أو النيولبرالية" (والتسمية لا تهم في الواقع) ـ لا تبتعد عن الإطار الذي تضعه المبادئ الأساسية للاقتصاد الشائع (المبتذل في لغة ماركس).

وخطاب الاقتصاد الشائع يساعد على إنتاج، وإعادة إنتاج الرأسمالية كما هي قائمة اليوم. وهي تمتدح المنافسة فوق أيّ شيء آخر، إذ تعتبرها الشرط الضروري "للتقدم". وهي لا تمنح هذا المديح لقيمة التضامن (رغم وجود أمثلةٍ تاريخية على فاعلية التضامن) التي تقيّدها داخل حدود العمل الخيري والتعاطف. والمنافسة قد تقع بين "المنتجين" (أي الرأسماليين دون النظر للطبيعة الاحتكارية للإنتاج الرأسمالي حاليًا)، أو بين العمال (بافتراض أنّ العاطلين، أو الفقراء هم المسئولون عن أوضاعهم). وتدعم

مفهوم المنافسة العبارات الحديثة (مثل الحديث عن شركاء اجتماعيين بدلاً من الطبقات المتصارعة)، وكذلك بعض الممارسات مثل محكمة الخدمة المدنية للاتحاد الأوروبي التي تعمل بتشدّد على تفكيك النقابات بوصفها عقبة في سبيل المنافسة بين العمال.

والاستخدام المنفرد لمبدأ المنافسة يدفع المجتمع لدعم هدف تحقيق "التوافق" الأمر الذي يستبعد أيّ مستقبل مُتخيّل لمجتمع آخر مبني على التضامن. وهذه الأيديولوجية المتعلّقة بمجتمع التوافق في طريقها للاعتماد في أوروبا، وهي تدمّر قدرة الرسالة الديمقراطية على تحقيق التحولات المرغوبة. وهي توحي بالرسالة الليبرالية اليمينية التي تعتبر الدولة –أيًا كانت طبيعتها– "عدوًا للحرية" (مما يعني أنّها عدو للمنشأة الرأسمالية الحرة)، في حين تبتعد ممارسة الديمقراطية عن التقدم الاجتماعي.

رابعًا: القضايا المستبعدة في خطاب الاقتصاد الشائع

يستبعد الاقتصاد الشائع بكلّ بساطة من تحليله المشاكل الحقيقية الرئيسية التي يفرضها انتشار الرأسمالية التاريخية في غزوها للعالم. وسنستعرض باختصار أهم هذه القضايا:

في القلب من مشاكل اليوم، رأسمالية الاحتكارات المعمّمة والمأمولة والمعولمة.

لقد بلغت الرأسمالية درجة من التكثيف والتمركز لا مقارنة بينها، وبين أوضاعها منذ خمسين عامًا، ولذلك أُسمّيها "رأسمالية الاحتكارات المعمّمة". والاحتكارات ليست بأيّ حال اختراعًا جديدًا في التاريخ

الحديث، ولكن الجديد هو العدد المحدود للاحتكارات (أو التكتلات الاحتكارية) وتبلغ حوالي الخمسمائة إذا أخذنا في اعتبارنا الهائلة الحجم منها فقط، وتصل إلى ما بين 3000 إلى 5000، إذا حصرناها جميعًا. وهي تتحكم عن طريق قراراتها في مجموع الحياة الاقتصادية للكوكب، بل تتحكم أيضًا في مجالات الحياة الثقافية والسياسية. وبذلك تكون رأسمالية الاحتكارات المعمّمة هذه قفزة نوعية بالنسبة للتطور العام للرأسمالية.

وعادة ما يكون التفسير الوحيد المقدّم لهذا التطور هو أنّه ناتج عن التطور التكنولوجي، وهذا تفسير صحيح جزئيًا فقط، كما أنّ الاختراعات التكنولوجية ذاتها تتحكم فيها متطلبات التركيز والضخامة. بل إنّه في كثير من أنواع الإنتاج يكون الحجم الصغير، أو المتوسط للمنشأة هو الأكثر كفاءة. وهذا هو الحال في الإنتاج الزراعي على سبيل المثال، حيث ثبت أنّ الإنتاج العائلي الحديث يتميز بأعلى كفاءة. وينطبق هذا على الكثير من أنواع إنتاج السلع والخدمات التي تخضع حاليًا للاحتكارات التي تتحكم في قدرتها على البقاء.

وفي الواقع فإنّ السبب الرئيسي لطلب الضخامة هو الرغبة في تحقيق أكبر ربح مما يفيد المجموعات الكبرى التي تصل إلى أسواق المال بسهولة. وكان التركيز دائمًا هو رد فعل رأس المال على الأزمات الطويلة العميقة التي ميّزت تاريخه. وقد حدث ذلك لأول مرة بعد الأزمة التي بدأت في السبعينيات من القرن التاسع عشر، ثمّ حدث مرة أخرى بعد قرن كامل تقريبًا أي في سبعينيات القرن العشرين.

وهذا التركيز هو الذي أدّى لإسباغ الطابع المأمول على النظام، لأنه

الطريقة التي تمتص عن طريقها الاحتكارات المعمّمة فائض القيمة العالمي الناشئ من عملية الإنتاج، وهو "ريع احتكاري" يسمح لمجموعات الاحتكارات هذه برفع معدّلات الربح. وتحصل الاحتكارات على هذه "الجزية" لمجرد سيطرتها المنفردة على أسواق المال التي صارت الأسواق السائدة المتحكمة في الأسواق الأخرى.

وعلى ذلك، فتحويل النظام لهذه السيطرة ليس نتيجة إلغاء القيود على أسواق المال، ولا هو ناشئ عن أحداث عارضة (مثل قضية الرهون العقارية)، التي يحرف إليها الاقتصاد الشائع والخطاب السياسي المصاحب له الاهتمام عادة، بل هو المتطلّبات الضرورية لإعادة إنتاج الاحتكارات المعمّمة. أو بعبارة أخرى، إلى أنّ يجري تحدي الطبيعة الخاصة لهذه الاحتكارات، فلا معنى للحديث عن "تقنين" أسواق المال.

ورأسمالية الاحتكارات المعمّمة والمأمولة هي في الوقت نفسه مُعولمة. وهنا أيضًا نلاحظ أنّ العولمة ليست صفة جديدة للرأسمالية، فقد كانت دومًا معولمة. بل إنّني قد جادلت دائمًا بأنّ الرأسمالية المعولمة كانت دائمًا استقطابية (أي أنّها توسع باستمرار من الهوة بين مراكز النظام "المتطورة" وبين تخومه المسودة). وقد حدث هذا في جميع مراحل التوسّع الرأسمالي الماضية والحاضرة، وكذلك في المستقبل المنظور. وقد تقدمت كذلك بالفرض القائل بأنّ المرحلة الجديدة من العولمة كانت مرتبطة بالضرورة بظهور "الإمبريالية الجماعية للثالوث".

والعولمة الجديدة لا يمكن فصلها عن السيطرة المنفردة للإمبريالية الجماعية على الموارد الطبيعية للكوكب، ومن هنا فإنّ تناقض المركز/

التخوم – أو باللغة الشائعة صراع الشمال/ الجنوب – هو أمر مركزي بالنسبة لأيّ تحولٍ في طبيعة الرأسمالية كما هي قائمة اليوم. ويحتاج هذا الأمر أكثر من أيِّ وقتٍ مضى إلى "السيطرة العسكرية على العالم" من جانب المركز الإمبريالي الجماعي.

أمّا "الأزمات النظامية" التي جرى دراستها وتحليلها –أزمة أنظمة الإنتاج المبدِّدة للطاقة، أزمة الغذاء، والأزمة الزراعية، إلخ. –لا تنفصم عن متطلّبات إعادة إنتاج رأس المال للاحتكارات المعمّمة والمأمولة والمعولمة. وإذا لم يُطعن في وضع هذه الاحتكارات، فإنّ أية سياسات لحل هذه الأزمات –مثل صيغ "التنمية المستدامة" – تبقى ثرثرة خالية من أيّ مضمون.

وهكذا صارت رأسمالية هذه الاحتكارات المعمّمة والمأمولة والمعولمة نظامًا "عفا عليه الزمن"، بمعنى أنّ إلغاء الطبيعة الخاصة لهذه الاحتكارات، وتوجيه إدارتها في طريق الملكية الاشتراكية الصحيحة يجب أنّ تصير الهدف الإستراتيجي الأساسيّ في أيّ تحليلٍ انتقادي حقيقي للعالم كما هو. وإذا لم يحدث هذا، فالنظام بطبيعته لا بُدّ أنّ ينتج تدميرًا أشد وأشد، بما في ذلك تدمير الكوكب ذاته. وهو سيؤدي بالقطع إلى تدمير مجتمعات التخوم، سواء منها ما يُطلق عليه اسم البلدان "البازغة"، أو تلك المُهمّشة.

ومرحلة التقادم هذه التي بلغها النظام في تطوره لا تنفصل عن تغيرات مناظرة في بنية الطبقات الحاكمة (البرجوازية)، والممارسات السياسية، والأيديولوجية والثقافة السياسية. والبرجوازية التاريخية تختفي من المسرح اليوم، وتحل محلّها البلوتوقراطية أو مديري الاحتكارات الأثرياء.

ويسير مع هذا التطور بالضرورة تراخٍ في ممارسات الديمقراطية الفارغة من المضمون، وظهور تعبيرات أيديولوجية غاية في الرجعية.

ويجري تسلّط الاحتكارات المعمّمة في بلدان الثالوث، أو المركز تحت شروط تختلف عن تلك التي تجري بها في تخوم النظام، وبوسائل مختلفة. وهو اختلاف جوهري، وفهمه ضروري لتحديد التناقضات الرئيسية للنظام، ثمّ تصور التغيرات الممكنة في الصراع بين الشمال والجنوب الذي سيتفاقم غالبًا.

و"الثالوث" يجمع الولايات المتحدة وولاياتها الخارجية (كندا وأستراليا)، وأوروبا الغربية، واليابان، والاحتكارات المعولمة هي نتاج تركيز رأس المال الوطني لهذه البلدان التي تكوّن "الثالوث". أما بلدان شرق أوروبا حتّى تلك المنضمّة للاتحاد الأوروبي، فلم تملك احتكارات وطنية خاصة، وهي لذلك لا تمثل إلاّ مجالاً إضافيًا للاستغلال، للاحتكارات الغربية (خصوصًا الألمانية)، وهي لذلك تُعد في حكم التخوم، وعلاقاتها غير المتكافئة مع أوروبا الغربية تشابه، بعد إجراء التغيرات المناسبة، تلك التي تربط بلدان أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة (وكذلك بأوروبا واليابان).

وفي بلدان الثالوث تشغل الاحتكارات المعمّمة المسرح بالكامل في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهي تمارس نفوذها مباشرة على الشركات الكبرى المنتجة للسلع والخدمات، وكذلك المؤسّسات المالية (البنوك وغيرها) التابعة لها. وهي تمارس هذا النفوذ بشكلٍ غير مباشر

على جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بما فيها الزراعية، وغيرها من مجالات الإنتاج) والتي كثيرًا ما تتحوّل إلى مورّدين من الباطن يخضعون لقيود الاحتكارات المعمّمة في جميع مراحل نشاطهم. وتمارس هذه الاحتكارات نفوذها في بلدان التخوم بوسائل مختلفة سنعود إليها فيما يلي.

ولا تسيطر الاحتكارات فقط على الحياة الاقتصادية في بلدان الثالوث، وإنّما تحتكر كذلك السلطة السياسية بما يخدم مصالحها، حيث تدين لها الأحزاب السياسية (من اليمين واليسار). ويعتبر هذا الوضع، حاليًا وفي المستقبل المنظور، "شرعيًا" رغم ما يعنيه ذلك من تهوين من قيمة الديمقراطية. ولن يتأثّر هذا الوضع إلى أنّ تظهر، في مستقبل ما، "جبهات معادية للمديرين الأثرياء" وتضع على أجندتها إلغاء الإدارة الخاصة للاحتكارات، ودفعها في طريق الملكية الاشتراكية الصحيحة في أشكال معقّدة ومتطورة صراحة.

وتمارس الاحتكارات المعمّمة نفوذها في التخوم بطرائق مختلفة تمامًا. فرغم أنّ نقل المصانع والتشغيل من الباطن قد أعطى الاحتكارات بعض القدرة للتدخّل مباشرة في الحياة الاقتصادية للبلدان المتخلفة، ولكنّها تبقى بلدانًا مستقلة تسيطر عليها الطبقات المحلية الحاكمة، وعلى الاحتكارات المعمّمة أنّ تتعامل من خلالها. وهناك عدد كبير من الصيغ التي تحكم هذه العلاقات، ابتداءً من الخضوع المباشر للطبقات الحاكمة في البلدان التي تحوّلت للكومبرادورية (أي أعيد استعمارها)، وخاصة في البلدان المهمّشة

من التخوم (في أفريقيا وغيرها)، إلى المفاوضات الصعبة أحيانًا (مع ضرورة عمل تنازلات متبادلة) مع الطبقات الحاكمة، خاصة في البلدان "البازغة" وأهمّها "الصين".

وهناك كذلك احتكارات معمّمة في بلدان الجنوب، وهي شركات القطاع العام الكبرى في بلدان الاشتراكية كما هي في الواقع (في الصين طبعًا، كما في الاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك بحجم أقل في كوبا وفيتنام). وكذلك كان الحال في الهند والبرازيل وغيرها منٍ بلدان الجنوب الرأسمالي. وبعض هذه الاحتكارات كان لها وضعٌ عام أو شبه عام، وبعضها قطاع خاص. ومع تعمّق العولمة، بدأت بعض هذه الاحتكارات (عامة وخاصة) في التوسّع خارج حدودها، وفي اتباع وسائل احتكارات "الثالوث"، ولكن توسّع احتكارات الجنوب خارج حدودها بقيت، وستبقى لوقت طويل، هامشية بالنسبة لتوسع احتكارات الشمال. وفضلاً عن ذلك، فاحتكارات الجنوب لم تستولِ على السلطة السياسية في بلدانها لمصلحتها المنفردة. وفي الصين ما زالت الطبقة السياسية الحاكمة في دولة الحزب تسيطر على قلب السلطة. وفي روسيا أعاد مزيج الاحتكارات العامة/ الخاصة السلطة مرة أخرى للدولة التي كانت قد فقدتها لبعض الوقت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي الهند والبرازيل وغيرها من بلدان الجنوب، فإنّ سلطة الاحتكارات ليست منفردة، وتبقى السلطة بين أيدي مجموعات قائدة متّسعة تشمل البرجوازية الوطنية، والطبقات المتوسطة، وملاّك الأبعاديات الشاسعة، وأغنياء الفلاحين.

وتجعل هذه الأوضاع المختلفة من الضروري عدم الخلط بين وضع

الدولة في بلدان "الثالوث" (حيث تعمل الدولة للمصلحة المنفردة للاحتكارات، وحيث لا زالت تحتفظ بالشرعية) وبين الدولة في التخوم. فهذه الأخيرة لم تتمتع أبدًا بشرعية دولة المراكز، ومن الممكن أنّ تفقد القليل من الشرعية التي تملكها. فمن يسيطرون على السلطة ضعفاء، ويتعرضون لأخطار الصراع الاجتماعي والسياسي.

ولا شك أنّ الفرض المستمد من النظرة الخطية "لمراحل التطور" (التي قدّمها "روستوف" في عام 1960) والتي تقول بأنّ هذا التعرض للخطر عابر، وقابل للزوال مع نمو الرأسمالية المحلية المندمجة في العولمة، غير صحيح حتّى بالنسبة للبلدان البازغة. ولكن الفكر والاقتصاد الشائعين لا يملكا القدرة الثقافية لفهم استحالة "اللحاق" في داخل النظام، وأنّ الفجوة بين المراكز والتخوم لن تختفي تدريجيًا. والاحتكارات المعمّمة والسلطات التي تخدمها في بلدان "الثالوث" مهتمة أساسًا "بالخروج من الأزمة المالية" وإعادة النظام إلى ما كان عليه. وهناك من الأسباب ما يدل على أنّ هذه العودة، وهي ليست مستحيلة وإن كانت أصعب كثيرًا مما تبدو عليه، لن تكون مستدامة لأنّها تعني الرجوع إلى التوسّع المالي الأمر الجوهري للاحتكارات المعمّمة، لأنّه وسيلتها لانتزاع الريع الاحتكاري لمصلحتها الخاصة. ولذلك فهناك احتمال لحدوث انهيار آخر أكثر دويًا من انهيار عام 2008. وعلى أي حال، فإنّ إعادة النظام بهدف السّماح للاحتكارات بالعودة إلى التوسع في نشاطاتها سيعني التوسع في عملية التراكم عن طريق استنزاف شعوب الجنوب (عن طريق الاستحواذ على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي الزراعية). ولن يتغلّب الخطاب البيئي

عن "التنمية المستدامة" على منطق توسع الاحتكارات الذي يبدو أنّه يستحوذ ظاهريًا على هذا الخطاب كما نراه بالفعل.

وستكون الضحيّة الأساسية لهذه الإعادة هي أمم الجنوب، سواء في البلدان البازغة أم في غيرها.

وهكذا فالصراعات بين الشمال والجنوب مرشّحة للتفاقم في المستقبل، وبذلك يكون ردّ الجنوب على هذه التحديات محوريًا في تحدّي النظام العولمي بأكمله. وهذا لن يعني التشكيك مباشرة في الرأسمالية، ولكنّه بالتأكيد يعني التشكيك في شرعية العولمة التي توجهّها الاحتكارات المعمّمة المسيطرة.

ويجب أنّ يركز رد الجنوب على تسليح شعوبها ودولها في مواجهة عدوان احتكارات "الثالوث"، وتسهيل "فك الارتباط" مع النظام المعولم الحالي، وتدعيم أشكال بديلة من التعاون المتعدّد الأطراف جنوب/جنوب.

ولا شك أنّ تحدي وضع الملكية الخاصة للاحتكارات المعمّمة من جانب شعوب الشمال ذاتها (أي قيام الجبهة المعادية للبلوتوقراط) هدف إستراتيجي مطلق من أجل تحرير العمّال والشعوب. ولكن هذا الهدف لم ينضج سياسيًا بعد، وليس من المنتظر تحقيقه في المستقبل القريب، ولكن في الوقت الحالي، من المنتظر أنّ تحتل الصّراعات بين الشمال والجنوب مركز الصّدارة على المسرح.

الرأسمالية مرحلة عابرة في التاريخ

أكرّر هنا ما قلته في دراسة سابقة وهو أنّ "مبدأ التراكم" بلا توقف الذي يميز الرأسمالية يعني النمو بقيمة متصاعدة أو أسية، وهذا يؤدي مثل السرطان إلى الموت.

والتراكم الذي يعني دومًا الإفقار يجري أساسًا من خلال التناقض بين رفاهية مجتمعات المركز التي تستفيد من الريع الإمبريالي، وبين بؤس مجتمعات التخوم المسودة. وبذلك يكون هذا الصراع هو الموضوع المركزي للبديل: "الاشتراكية أو البربرية". وتاريخيًا اتخذت الرأسمالية كما هي قائمة عدة أشكال من التراكم عن طريق النهب لا خلال مراحلها الأولى فقط (التراكم الأولي)، ولكن طوال مراحل تطورها. وبمجرد قيامها عمدت رأسمالية الأطلنطي هذه إلى غزو العالم، وإعادة بنائه على نمط النهب المستمر للمناطق التي سيطرت عليها، والتي صارت بذلك التخوم المسودة للنظام.

و لم تستطع هذه العولمة المنتصرة أنّ تفرض سيطرتها الدائمة، فبعد أقلّ من نصف قرن بعد هذا الانتصار الذي كان من الممكن أنّ يُطلق عليه "نهاية التاريخ"، تحدّته ثورة شبه التُخُم الروسية، وصراعات التحرير المنتصرة في آسيا وأفريقيا التي ميزت تاريخ القرن العشرين، وهي الموجة الأولى من الصراع لتحرير العمال والشعوب.

ويستمرّ التراكم عن طريق النهب تحت عيوننا في عهد رأسمالية الاحتكارات المعاصرة. ففي المراكز يعني استحواذ مُلّاك (حكام) الاحتكارات المعمّمة على الريع الاحتكاري، نهب القاعدة المنتجة

للمجتمع بأكملها. وفي التخوم يجري نهب الفلاحين، وكذلك الموارد الطبيعية للمناطق المعنية. وهذه الممارسات هي الأدوات الأساسية لإستراتيجيات التوسع لرأسمالية الاحتكارات المعمّمة للعصر الحالي.

وفي هذا الإطار، أضع "قضية الزراعة" الجديدة كجوهر التحدي للقرن الحادي والعشرين، فنهب الفلاحين (في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) يمثل الشكل المعاصر للإفقار (بالمعنى الذي قصده "ماركس" لهذا القانون) المرتبط بالتراكم. ولا يمكن الفصل بينه وبين انتزاع الريع لحساب الاحتكارات الإمبريالية، سواء لإنتاج الوقود الزراعي أو بدون ذلك. وأستنتج من ذلك أنّ تطور الصراع حول الأرض، والرد الذي ستعطيه هذه الصراعات سيقرّر مستقبل المجتمعات الفلاحية في الجنوب (أي نصف البشرية)، ويحدّد قدرة العمال والشعوب على التقدم نحو حضارة حقيقية متحرّرة من سيطرة رأس المال لا أجد لها اسمًا غير "الاشتراكية".

ونهب الموارد الطبيعية للجنوب يسمح باستمرار الاستهلاك المبدّد للمصلحة المنفردة لمجتمعات الشمال، ويلغي أية إمكانية لتنمية تستحق هذا الاسم لشعوب الجنوب، وتمثل بذلك الوجه الآخر للميدالية بالنسبة للإفقار على المستوى العالمي. وعلى ذلك فأزمة الطاقة ليست نتيجة لنقص بعض الموارد اللازمة لإنتاجها (البترول بالطبع)، ولا هي نتيجة للأساليب الحالية للإنتاج التي تستهلك الطاقة بشراهة. ورغم أنّ هذه الأسباب حقيقية إلا أنّها تمثل الأشكال الظاهرة والمباشرة للمشكلة. لكن هذه الأزمة نتجت عن رغبة الاحتكارات المعمّمة للإمبريالية الجماعية أنّ تحتكر لنفسها الحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، سواء أكانت نادرة

أم لا، بهدف الحصول على "الريع الإمبريالي"، وذلك بغضّ النظر عن استمرار استخدام هذه الموارد بالطريقة الحالية (المبدّدة، والشرهة للطاقة)، أو استخدامها طبقًا لسياسات محسّنة جديدة مقبولة "أيكولوجيًا". بناءً عليه، أتوقع أنّ إستراتيجية التوسع لرأسمالية الاحتكارات المعمّمة الحالية، لا بد أنّ تواجه مقاومةً متزايدة من جانب أمم الجنوب.

الأزمات النظامية لرأسمالية الاحتكارات المتهالكة

الأزمة الحالية ليست أزمة مالية، ولا هي مجموعة من أزمات النظام، بل هي أزمة رأسمالية الاحتكارات المعممة، التي تتعرّض سلطتها العليا المنفردة للتحدّي من جانب صراعات الطبقات الشعبية، ومن جانب شعوب وأمم بلدان التخوم، سواء أكانت بازغة أم لا. وهي في الوقت نفسه أزمة السيطرة الأمريكية. ورأسمالية الاحتكارات المعمّمة، والسلطة السياسية للأوليجاركية، والسيطرة الأمريكية، وعسكرة إدارة العولمة الوحشية في خدمة الاحتكارات، وسيطرة المالية، أشياء لا تنفصم البتة عن تراجع الديمقراطية، ونهب الموارد الطبيعية للكوكب، وضياع كل أمل في تنمية بلدان الجنوب.

والتحدّي الحقيقي هو الآتي: هل ستنجح هذه الصراعات في التجمع، لتفتح الطريق أو الطرق للانتقال للاشتراكية العالمية؟، أم هل ستبقى متفرقة، بل ربما متعارضة، وتسمح ببقاء المبادرة في يد رأسمالية الاحتكارات المعمّمة؟

من المفيد العودة لدراسة الأزمة الطويلة الأولى للرأسمالية، والتي

شكلت طبيعة القرن العشرين، لأنّ التشابه بين مراحل تطور هاتين الأزمتين مثير للانتباه.

لقد دخلت الرأسمالية الصناعية التي انتصرت في القرن التاسع عشر في أزمتها الطويلة ابتداءً من عام 1873، فقد انهار معدّل الربح للأسباب التي شرحها "ماركس". وقد اتخذ رد فعل رأس المال اتجاهين: التركيز، والتوسع العالمي. وقد استولت الاحتكارات على الريع المفروض على فائض القيمة الناتج عن استغلال العمال، وسارعت في استعمار الكوكب. وحقّقت لها هذه التحولات الجديدة أرباحًا خيالية جديدة قادت "للعصر الذهبي" (بين عامي 1890 و1914) حيث سيطرت رأسمالية الاحتكارات المأمولة. وفي ذلك العصر كان الخطاب السائد يمتدح الاستعمار (تحت مسمّى رسالة التمدين)، كما يصف العولمة بأنّها ضمان لاستتباب السلام. وانضوت أحزاب الاشتراكية الاجتماعية للعمال الأوروبيين تحت راية هذا الخطاب.

ثم تكرر نفس التطور مع ظهور الأزمة الطويلة الثانية، انطلاقًا من عام 1971 – والمستمرّة إلى اليوم. وسبق عرض لعناصر التشابه بين الأزمتين في الدراسة الثانية.

هل ستكون الموجة الثانية من حركات تحرر الشعوب مجرد تكرار لأحداث القرن العشرين، أم ستكون أفضل؟

تحكم العالم الحالي مجموعات "الأوليجاركية"، فهناك "الأوليجاركيات المالية" في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وهناك "الأوليجاركية

الروسية" التي تحاول الدولة الحدّ من قوتها، وهناك "سلطة الدولتية" في الصين. وهناك كذلك "أوتوقراطيات" (تتخفّى أحيانًا وراء واجهات من الديمقراطية الانتخابية المحدودة) تسود في مختلف أنحاء العالم.

وتمرّ إدارة هذه "الأوليجاركيات" للعولمة المعاصرة بأزمة، فأوليجاركيات الشمال مطمئنّة للبقاء في السّلطة بعد انقضاء الأزمة، وهي لا تشعر بالتهديد لسلطتها. أما الأوتوقراطيات الحاكمة في الجنوب فوضعها مُهدّد بوضوح، فهل يهدّدها تحدّي الثورات في الجنوب كما حدث في القرن الماضي؟ هذا محتمل، ولكنّه غير كاف. فلكي يتحقّق للبشرية السير على الطريق نحو الاشتراكية، وهو البديل الوحيد للفوضى المدمّرة، لا بد من التخلص من هذه "الأوليجاركيات"، وحلفائها، وخُدّامها، سواء في الشمال أم الجنوب.

والرأسمالية "لبرالية" بطبيعتها، وذلك ليس بالمعنى الجميل للكلمة، وإنما بمعنى السيطرة الكاملة لرأس المال لا على العمل والاقتصاد فحسب، وإنّما على جميع قسمات الحياة الاجتماعية. فلا يوجد اقتصاد سوق (وهو الوصف المعتاد للرأسمالية) دون "مجتمع السوق". ورأس المال يتابع بلا هوادة هدفه الوحيد من جمع المال، أي التراكم لمصلحته. وكان "ماركس"، ومعه علماء آخرون مثل "كينز"، قد تفهّموا هذه الحقيقة بوضوح؛ ولكن لا يتفهّمها الاقتصاديون الذين يحتلّون واجهة المسرح اليوم بمن في ذلك اليساريون.

وقد فرضت الطبقات الحاكمة هذه السيطرة الكاملة والمنفردة لرأس المال طوال الأزمة الطويلة السابقة، وحتى عام 1945. ولكن الانتصار

الثلاثي للديمقراطية والاشتراكية، والتحرّر الوطني للشعوب هو الذي أقام بدلاً من هذا النموذج المنفرد والمستقر لسيطرة رأس المال، نموذج التعايش غير المستقر لثلاثة نماذج اجتماعية مقننة هي: نظام دولة الرفاهية في بلدان الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، والاشتراكية كما هي في الواقع في بلدان الشرق، و"الشعبوية الوطنية" في بلدان الجنوب. وأدّى فقدان الزخم، وانهيار هذه الأنظمة إلى العودة لنظام السيطرة المنفردة لرأس المال المسمّاة بالنيو لبرالية.

ودفعت الكوارث الاجتماعية التي أطلقتها اللبرالية (وهي الجو المثالي لرأس المال) بالكثيرين للشعور بالحنين للماضي القريب، بل الأبعد. ولكن هذا الحنين لم يسهّل الوصول إلى الرد المناسب على التحدّي، لأنه كان راجعًا للفقر الفكري الانتقادي النظري مما جعل من المستحيل فهم التناقضات الداخلية، والحدود للمرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، والتي بدت تصدّعاتها، وانهياراتها ككوارث غير مفهومة، أو منظرة.

ومع ذلك ففي الفراغ الذي نشأ بسبب هذا النقص في التفكير الانتقادي النظري نشأ شعور جديد بالأزمة المحيقة بالحضارة، ألا وهو الخطر المحدّق بالبيئة. ولكن "الخضر" الذين يصرّون على النأي بأنفسهم عن الزرق (أي المحافظين واللبراليين)، و"الحمر" (أي الاشتراكيين) وجدوا أنفسهم في مأزق، لأنّهم لم يربطوا بين البعد البيئي الإيكولوجي، وبين الانتقاد الراديكالي للرأسمالية.

وهكذا جُهز المسرح لانتصار البديل المسمّى "اللبرالية الديمقراطية"، وهو انتصار مؤقت في الحقيقة رغم أنّ البعض تصور أنّه دائم. وهو

أسلوب بائس في التفكير (أو اللاتفكير) يتجاهل ملاحظات "ماركس" الحاسمة بشأن هذه البرجوازية الديمقراطية التي تتجاهل أنّ متخذي القرار ليسوا هم الذين يتأثرون به. ومتخذو القرار اليوم هم أصحاب رأسمالية الاحتكارات المعمّمة والدول المدينة لهم، وهم يستفيدون من الحرية المطلقة الممنوحة لهم بفضل تحكمهم في المِلكية. وبالطبع فالضحايا هم العمال والشعوب المعنية. وقد أمكن تصديق هذه الأوهام لبعض الوقت بسبب تخبطات أنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي لم يتمكّن العقائديون من فهم أسبابها، وهكذا صار من الممكن تخيّل أنّ الديمقراطية اللبرالية هي أفضل الأنظمة الممكنة.

وفي أيامنا هذه، تعمل السلطات القائمة، والتي لم تتوقّع التطورات التي حدثت، بكلّ جهودها على إعادة النظام كما كان، ونجاحها في ذلك سيؤدي، كما حدث في العشرينيات، إلى تفاقم الظروف التي أدت لانهيار 2008.

والاجتماع السّابق لمجموعة العشرين (في أبريل 2009) لا يبدأ بأي شكل في إعادة بناء العالم. وليس من باب الصدفة أنّ تبعه فورًا اجتماع "الحلف الأطلنطي"، وهو الذراع العسكري للإمبريالية المعاصرة، وتدعيم احتلال أفغانستان والعراق، فالحرب الدائمة للشمال ضد الجنوب يجب أنّ تستمر.

رأينا من قبل أنّ حكومات الثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) مُصرة على إعادة النظام إلى ما كان عليه قبل سبتمبر 2008. والمثير للانتباه أنّ قادة البلدان البازغة المدعوين لم يعترضوا، وكانت

الجملة الوحيدة الذكية التي قيلت في هذا السرك الكبير، هي التي قالها الرئيس الصيني "هو جينتاو" بشكلٍ عابر (وبابتسامة ساخرة) هي: أنّه من الضروري بناء نظام مالي عالمي لا يقوم على الدولار. وكانت التعليقات القليلة الصحيحة على تلك الجملة، هي التي ربطت بينها وبين اقتراحات "كينز" في عام 1945.

وتذكّرنا هذه الملاحظة بحقيقة أنّ أزمة رأس المال الاحتكاري المعمّم ترتبط بأزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تفقد زخمها. والسؤال هو من سيحلّ محلها؟. بالتأكيد ليست أوروبا التي لا وجود لها بعيدًا عن الأطلنطية، ولا تطمح للاستقلال كما اتضح من اجتماع الحلف مرة أخرى. الصين؟ هذا التهديد الذي لا تملّ الميديا العالمية من تكراره، لا أساس له. وقادة الصين يعرفون أنّ بلادهم لا تملك القدرة على ذلك، وهم لا يطمحون لذلك. فإستراتيجية الصين تكتفي بالعمل على إقامة عولمة بدون قوة مسيطرة أو مهيمنة، وهو أمر لا تقبله الولايات المتحدة ولا أوروبا.

وهكذا ففرصة حدوث أيّ تطور في هذا الاتجاه تبقى بالكامل في يد الجنوب.

قيام دولية جديدة للعمال والشعوب ضروري وممكن

الرأسمالية التاريخية يمكن أنّ توصف بأيّ وصف إلا أنّ تكون مستدامة، فهي مجرد مرحلة عابرة في التاريخ. والتحدّي الجذري للرأسمالية – الذي لا يعتقد المفكرون المعاصرون أنّه ممكن، أو حتّى

مرغوب فيه – هو الشرط الضروري لتحرير العمال والشعوب المسودة (في التخوم أي 80 % من البشرية). ولا يمكن التفرقة بين بُعدي هذا التحدّي (عمال الشمال وشعوب الجنوب)، فلا يمكن وضع نهاية للرأسمالية دون التقاء هذين البعدين معًا. وليس من المؤكّد أنّ يحدث هذا الالتقاء، وفي هذه الحالة ستصل بنا الرأسمالية إلى تدمير الحضارة، بل ربما تدمير الحياة ذاتها على الأرض. وهكذا فاحتمال تكرار سيناريو القرن العشرين قائم، ولكنه يقصر كثيرًا عن تحقيق حاجة البشرية للسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية العالمية.

ولا يُتصور بناء هذه الدولية الجديدة إلا عن طريق تحقيق تقدم ثوري (مثل الذي حدث في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ونيبال) يفتح المجال لتخطّي الرأسمالية.

وفي بلدان الجنوب يمكن لصراع الدول والأمم من أجل عولمة بلا سيطرة – وهو الشكل المعاصر لفك الارتباط – أنّ يحدّ من قدرات الاحتكارات المعمّمة للثالوث الإمبريالي، بالاعتماد على مطالبات الطبقات الشعبية. وعلى القوى الديمقراطية في بلدان الشمال أنّ تؤيد هذا الصراع. أما الخطاب "الديمقراطي الذي يقترحه الشمال، والذي تتبناه أغلبية حركات اليسار، والنظرة الإنسانية، والمعونات البائسة فلا تعطي ردًا كافيًا على هذا التحدي.

وفي بلدان الشمال تعتبر الاحتكارات حاليًا من الممتلكات العامة التي لا يمكن تركها تحت تصرف المصالح الخاصة بمفردها (وقد كشفت الأزمة النتائج الكارثية لهذه الإدارة). واليسار الحقيقي يجب أنّ يتحلّى

بالشجاعة، للمطالبة بتأميمها كخُطوة أولى ضرورية نحو توجيه إدارتها في طريق الاشتراكية عن طريق الممارسات الديمقراطية. والأزمة الحالية تسمح ببلورة تجمّع القوى الاجتماعية والسياسية التي تضم جميع ضحايا سلطة الاحتكارات المسيطرة.

وقد أظهرت الموجة الأولى للصراع من أجل الاشتراكية في القرن العشرين حدود ثورية الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، و"شيوعية الدولية الثالثة"، و"الوطنية الشعبوية لبلدان باندونج"، مما أفقدها الزخم ثمّ أدى لانهيار طموحاتها نحو الاشتراكية. وعلى الموجة الثانية للقرن الحادي والعشرين أنّ تتعلّم الدرس. وبصفة خاصة عليها أنّ تربط بين "توجيه الإدارة الاقتصادية في اتجاه الاشتراكية" وبين تعميق الديمقراطية في المجتمع. فلا اشتراكية بدون ديمقراطية، ولا تقدم للديمقراطية دون استهداف الاشتراكية.

وهذه الأهداف الإستراتيجية تدفع للتفكير في بناء "الالتقاء في إطار التنوع" (طبقًا لشعار المنتدى العالمي للبدائل) كشكل من أشكال التنظيم والنضال للطبقات المستغَلّة والمسودة. وليس في نيتي أنّ أدين تلك الأشكال التي ترتبط بطريقتها بتقاليد الديمقراطية الاجتماعية، أو الشيوعية، أو الوطنية الشعبوية، أو أنّ أستبعدها.

ويبدو لي أنّه من الضروري التفكير في تجديد الفكر الماركسي الخلّاق، وهذا أمر يبدو أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وأن يكون المرء ماركسيًا اليوم هو أنّ يبدأ من "ماركس" لا أنّ يقف معه، أو مع "لنين"، أو "ماو"، كما كان الماركسيون في القرن الماضي يفعلون. والماركسية الخلّاقة يجب

أنّ تُمارس بلا تردد التفكير الانتقادي، وأن تربط جميع التأملات النظرية في جميع الميادين بما في ذلك تلك التي اعتبرها الماركسيون الجامدون غريبة عن الماركسية.

والنتيجة: عجز علم الاقتصاد الشائع

يبدو عجز الاقتصاد الشائع واضحًا كالشمس في أوقات الأزمات.

وقد تساءلت صحيفة اللوموند: "كيف حدث أنّ أساتذة "هارفارد" عجزوا عن التنبؤ بالأزمة، هل هي بلاهة؟" بالقطع لا، ولكن ذكاءهم محصور في الطرق التي يقبلها الاقتصاد الشائع المبتذل، والنظرية المزيفة عن "الرأسمالية الخيالية للأسواق العامة". وفي سالف الزمان كان البعض يعتقد أنّ الجدل حول جنس الملائكة سيؤدّي لفهمٍ أعمق لطبيعة العا لم!

والاقتصاد الشائع الذي يركّز على تحليل تصرف الأسواق على أساس "المعلومات غير الكاملة" يضطر بذلك أنّ يستبدل بتحليل واقع الرأسمالية لُعبة لا تنتهي (تحتاج بالضرورة إلى التلاعب بالمعادلات الرياضية) للافتراضات حول التوقعات، والتمييز بلا نهاية بين ما سوف يترتب على كون هذه التوقعات سليمة ورشيدة، أم خاطئة. وهذه الافتراضات تسمح لهم برؤية جميع الاحتمالات، أو لا شيء على الإطلاق، الأمر الذي اكتشفه ذكاء "كينز" الواقعي.

ما هي هذه التوقعات؟ إنّها مجرد سلسلة من الخدع. توقعات من يضطرون لبيع قوة عملهم؟ يعرف هؤلاء العمال أنّهم لا يملكون أيّ خيارٍ تقريبًا، كما يعرفون أنّهم لا يستطيعون تحسين شروط بيع قدرتهم على

العمل إلا بالتنظيم، وبالصراع الطبقي الجماعي. توقعات المستهلكين الذين يختارون (السوبر ماركت؟)، أو يختارون استثمار ما قد يتوفر لديهم من أموال؟ إنّهم مضطرون لقبول نصيحة مديري البنوك، فهم الذين يتخذون القرار. توقعات رجال الأعمال بالاستثمار أو عدم الاستثمار؟ يدل التاريخ كما لاحظ "ماركس"، و"كينز" أنّ دورات الاستثمار الزائد تتلوها مراحل من تخفيض قيمة رأس المال. اختيارات أصحاب رأس المال بين المخاطرة بالاستثمار، أو الاحتفاظ بالنقد السائل تتكرر الفقاقيع المالية كثيرًا، وقد حلّلها "ماركس" جيدًا كما اكتشف المغالطة الكبرى للاقتصاد الشائع ("المال ينتج المزيد من المال"، "م ينتج م"، دون المرور على الإنتاج) وهو أمر لا يمكن أنّ يخطر على بال اقتصاديينا التقليديين. توقعات المضاربين في أسواق المال؟ نعرف أنّ أحسن وضع هو الذي يتّخذه القطيع من المضاربين، وهو الذي يزيد من حدّة التقلبات.

إنّ غرق السفينة في محيط التوقّعات المتلاطم هو نتيجة تحويل المجتمع إلى مجموعة من الأفراد، وإلى التجاهل المتعمّد للحقائق التي تحدد طبيعة الرأسمالية (الطبقات، والملكية الخاصة، والدولة، والأمم إلخ.) وهذا التجاهل هو شكل من الأيديولوجية السلبية التي تمنح الشرعية لممارسات رأس المال المسيطر. والاقتصاديون التقليديون الذين يدّعون أنّ أسلوبهم علمي لا يدركون ما هم يفعلون، إنّهم لا يدركون أنّه لكي يعملوا بطريقة علمية لا بد من دراسة الحقيقة الموضوعية، ولا بد من نظرة انتقادية جذرية كأساسٍ لتفكيرهم.

والاقتصاديون التقليديون ليسوا مفكّرين انتقاديين، فهم في أحسن الأحوال "فنيون" أو "منّفذون"، كانوا يومًا يعملون لحساب المنشئات الرأسمالية المشتتة، واليوم يعملون لحساب الاحتكارات المعممة.

ولهذا السبب فأية انتقادات منهم للنظام تكون هامشية، واقتراحاتهم "الواقعية" للإصلاح هي في الحقيقة غير واقعية على الإطلاق. وعندما تضايقهم بعض الحقائق (مثل تفشّي الفقر، أو تفاقم اللامساواة)، يتخبّطون ويقدّمون العظات الأخلاقية للسّاسة.

وعلى ذلك فأكثر الكتب مبيعًا، والحاصل على جائزة نوبل (المقصورة دومًا على الاقتصاديين التقليديين) يكون في أفضل الأحوال عملاً متوسط القيمة، وكتاب "جوزيف ستيجليتز" ذو العنوان المثير: "عالم آخر" مثال جيد على ذلك.

وفي 2002 "اكتشف" ستيجليتز أنّ توافق واشنطن ليس جيدًا، كما اكتشف حقيقة تصرفات صندوق النقد الدولي، ومنظّمة التجارة العالمية إلخ. وأكثر من نصف صفحات كتابه الخمسمائة والخمسين مخصّصة "لاكتشافات" من هذا النوع، وهي حقائق يعرفها الكثيرون منذ (30) أو (40) عامًا. وهو يعتقد أنّه أول من تحدث عنها، لأنه لم يقرأ كتب المفكرين الانتقاديين (ولعلّه لن يقرأها) والغريب أنّ هذا لا يعود لموقف متعجرف، بل هو ببساطة بسبب الجهل. وكمثال على هذا، يكتشف "ستيجليتز" أنّه حدث في عام ما اتفاق بين الاحتكارات لرفع الأسعار (وهو اكتشاف غير مسبوق!)، وماذا يقترح؟ اللّجوء للمحاكم، وتطبيق قانون منع الاحتكار على الطريقة الأمريكية.

ولا يذكر "ستيجلتز" في كتابه "التحول للأمولة"، ولا يعتبره ضارًا بل قد يعتبره مفيدًا، وهو يتجاهل كتاب الراحل "جيوفاني أريجي" الذي يصف فيه التحول للمالية على أنّه المرحلة الأخيرة للهيمنة المتدهورة. ومن الواضح أنّ "ستيجليتز" قد فوجئ بالانهيار المالي في عام 2008 حيث لم يحوِ كتابه سطرًا واحدًا عن هذا الخطر. ومع ذلك فهناك آخرون (وأنا منهم) قدموا تحليلات في ذلك الوقت تبيّن أنّ النظام المالي المعولم غير مستقر بطبيعته، ومصيره الانهيار عن طريق الأزمات المالية، وبالطبع تجاهل "ستيجليتز" كلّ ذلك.

وادعاؤه أنّه "يكشف" للعالم "عيوب" النظام أمر يدعو للضحك.

ولهذا فلا غرابة في أنّ "تقرير ستيجليتز" كما سميته، لا يخرج عن التقاليد الرجعية السائدة، وهذا التقرير هو نتاج جهود اللجنة التي كونها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الوقت، الأب "ميجيل ديسكوتو" والتي رأسها لسوء الحظ "ستيجليتز"، والذي غالبًا ما فرض وجهة نظره السطحية المحدودة على التقرير النهائي للجنة. وفي رأيي أنّ "فشل" الموضوع بعدم حضور ممثّلي بلدان الجنوب على المستوى المطلوب، كان علامة حسنة، فهي تعني أنّ بلدان الجنوب قد فهمت أنّ هذا التقرير، تحت حجّة الواقعية والتوافق العام، كان يطابق إستراتيجية الشمال للرد على الأزمة، وأنّ اقتراحاته مقبولة من الاحتكارات العالمية. أما الحديث عن تغيير العالم فأضحوكة.

خامسًا: العولمة، والعسكرة، والمعونة، وما بعد الحداثة

لا تكتفي الاحتكارات بالاستحواذ على "الريع الاحتكاري" من اقتصادها الوطني وحده، فالبعد المعولم يسمح لها بأخذ المزيد من الريع من التخوم المسودة، بازغةً أكانت أم مهمّشة. ويجمع "الريع الإمبريالي" بين نهب الموارد الطبيعية للكوكب بالكامل، وبين الاستغلال المضاعف للعمال. وهذا بدوره يكون الأساس للتوافق الاجتماعي في البلدان الغنية.

والخطاب حول الديمقراطية والبيئة ستار لتغطية الأهداف الحقيقية.

والاقتصاد الشائع هو حجر الأساس للأيديولوجية الرأسمالية، كما فُهم منذ صدور "انتقاد الاقتصاد السياسي" (وهو العنوان الفرعي لكتاب رأس المال لكارل ماركس). والاقتصاد الشائع لا يستحقّ الوصف بالعلمية، لأنه يبحث في "لا حقيقة" (وهي السوق المندمج الشامل)، ووظيفته الاجتماعية الحقيقية تشابه أعمال السّحر القديمة. وهو يلجأ مثلها للغة غير مفهومة من المواطنين بهدف شلّ قدرتهم على اتخاذ القرار عن طريق إغراقهم في "حقائق" يُدعى بأنها "موضوعية". وفي المقابل تبقى لغة الفكر الاجتماعي الحقيقي دائمًا واضحة، مثل كتابات "ماركس"، حتّى الصعبة منها، فهي تعليمية.

هزيمة سيطرة الإمبرياليين العسكرية على العالم

والتحدّي الحقيقي الذي تواجهه الشعوب هو قبل كلّ شيء عسكرة العولمة، وفي الواقع صارت السيطرة العسكرية على الكوكب من جانب

الولايات المتحدة، وأتباعها (حلف الأطلنطي واليابان) هي الملاذ الأخير لفرض تحصيل "الريع الإمبريالي"، والذي بدونه لا يمكن للنظام البقاء. وإمبراطورية الفوضى، كما أطلقت عليها منذ عام 1991، والحرب الدائمة ضد شعوب الجنوب هما شيء واحد. وبناء على ذلك يجب أنّ يكون من أوائل الأهداف الإستراتيجية للقوى التقدّمية في الشمال، والجنوب هزيمة القوات العسكرية للثالوث، وأن تفرض على الولايات المتحدة أنّ تتخلّى عن قواعدها المنتشرة حول العالم، وأن تحلّ "الناتو".

ولعل هذا هو هدف "منظمة شنغهاي للتعاون" التي بدأت في تجديد مجموعة عدم الانحياز، بمعنى "عدم الانحياز للعولمة الإمبريالية، وللمشروع السياسي والعسكري للثالوث".

وأعتقد أنّ هناك تناظرًا مع مرحلة "باندونج". فحتّى قبل المؤتمر الذي حمل هذا الاسم (1955) وعدم الانحياز (1960)، كانت هناك مجموعات من المفكّرين الراديكاليين تعمل لاكتشاف إستراتيجيات مضادّة فاعلة تقترحها لشعوب آسيا وأفريقيا، لدفع الإمبريالية إلى الوراء. وكان لمؤلف هذه الدراسة الشرف بالاشتراك في أحد هذه المجموعات المهتمّة بالشرق الأوسط في عام 1950. وهناك حاجة اليوم لمثل هذه المبادرات.

"المعونة" أداة إضافية للسيطرة على البلدان الضعيفة

"المعونة الدولية" التي تعتبر ضرورية لبقاء البلدان الأقل نموًا (وهو وصف الأمم المتحدة للكثير من البلدان الأفريقية) تلعب دورها هنا، لأنّ

الهدف الحقيقي منها هو خلق عقبة جديدة لبلدان التخوم الأكثر ضعفًا في الانضمام لجبهة بديلة لبلدان الجنوب.

وقد حُدّدت شروط المعونة الدولية ضمن حدود ضيقة في إعلان باريس عن فاعلية المعونة (2005) بمعرفة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ثمّ فرضت على المنتفعين. وتشمل بصفة عامة التقيّد بمبادئ العولمة الليبرالية، أحيانًا بشكلٍ صريح، مثل فتح الأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وأحيانًا بشكلٍ ضمني مثل احترام قواعد منظمة التجارة العالمية. والبلد الذي يرفض هذه الإستراتيجية -المفروضة من بلدان الشمال (الثالوث)- يفقد الحق في المعونة. وهكذا فإعلان باريس خُطوة للوراء بالنسبة للمارسات القديمة أيام الستينيات والسبعينيات حيث كان يحترم حق بلدان الجنوب في اتباع نظامها الاجتماعي والاقتصادي الخاص.

وفي ظلّ هذه الشروط لا يمكن الفصل بين سياسات المعونة وأهدافها المباشرة، وبين الإستراتيجيات العالمية للإمبريالية، فالمناطق المختلفة من العالم لا تؤدي نفس الوظائف في النظام الليبرالي المعولم، فلا يكفي النص على القاسم المشترك الأعظم (تحرير التجارة، والانفتاح على أسواق المال، والخصخصة).

وأفريقيا جنوب الصحراء مندمجة تمامًا في النظام العالمي بعكس ما يُدعى أحيانًا عن تهميشها، فتجارتها الخارجية تمثل 45 % من الناتج القومي الإجمالي، في حين تبلغ هذه النسبة من 30 إلى 40 % لبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، و15 % لبلدان الثالوث. وهكذا فأفريقيا أكثر اندماجًا في النظام العالمي، ولكن بشكلٍ مختلف.

ويتوقّف اقتصاد المنطقة على نظامين للإنتاج يحدّدان بنيتها وموقعها في النظام العالمي: 1) تصدير المنتجات الزراعية الاستوائية مثل: البن، والكاكاو، والقطن، والفول السوداني، والفاكهة، وزيت النخيل إلخ. و2) تصدير الوقود الهيدروكاربوني، والمعادن مثل النحاس والذهب والماس إلخ. والمجموعة الأولى ضرورية للبقاء (بالإضافة للاستهلاك الذاتي للفلاحين المنتجين)، وهي التي تسمح بتمويل الدولة الذي يقوم بدوره بإعادة إنتاج الطبقة الوسطى، وهي لذلك أكثر أهمية للطبقات الحاكمة المحلية منها للاقتصاد السائد. أما المجموعة الثانية فمهمة للاقتصاد العالمي الذي يركز حاليًا على الوقود والمعادن النادرة، وفي المستقبل سيركز على المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود النباتي، وفي يوم قريب طاقة الشمس (عندما تسمح تكنولوجيا نقل الكهرباء الشمسية بذلك)، ثمّ الماء عندما يتيسر تصديره بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

ويجري الآن السِّباق للاستحواذ على الأرض الزراعية لإنتاج الوقود النباتي في أمريكا اللاتينية، وتملك أفريقيا إمكانيات كبيرة في هذا المجال. وقد دخلت "مدغشقر" بالفعل في هذا المجال، وخصصت له مساحات واسعة في غرب البلاد. وتفعيل القانون الزراعي في الكونغو عام 2008 تحت تأثير المعونة البلجيكية، ومنظمة الفاو سيسمح بالتأكيد للشركات الزراعية بالاستحواذ على الأراضي، لاستغلالها على نطاقٍ واسع كما سمح قانون المناجم بالاستغلال الواسع للموارد المنجمية لهذه المستعمرة السابقة. وسيدفع ثمن ذلك الفلاحون الذين سيصيرون زائدين عن الحاجة، وربمّا يصير بؤسهم الدافع لبرامج مستقبلية لتخفيف الفقر! وكنت

قد استمعت في السبعينيات عن أحلام لطرد سكّان الساحل الأفريقي الغربي غير المفيدين، لتحل محلّهم مزارع واسعة على طريقة "تكساس" لتربية الماشية بهدف التصدير.

تتميز المرحلة الحالية من التاريخ بحدّة الصراع من أجل الحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، و"الثالوث" ينتوي أنّ يستحوذ لمصلحته الخاصة على موارد أفريقيا الطبيعية، ويحرم منها البلدان البازغة التي ستزداد احتياجاتها منها بالتأكيد. ولضمان الاستحواذ الانفرادي على هذه الموارد يجب السيطرة على تلك البلدان، وتحويلها "لبلدان تابعة".

وعلى هذا لا يكون من الخطأ اعتبار أنّ الهدف من المعونة هو "إفساد" الطبقات الحاكمة. وبغضّ النظر عن الأموال المختلسة (التي يعرفها الجميع ومن المفترض أنّ الدول المانحة لا تعرف عنها شيئًا) صارت المعونة أمرًا لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها مصدر مالي مهم لاستكمال الميزانية، وتلعب دورًا سياسيًا. وعلى ذلك يجب استمرار المعونة، ولا يجري الاستعداد للاستغناء عنها عن طريق تنمية جادة. ومن هنا يجب عدم اقتصارها على الطبقات المسيطرة أو الحكومة، بل يجب أنّ تحصل عليها كذلك المعارضة التي قد تصل للحكم، وهنا يظهر دور ما يسمّى "المجتمع المدني" والمنظمات غير الحكومية. والمعونة لكي تصير ذات فاعلية سياسية حقيقية، يجب أنّ تلعب دورًا في إدماج الفلاحين في النظام العالمي، وهذا يحقّق دخلاً إضافيًا للدولة، وذلك عن طريق "تحديث" طرق إنتاج محاصيل التصدير.

والانتقاد اليميني للمعونة مبني على فكرة أنّه على البلدان المعنية أنّ

تستغني عنها عن طريق مزيد من الانفتاح أمام رأس المال الأجنبي. وكان هذا جوهر خطاب "ساركوزي" في داكار، وخطاب "أوباما" في أكرا، وهذا يتجنّب المشكلة الحقيقية. فالمعونة وهي جزء لا يتجزّأ من الإستراتيجية الإمبريالية، تهدف في الحقيقة إلى تهميش الشعوب الأفريقية التي لا فائدة منها، والمثيرة للمشاكل، حتّى يستمرّ نهب الموارد الأفريقية!

أما انتقاد اليسار "المطالب بالتحسين"- وتشاركه الكثير من المنظمات غير الحكومية، فيتقبل أنّ المانحين سيحترمون تعهداتهم. وهو يكتفي بالحديث الأجوف عن القدرة على الاستيعاب، والأداء الجيد، و"الحكم الجيد" الذي يدعمه المجتمع المدني. وهو يطالب بالمزيد من المعونة المحسّنة! أما الانتقاد الراديكالي، فعلى العكس يطالب بتنميةٍ تعتمد على الذات. وفي هذه الحالة قد نتوقّع معونة صادرة عن التضامنٍ الدولي للشعوب في معارضة لعالمية الإمبريالية.

الفقر، والمجتمع المدني، و"الحوكمة الطيبة": البلاغة المتهافتة للخطاب السائد

يُدعى بأنّ الهدف هو "تخفيض إن لم يكن استئصال الفقر" عن طريق دعم المجتمع المدني، لإقامة "الحوكمة الطيبة" بدلاً من حكم آخر يُفترض أنّه سيئ.

وتعبير الفقر ذاته قديم قِدم الدهر، وينتمي للإحسان (على أساس ديني أو غير ذلك)، وهي لغة تنتمي للماضي وليس الحاضر، ومن باب أولى ليس للمستقبل. وهي سابقة على الخطاب الاجتماعي الحديث الذي

يحاول أنّ يكون علميًا، أي أنّه يحاول اكتشاف الآليات التي تنتج عنها الظاهرة الواضحة.

والأغلبية الكاسحة للأدبيات المتعلّقة بالفقر تركّز بالكامل تقريبًا على اكتشاف مواقع الظاهرة وحجمها، ولا تتقدّم بالسؤال عن الآليات التي تخلق الفقر الذي تدرسه. هل هناك علاقة بين الفقر وبين القواعد الأساسية (مثل المنافسة) التي تحكم النظام، وخاصة في حالة بلدان الجنوب التي تتلقّى المعونة؟، هل هناك علاقة مع إستراتيجيات التنمية وسياساتها؟

وهل مفهوم المجتمع المدني بلغ الحد الذي يسمح بمناقشته بشكلٍ جديّ في جدل يحاول أنّ يكون علميًا؟

"المجتمع المدني"، كما يُقدم، مرتبط بأيديولوجية التوافق، وهو توافق مزدوج: 1) إنّه لا بديل عن اقتصاد السوق (وهو تعبير ملتبس بديل عن التحليل العلمي للرأسمالية كما هي قائمة)؛ و2) إنّه لا بديل عن الديمقراطية النيابية المتعدّدة الأحزاب التي تحل مكان مفهوم عملية "المقرطة" للمجتمع، وهي عملية لا نهاية لها.

وفي المقابل، ظهرت على طول تاريخ الصراعات أمثلة لثقافات صراع سياسية تعترف بالصراع حول المصالح الاجتماعية والوطنية، تعطي معنىً مختلفًا تمامًا لتعبير اليمين واليسار، مما يسمح للديمقراطية أنّ تحدد بدائل مختلفة، وليس التبادل في وظائف السلطة فقط (أي بجملها في تغيير الأسماء مع استمرار جوهر ذات السياسة).

أما مصطلح "الحوكمة" (كما يحلو للبعض تسميته) فقد اختُرع من أجل استبعاد الجدال حول الطابع الاجتماعي للسلطة، أما الوصف بالحكم

الجيد أو السيء، فينقلنا لمجال الأخلاقيات بدلاً من التحليل العلمي بقدر الإمكان للواقع. وهنا أيضًا تأتي هذه "الموضة" من أمريكا حيث تحلّ الموعظة كثيرًا محلّ الخطاب السياسي. والحُكم الجيد يفترض أنّ يكون عادلاً، وموضوعيًا (يختار أفضل الحلول)، ومحايدًا (يقبل جميع وجهات النظر في الموضوع)، وأمينًا (بما في ذلك المعنى المالي المباشر للكلمة). وعندما يقرأ المرء أدبيات البنك الدولي حول الموضوع، فإنّه يجد نفسه – بعد قراءة "الاسترحامات" التي كان يقدمها عادة رجال دين، أو محامون (وقليل من النساء) – في العصور الشرقية القديمة في مواجهة المستبد العادل (وليس حتّى المستنير).

والواضح أنّ الهدف من هذه الأيديولوجية هو استبعاد السؤال الحقيقي وهو: ما هي المصالح الاحتماعية التي تخدمها هذه السلطة أيًا كانت؟، وكيف يمكن تغيير السلطة بشكلٍ تدريجي يسمح بتحولها لأداة في يد الأغلبية، وخاصة من ضحايا النِّظام؟، ومن المسلّم به أنّ وصفة الحياة النيابية متعدّدة الأحزاب قد تبينت حدودها القاصرة في هذا المجال.

خطاب ما بعد الحداثة

تعبر ما بعد الحداثة عن الخطاب الذي يدعوه البعض "الروح الجديدة للرأسمالية"، وإن كان الأدقّ هو تسميته "أيديولوجية الرأسمالية/ الاحتكارية المعممة". ويوضح كتاب جديد "لنيكولو فو" كيف توظّف هذه الأيديولوجية لخدمة المصالح الحقيقية للقُوى المسيطرة.

نشأت الحداثة مع خطاب مرحلة الاستنارة في أوروبا في القرن الثامن عشر، مع انتصار الشكل التاريخي للرأسمالية الأوروبية والإمبريالية التي تصاحبها، وغزت العالم بعد ذلك، وهي تعاني من التناقضات والحدود الذاتية. وقد عبّرت عن طموحها العالمي بالتأكيد على حقوق "الرجل" (وليس بالضرورة حقوق المرأة!)، وهي في حقيقتها حقوق الفرد البرجوازي. والرأسمالية الحقيقية التي ترتبط بهذا الشكل من الحداثة هي كذلك إمبريالية لا تعترف بحقوق الشعوب غير الأوروبية التي جرى غزوها، وإخضاعها للاستحواذ على "الريع الإمبريالي".

وتوجيه الانتقاد لهذه الحداثة البرجوازية الرأسمالية/الإمبريالية أمر ضروري، وقام "ماركس" بتوجيه هذا الانتقاد الراديكالي، والذي يتوجّب دراسته بعمق، وتحديثه.

وكان الرشاد الجديد ذا صفة تحريرية، وذلك بقدر ما حرر المجتمع من استبداد وتغريب الأنظمة القديمة. وقد ضمن بذلك نوعًا من التقدم المحدود والمتناقض، لأنّ رأس المال هو الذي كان بيده في نهاية المطاف، إدارة المجتمع.

وخطاب ما بعد الحداثة لا يقدم مثل هذا الانتقاد الراديكالي الذي يسعى إلى التقدّم في سبيل تحرير الأفراد والمجتمع للوصول للاشتراكية، متجاوزًا أفق الرأسمالية، وبدلاً من ذلك يقترح العودة للتغريبات السابقة للحداثة وللرأسمالية. وهي تدعو لأشكال من المجتمعات أقرب للهوية القبلية (شبه الدينية وشبه العِرقية)، بعكس ما يحتاج إليه الأمر لتعميق الديمقراطية. التي صاروا يعتبرونها "استبدادًا". والانتقاد الذي يوجهه

خطاب ما بعد الحداثة "للقصص الكبرى" (أي التنوير، والديمقراطية، والتقدم، والاشتراكية، والتحرر الوطني) لا ينظر للمستقبل، بل إلى ماضٍ مُتخيّل يُوصف بالمثالية. وبهذا يسهّل تفتيت الأغلبية الشعبية، وجعلها تقبل التأقلم مع مقتضيات السيطرة للاحتكارات الإمبريالية. وهكذا يتحوّل الفرد من عامل واعٍ من أجل التحول الاجتماعي، إلى عبدٍ للفكر التجاري المنتصر. ويختفي المواطن، ليحلّ محله المستهلك/المضاربُ، وبدلاً من المواطن الباحث عن التحرر نجد مخلوقًا تافهًا يقبل الاستعباد.

ملحق

ردود فعل القوى المسيطرة في الشمال على الأزمة الحالية

يمكن معرفة رد فعل القوى المسيطرة (الاحتكارات المعمّمة وخدمها) على الأزمة التي نشأت عن الانهيار المالي في عام 2008، من السياسات القومية لبلدان الثالوث، والقرارات الجماعية لمجموعة السبعة الكبار والاتحاد الأوروبي. وتستكمل هذه الوثائق بالتقرير الذي قدمته لجنة "ستيجليتز" للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة 6/24 يونيو 2009. والهدف من هذه القرارات والمقترحات كما سبق أنّ قلت، هو استعادة نظام العولمة المأمولة اللبرالية، والمفترض أنّه سليم بوجه عام، ويكفي اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية لتمنع من تكرار الأخطاء السابقةً. فهذه الأخطاء هي التي تسبّبت في انهيار عام 2008 ولا أكثر.

ومجموع هذه القرارات والمقترحات يعبّر عن الأحكام المسبقة النمطية الخاصة بعلم الاقتصاد التقليدي.

الحكم المسبق الأول

الأزمة مالية سببها "التجاوزات" في التوسع المالي (وساعد على ذلك المغالاة في التخلّي عن التقنين). وهذه ملاحظة مبنية على نظرة سطحية لما حدث، فوراء هذا التوسع تكمن متطلّبات منطق التوسع للاحتكارات. والاقتصاديون التقليديون لا يملكون القدرة الفكرية لتفهّم هذا، وهكذا فالانهيار الاقتصادي الذي كان النتيجة الحتمية لتطور الأزمة الطويلة التي بدأت في السبعينيات – وليس مجرد التجاوزات المالية – قد تجاوز فهم جميع الاقتصاديين التقليديين.

وهكذا يعتبرون الأزمة الحالية كأزمة مرحلية، حتّى وإن اعترفوا بوجود "مشاكل بنيوية" تختفي وراءها.

وهي أزمة ذات شكل الحرف (V) التي تجد حلاً بشكلٍ عاجل، والنمو الذي

سيعود سيأخذ شكل التوسع المالي، كما كان الحال قبل انهيار 2008. والاحتياط الواجب اتخاذه هو منع التجاوزات في هذا التوسّع المستقبلي. وسيعود النمو في إطار النظام الليبرالي "المنفتح" الذي ساد خلال السنوات الثلاثين الماضية، مع استبعاد ردود الفعل "الحمائية" للمصاعب الحالية المؤقتة. وهذا قريب من نظرة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الواردة في التقرير المعنون: "العالم في 2010" (وقد اقترحت في مكان آخر قراءة هذا التقرير بشكل انتقادي). وهذا التحليل التقليدي لا يتوقع فورات كبيرةً؛ ولكنه يتوقع فقط ازدياد الوزن الاقتصادي للصين وبعض البلدان البازغة الأخرى. وسيسهل ذلك التخلّي تدريجيًا عن الدولار كعملة الاحتياط الدولية. ويجب أنّ يكون هذا هو هدف محاولات إصلاح النظام.

وهكذا فلتجاوز الأزمة يكفي في رأي الخبراء السبعة الكبار استعادة النظام المالي لعافيته، وكذلك مراعاة بعض الاحتياطات لمنع التجاوزات، وبالتالي لمنع الانتكاس. ولكن هؤلاء الخبراء لا يستطيعون أنّ يفهموا أنّ هذه الإصلاحات ستتجاوزها تصرفات الاحتكارات المعمّمة، طالما بقيت "ملكية خاصة" تعمل إدارتها لمصلحة هذه المصالح الخاصة. أما الخطاب الأخلاقي والعظات، فستبقى كالعادة بلا أية فاعلية.

الحكم المسبق الثاني:

الوسيلة لحماية النظام الاقتصادي والمالي من التجاوزات، والأزمات هي الدراسة المتعمّقة لكفاءة السوق، والاقتصاديون التقليديون يركزون دائمًا على هذا النوع من الدراسة. والفرض الأساسي هو أنّ الأسواق بطبيعتها تنظّم نفسها بنفسها، وكل ما يلزم هو مساعدتها على ذلك ببعض إجراءات التقنين. والواقع أنّه لم يثبت في أيّ وقت أنّ هذا الاتجاه موجود، أو أنّه من الممكن إيجاده، ولكن الاقتصاديين التقليديين مضطرون للقبول بهذا المبدأ الخاطئ، لأنّه إذا لم تكن الأسواق تنظّم ذاتها، أو لا يمكن جعلها كذلك في ظلّ الرأسمالية، فإنّ عليهم أنّ يصمتوا، ويتوقّفوا عن العمل!

وفي ظلّ الرأسمالية الحقيقية، تتأثّر الأسواق بالصراعات الاجتماعية والدولية، وكذلك بالقيود الموضوعة بحيث ينتقل النّظام من حالة من اللاتوازن إلى مرحلة أخرى من اللاتوازن (وبالكثير يمرّ بحالة مُؤقتّة من التوازن). وعلى من يريد الدفاع عن مصالح العمال والشعوب ألاّ يقبل بمتطلبات التوازن (أو التوازن الظاهري) الذي

يعمل ضدّ مصالحهم، وأن يفرض توازنًا آخر (أو لاتوازن) لمصلحتهم. وهذا يجب أنّ يكون الهدف لمشروعنا البديل.

الحكم المسبق الثالث:

إنّ إعادة النظام المعولم كما كان أمر مرغوب فيه، لأنّه يوفر فرصًا لتنمية شعوب الجنوب

وهذا الحكم المسبق الذي يتبنّاه جميع الاقتصاديين التقليديين الذين يتقبّلون الرؤية البسيطة "للتنمية على مراحل" التي تمنعهم من فهم طبيعة الفشل التاريخي المستمر للجنوب (التخوم) في محاولاتهم "للّحاق" بالشمال (المركز) من خلال الانغماس بشكل أعمق في الرأسمالية المعولمة. أمّا فكرة أنّ التراكم الرأسمالي المعولم هو السّبب في إنتاج هذا الفشل وإعادة إنتاجه، فهي غير مفهومة بالمرة لهم.

ولهذا يضطر الاقتصاديون التقليديون عندما يتحدّثون عن "ظاهرة الفقر" أنّ يُرجعوا هذه الظاهرة لأخطاء في السياسة يمكن إصلاحها، دون النظر في منطق عملية التراكم. والنتيجة أنّ الجهود لوضع برامج لتخفيض الفقر لم تنتج سوى نتائج ضئيلة. أما مقاومة مجتمعات الجنوب، وهباتها، ومحاولاتها السير في اتجاهات مخالفة، فتبدو لهم "غير منطقية" تدفعها اختيارات "أيديولوجية" (مثل التطرف الوطني). وهكذا يمكن تجاهل المقاومات المختلفة رغم أنّها ستتقدّم لواجهة الشئون العالمية.

الحكم المسبق الرابع:

المشاكل الخطيرة التي تواجه الإنسانية اليوم (مثل طرق الإنتاج الشرهة للطاقة، واستنفاد بعض الموارد الطبيعية، والنقص في إنتاج المواد الغذائية، وغيرها) هي مشاكل "متوازية" مستقلة الواحدة عن الأخرى وعن النظام، وعلى ذلك يمكن إيجاد الحلول لها في ظلّ النظام بشكله الحالي.

ويتجاهل الاقتصاد الشائع المشاكل البيئية بعكس "ماركس" الذي ميّز بين القيمة والثروة. ويحاول اقتصاديو البيئة الجدد أخذ هذه القضايا في الاعتبار، مستخدمين طرق الحساب التي ورثوها من الاقتصاد التقليدي، ومن المستحيل التوفيق بين هذه وتلك، ولكن ذلك يسمح للجميع بارتداء اللّباس الأخضر اقتصاديًا وهي "الموضة" كما قلنا من قبل.

وفي الواقع فإنّ المشاكل البنيوية المدروسة في تحليلات الاقتصاديين التقليديين تستبعد القضايا الكبرى الثلاث التي تمثّل التحديات الرئيسية للنظام المعاصر.

والمجموعة الأولى من هذه القضايا هي المتعلّقة بأسلوب تنظيم العمل المنتج، فنادرًا ما يشار إلى "أزمة الفوردية"، والتي كانت في صلب الأزمة لمدة ثلاثة عقود، والتي لا يمكن تفسير أزمة صناعة السيارات ـ ضمن صناعات أخرى ـ بدونها. وتجاهل أزمة "الأسلوب الفوردي" في التراكم يجعل من المستحيل فهم الهجوم على العمل الذي أدّت إليه، وإلاّ كيف أنّ التحول إلى الأمولة كان السبيل لذلك الهجوم؟، ولكننا رأينا أنّ الاقتصاديين التقليديين غير مؤهّلين للربط بين هذه القضايا، وبين نظريتهم لاقتصاد السوق.

والمجموعة الثانية التي يجري تجاهلها هي المتعلّقة بإدارة المنشآت (أي رأس المال). فقيام التكتلات الاحتكارية لا يُؤخذ في الاعتبار إلاّ في بعض الاقتراحات العابرة بمراجعة "نظم إدارة الشركات". ومع ذلك ففي مواجهة المواقف اللبرالية المتشدّدة للجناح اليميني (وهي رجعية تمامًا)، بدأ يظهر اقتناع قوي لدى الرأي العام بضرورة مراجعة النظر في أثر الملكية الخاصة على إدارة هذه المجموعات. وكمثال على ذلك نظرة أصحاب المهن الطبية الذين يشعرون بضرورة إخضاع الصناعات الدوائية لمتطلبات سد الاحتياجات الاجتماعية، إن لم يكن تأميمها.

والمجموعة الثالثة من القضايا الكبرى تتعلق بالاختلافات داخل النظام المعولم بين البلدان المتقدمة (الشمال)، وبين البلدان النامية (الجنوب). وتقارير الأمم المتّحدة لا تنسى تلك الفوارق، ولكن اقتصاديي النظام لا يتجاوزون الرؤية التبسيطية عن التنمية على مراحل (على طريقة روستوف) الأمر الذي يتجاهل جوهر القضية.

والسّبعة الكبار يقترحون للخروج من الأزمة ـ في إطار الحدود المعروفة ـ أسلوبًا من الأعلى لأسفل.

وبناءً عليه اقترحوا عددًا من الإجراءات التي، في رأيهم تكفي لأن يجمع النظام المعولم بين المزايا الأكيدة للرأسمالية المعولمة (التي تسمح بتنمية جميع البلدان شمالاً وجنوبًا)، وبين "التصحيحات" التي تمنع الأخطاء، وتقلل من الأخطار المالية، وتضمن الإدارة الجيدة للمؤسّسات الدولية، وتقليل الفقر، وتشير بخفّة للمشاكل المصاحبة. ولعلّها بداية مترددة للتحوّل نحو نظام لا يرتبط تمامًا بالدولار.

وفي هذه التحليلات لا مكان لمبادرات مستقلة تتخذها بلدان الجنوب، وفكرة الاستقلال هذه غريبة تمامًا عن النظرة الأصولية للعولمة الليبرالية. والحجّة القائلة بوجوب قيام توافق عالمي هي تبسيط مخلّ، وذلك بالقول: الأزمة عالمية، إذن فالحل يجب أنّ يكون عالميًا! ولا كلمة عن أنّ الشمال يستغلّ هذا التوافق الظاهري لفرض وجهة نظره المنفردة. وفي الواقع، لكي يمكن إعادة بناء عولمة يمكن أنّ تنفع الشعوب، لا بدّ من تفكيك عولمة الاحتكارات الرأسمالية أولاً.

ولا شك أنّ هناك بعض التنازلات الظاهرية بشأن ضرورة التفرقة بين معاملة البلدان المتقدمة وتلك النامية، حيث يُطلب من الأولى أنّ تفتح أسواقها لصادرات بلدان الجنوب. وهذا التنازل يذكّرنا بالمدّة المحدّدة من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، خاصة والمطلوب هو إقرار "مفاوضات الدوحة" التي لا تمنح أكثر من ذلك. ويجري تجاهل، بل رفض انتقادات "جاك برتيلو" وشبكة المنظمات الفلاحية "فيا كامبيسينا" (طريق الريف) التي تدمّر تحليلاتهما الطرق المقترحة للتعامل مع المشاكل الزراعية، وإنتاج الغذاء. ولا ذكر على الإطلاق للمقترحات المضادّة التي قدّمتها مجموعات من الجنوب. وفي الواقع فإنّ فتح أسواق الشمال لصادرات الجنوب، التي تعتبر الطريق الملوكي للتنمية في نظر الفكر اللبرالي التقليدي، تغلق الطريق أمام حلٍ بديل وهو إعطاء الأولوية، لتوسيع السوق الداخلي (فرديًا وجماعيًا) مع التقليل النسّبي من الصادرات للشمال.

أما مشكلة "الديون الخارجية" القاصمة لبعض بلدان الجنوب، فلا تنال سوى الاقتراح بوقف التسديد مؤقتًا في الحالات الشديدة القسوة، ولا ذكر لفحص هذه الديون للتأكد من مشروعيتها، وأنها ليست ديونًا كريهة. كذلك هناك تجاهل لضرورة المراجعة الحسابية لهذه الديون، وإقرار قانون دولي يسمح بهذه المراجعة العادلة.

وبعض الاقتراحات "الجديدة" بشأن صندوق النقد الدولي قد تُوحي بأنّ هناك جديد مثل اقتراح سرعة إصدار أذون السّحب الخاصة (التي أقرّها الصندوق منذ عام 1997!)، وهذا يتجاهل أنّ قواعد إصدار هذه الأذون تخدم البلدان الغنية بالأكثر (خاصة في الشمال)، في حين أنّ المبالغ التي يمكن استخدامها لتسوية ديون بلدان الجنوب تافهة. وبصفة عامة لا نجد مراجعة للشروط العامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي، حتّى مع ذكر ضرورة التخفيف من تأثيرها "الدوري" (بمعنى أنّ إجراءات الصندوق بدلاً من أنّ تخفّف من شدة التقلّبات الدورية تشارك في احتدامها). ويبقى

صندوق النقد الدولي على ما هو عليه. أي الجهاز الذي يتحكّم في الإدارة النقدية لبلدان الجنوب، ويضاف إليها الآن بلدان شرق أوروبا. والتدخّلات الراهنة للصندوق في "المجر"، "ولاتفيا" مثال واضح على ذلك. وفي بعض الأحيان يُعترف بحق بلدان الجنوب في التحكم في حساباتها الرأسمالية، وليس في حركة رؤوس الأموال، ويسير مع ذلك التأكيد على"لبرالية القوانين" في البلد المستقبل، وليس بلد البنك. ولكنّنا هنا نرى صندوق النقد الدولي يعود فقط لمبادئه الأصلية التي تخلّى عنها في التسعينيات تحت ضغط الأصولية اللبرالية الجامدة. ومن الواضح أنّ مقاومة الصين التي ترفض الحرية المالية المعولمة تلعب دورًا إيجابيًا في فرض هذه الحالة النادرة من الواقعية السياسية.

ولكن بصفة عامة تبقى اللبرالية الجامدة هي السائدة، التي ترفض التساؤل حول صلاحية مبدأ العَمل بأسعار الصّرف العائمة، كما تصر على تحديد السّوق لمعدلات الفائدة (أي ترك مسئولية القرار لشبكة البنوك الخاصة). وفي ظلّ هذه الظروف، من المشكوك فيه أنّ يؤدّي التوسع في أذون السحب الخاصة إلى فتح الطريق أمام إحلال أداة جديدة للتعامل الدولي، بدلاً من الدولار الذي يلعب اليوم دور هذه الأداة الدولية. وقد بدأت السّلطات الصينية بعض الخطوات في هذا السبيل عن طريق اتفاقات ثنائية مع بعض بلدان الجنوب، ورغم أنّها لا زالت ضيقة النطاق (تمثل 5 % من التجارة الخارجية للصين) فإنّها تمثل ما يمكن للجنوب تحقيقه دون توافق عام (أي موافقة الشمال) لإعطائه الشرعية. واتفاقات التجارة لبلدان أمريكا اللاتينية وبنك الجنوب مثال آخر على هذا التوجه، حتّى إن لم تكن تُمارَس بشكل واسع حتّى الآن.

وأخيرًا يعتبر الاقتراح بإنشاء مجلس أمن اقتصادي (بمجلس التنسيق الاقتصادي العالمي للأمم المتحدة) ملتبسًا، فهل سيمثل عقبة أخرى أمام بلدان الجنوب في وجه اتخاذها لقراراتها الاقتصادية بفرضه توافقًا عالميًا؟ الأمر يدعو للشك. ومن الناحية الأخرى، إذا حاولت بلدان الجنوب تحويله لمؤسّسة تخدم مشروعاتها للتنمية، فسنرى بلدان الشمال تعمل على تهميشه كما همّشت الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية (الأنكتاد)، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من الهيئات التي خرجت عن سيطرتها.

هذا المشروع غير واقعي بالمرة

وهو غير واقعي، لأنّ فكرة أنّ النظام إذا أُعيد إلى أصوله الجوهرية سيخفّف الصراع بين الشمال والجنوب غير صحيحة، والواقع التاريخي يكذبها، فضلاً عن أنّ تحقيق الاقتراحات المقدّمة يفترض موافقة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وهو أمر مستبعد، جدًا.

وأعتقد أنّ الرغبة في إعلان الخروج من الأزمة من أعلى لأسفل، ليست فقط غير واقعية، وإنما ضارة لأنّها ستخلق بعض الأوهام.

هناك تشابه عجيب بين الحلّ من أعلى لأسفل لأزمة الرأسمالية الذي يقترحه الاقتصاديون التقليديون، وبين الحلّ من أعلى لأسفل الذي يدعو إليه أنصار الثورة الاشتراكية. وفي الحالتين ينحصر الموضوع في إنجاز انقلاب تُحلّ بعده جميع المشاكل، ولكن التاريخ لا يعمل بهذه الطريقة، بل هو يفتح طريق التطور من خلال تتابع ردود الفعل على التحديات المباشرة، وخاصة من خلال الصراع بين الشمال والجنوب، بالإضافة لردود الفعل للصّراع الاجتماعي في الشمال وفي الجنوب. والتفاعل بين هذه الصراعات هو الذي سيضع الإنسانية على الطريق الطويل للتقدم (أي الطريق الطويل للاشتراكية كما أعتقد)، أو للتراجع إلى البربرية. واقتراح مخرج وهمي من أعلى لأسفل للرأسمالية لن يوقف السير نحو الكارثة. كما أنّ المطالبة بلمحات ثورية في اتجاه الثورة الاشتراكية لن يكون له أيّ تأثير.

ويوضّح كتاب "الخروج من الأزمة العالمية" (تحرير "جان ماري هاريبي"، و"دومنيك بليهون" لجماعة أتاك الفرنسية)، أنّ الموقف الرجعي لمجموعة السبعة الكبار كارثي سواء على المستوى الاجتماعي، أو لما يُوحي به من علاقات دولية. والمؤلّفان يقولان إنّ "الأمولة" لم تأت عفويًا، بل هي وسيلة لمواجهة الانخفاض في دخل العمل، وما ترتّب عليه من انخفاض فرص الاستثمار المربح. ولهذا فزيادة اللامساواة (في داخل كلّ بلد، وبين مناطق العالم) هي صفة جوهرية للطريقة التي تعمل بها الرأسمالية.

وهدف القوى المسيطرة هو إعادة النظام لحالته الأولى. أيّ العودة إلى نمط "الأمولة"– كما تقول "أتاك"– ويُقبل خيار اللامساواة على مستوى الخطط الوطنية، وكذلك على المستوى الدولي، ويذلك تُلغى كلّ تلك العبارات الخطابية عن التخفيف من الفقر.

وهذا هو خيار المؤسسة الأمريكية بكاملها، ومعها من يتبعونها بإخلاص. وفي الواقع فإنّ هذا النموذج (اللامساواة الاجتماعية، والدولية المرتبطة بالأمولة) هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بهيمنتها المسيطرة. وهذا يتحقّق بوسيلتين: فهي تعوض النقص في الطلب الناتج عن الاستغلال المضاعف للعمّال (الأمريكان) بتنشيطه عن طريق الاستمالة؛ وثانيًا تعمل على تمويل الدين الخارجي للولايات المتحدة بسيطرتها على النظام المالي المعولم. وتتابع مؤلفا أتاك: "التقنين المالي ضروري ولكنّه غير كاف، فالأمولة تقوم على انخفاض عائد العمل، وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي، ولوقف عمل "الأمولة" المدمّر يجب وقف هذين الاتجاهين، الأمر الذي يعني أسلوبًا جديدًا لتوزيع الثروة، ولتنظيم الاقتصاد العالمي".

وبالطبع لن تقبل الولايات المتحدة، ولا أتباعها الأوروبيين وقف هذين الاتجاهين، لأنّ وقف المصدر الذي يغذّي السوق المالي عن طريق الدين الأمريكي، سيعني نقل الأزمة الاجتماعية إلى الولايات المتحدة ذاتها. وهذا هو ما يجعلني أقول إنّ الأزمة مزدوجة، فهي من جهة أزمة رأسمالية الاحتكارات المعاصرة، ومن جهة أخرى أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهما بُعدان لا ينفصلان. ولهذا فافتراضات اقتصادي النظام غير واقعية، وستتعرض للمساءلة عاجلاً أو آجلاً، عندما تستعيد بلدان الجنوب قدرتها على اتخاذ القرار المستقل بوصفها الضحية الأساسية للنظام.

بيد أنّ النموذج الرجعي للحلّ من أعلى لأسفل للأزمة المالية، وإعادة السيطرة المزدوجة للاحتكارات، ولهيمنة الولايات المتحدة كما يُقترح، فهو بالتأكيد ليس الحلّ الوحيد الممكن، بل هو ليس الأكثر واقعية، وإن كان يناسب الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبالتالي أتباعها في حكومات أوروبا الأطلنطية.

وهناك مجموعة أخرى من الاقتراحات للحل من أعلى لأسفل يقدمها اقتصاديون هم أيضًا تقليديون، ولكنّهم مهتمون بتحقيق خُطّة جادة، لإصلاح الرأسمالية العالمية. وليس من المهم أنّ يُطلق عليهم "الكينزيون"، أو ما بعد كينز، أو أية تسمية أخرى.

وهم ينظرون إلى تزايد اللامساواة الاجتماعية لا على أنّها ثمن التقدم؛ ولكنّها نتيجة لإستراتيجيات رأس المال الاحتكاري المحقّقة لمصالحه (تفتيت قوة العمل، وتعميق التنافس الدولي بين العمال). وهذه الإستراتيجيات هي أساس الأزمة الطويلة والتي تدعمها، وعلى ذلك فالأزمة الحالية ليست أزمة مرحلية على الشكل "U"،

ولكنّها أزمة طويلة على الشكل "L"، ويمكن لخطة جادة مبنية على الخفض من حالة اللامساواة أنّ تُعيد هذه الأزمة إلى الشكل الأصلي.

والخطة جريئة كما هو متوقع. وهي لا تستبعد التأميم (وهو نقطة الانطلاق نحو التوجيه المحتمل نحو الاشتراكية)، وخاصة للمؤسّسات المالية. وترى أنّ تثبيت أثمان العقارات عند حوالي 50 % من الأثمان المغالى فيها بشدة ليست كارثة، بل بالعكس تطور صحي ومفيد. كذلك تقترح عكس الاتجاه نحو خصخصة الخدمات الاجتماعية، وجعلها تجارية (التعليم، والصحة، والإسكان، والمواصلات العامة، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات) كأمر ضروري. كذلك ترى النمو الكبير والمستدام لتدخل القطاع العام في المشروعات، لتحويل الأزمة من الشكل "L" إلى الشكل "U"، حتّى لو أدّى ذلك في المدى المتوسط، إلى ازدياد الدين العام (ولهذا السبب أطلق عليهم الكينزيون). وهكذا فالأولوية تعطي للاقتصاد المنتج الأمر الذي يهمّش الأسواق المالية.

والخطة تأمل في أنّ تكون عالمية، ولكنّها ترى أنّ تكون العالمية محل مفاوضات بين بلدان العالم ومناطقه المختلفة (بما في ذلك أوروبا)، لإعطاء الأولوية للأسواق الداخلية والإقليمية. وهكذا يصير من الممكن اختيار إستراتيجيات لتدعيم اقتصاد الفلاحين، وتساهم بذلك في حل أزمة الغذاء. كذلك يمكن مُواجهة التحدّيات البيئية بجدية، وهي التي تتجاهلها الاحتكارات. وهذه الخطّة لها مضمونها السياسي بما يعني تدعيم المؤسّسات الدولية والقانون الدولي، فهي تريد عولمة بلا هيمنة، سواء أكانت الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة، أم الهيمنة المشتركة لبلدان الثالوث.

ولكنّه يكون من الخطأ الكبير محاولة الوصول إلى توافق عالمي، لتعزيز حل من أعلى لأسفل من هذا النوع. ذلك أنّه في الظروف الحالية يتعذّر الوصول إلى توافقٍ حقيقي، والجرِي وراء هذا الوهم يعني قبول وجهة نظر السبعة الكبار، الذين يضعونَ أنفسهم بديلاً عن الجماعة الدولية - كما يظهر من اللغة الشائعة في هذه الأيام.

ولكن إذا كان ذلك صحيحًا فإنّ هذا يعني أنّ الفوضى في النظام العالمي ليست في طريق الاختفاء، بل في سبيلها إلى التفاقم. وأفضل رد بديل هو تدعيم فرص الجنوب، لاستعادة استقلاليتها دون محاولة إقناع الشمال عن طّريق توافق كاذب.

بناء عليه سأقترح أسلوبًا مختلفًا لتدعيم ردود ممكنة (وواقعية)، وفعّالة تساعدنا في السير على الطريق نحو التقدم. ومن المفهوم أنّ إيمان البعض بالاشتراكية (ومنهم

كاتب هذه السطور) لا مجال له في هذه المناقشة، وقد شرحت وجهة نظري في كتابي "الخروج من الأزمة، أو الخروج من الرأسمالية المتأزمة"، ولكن هذا لايخلق عائقًا بيننا، وبين الحلفاء المحتملين في الصراع المشترك.

والبديل هو عدم دخول بلدان الجنوب في جدال ضد الشمال، بل أنّ تتقدم معًا فيما بينها، دون محاولة الوصول إلى "توافق عالمي" يكون مقبولاً من الشمال. وهذا هو هدف اقتراحنا البديل.

نحو مشروع بديل لرد فعل الجنوب على الأزمة

تستطيع بلدان الجنوب أنّ تتقدّم يرد فعلها على الأزمة باستخدام وسائلها الخاصة، دون اعتبار لردّ فعل الشمال على الإجراءات التي تتخذها سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو على مستوى الجنوب ككل (باندونج 2، أو القارات الثلاث 2).

والهدف من المشروع البديل هو وضع اقتراحات محدّدة في الاتجاه المقترح، ومن حسن الحظ أنّه يوجد عدد من الدراسات الانتقادية المتميّزة التي تصلح كمراجع لمثل هذا المشروع. ومن بينها التقرير الأخير "للأنكتاد" في أبريل 2009، وهو أفضل بكثير من تقارير السبعة الكبار، أو من تقرير اللجنة التي رأسها "ستيجليتز". كذلك توجد أعمال "جاك برتيلو"، وشبكة المنظمات الفلاحية "فيا كامبسينا"، والكثير من الوثائق التي نوقشت في اجتماع المنتدى العالمي للبدائل في أكتوبر 2008، وما بعدها.

وهذه الاقتراحات تتمشّي مع الفكرة الأساسية أنّه عند النظرة الإستراتيجية للمستقبل الممكن، فإنّ الجنوب يمكنه أنّ يعيش بدون الشمال، والعكس غير صحيح.

والشّمال بحالته الراهنة (وهو لا يفكر في تغييرها) لا يمكنه البقاء دون زيادة نهب موارد الجنوب. أي الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز، ومنتجات المناجم، وكذلك الأرض الزراعية، والعمل الرخيص. وبالتالي فإنّ قبول العولمة القائمة من شأنه أنّ يؤدّي إلى زيادة اللامساواة في التنمية بدلاً من خفضها، ويقوض بذلك آمال البلدان البازغة، ويخرّب البلدان المهمّشة بدرجة أكبر.

والجنوب لديه حاليًا الوسائل، للتقليل من فاعلية الآليات التي تمكّن الشمال من فرض سيطرته، إن لم يكن الحد من مداها. ويمكنه استعادة السيطرة على موارده الطبيعية، كما يمكنه تطوير التكنولوجيات الأكثر تقدمًا وتطويعها لأهدافه التنموية.

ويمكنه إجراء تعاملاته المالية بموازاة النظام المالي العالمي، إن لم يكن خارجًا عنه تمامًا. كما يمكنه التقليل من خطورة التهديد العسكري الذي يمثّل الملاذ الأخير (الإجرامي) لفرض السيطره على الجنوب. وقد يبدو هذا صعبًا في المدى المتوسط، ولكن تبنّي إستراتيجية تنمية، مع تدعيم أشكال من التعاون جنوب/جنوب يمكن أنّ تخفض تدريجيًا (بل ربما سريعًا) من هذه الآثار التخريبية.

الاقتصاد سياسي بالضرورة، والسياسة لها بعدان "وطني ودولي"، والخطط على المستوى الوطني يجب أنّ تأخذ في الاعتبار العلاقات بين الصراعات حول المصالح الاجتماعية داخل بلدان الجنوب وصياغة بدائل التنمية. أما الخطط على المستوى الدولي، فيجب أنّ تأخذ في الاعتبار متطلبات الالتقاءات السياسية المشتركة، لتفرض على "الثالوث" التراجع عن مشروعه للحرب الدائمة من أجل السيطرة العسكرية على الكوكب، إن لم يكن التخلي عن هذا المشروع.

ولا بد من مناقشة أشكال، ومراحل تنفيذ هذا المشروع.

1) على المنتدى العالمي للبدائل، ومنتدى العالم الثالث البدء في المشروع بتكوين لجنة تضع التقرير، مكونة من أعضاء مختارين بعناية، وهذا قد يستغرق عامًا.
2) يجب نشر هذا التقرير على أوسع نطاق بمعرفة القُوى السياسية المعنية، وأن يُعرض على حكومات الجنوب.
3) بعد نجاح هذه المبادرة يمكن تكوين فريق "رسمي" يعمل مثلاً في نطاق سكرتارية حركة عدم الانحياز، أو مجموعة "السّبعة وسبعين" زائد الصين التابعة للأمم المتحدة.

المراجع

1- Jacques Andreani, *Le Piège, Helsinki et la chute du communisme*; Odile Jacob, Paris, 2005.

2- Mathis Wackernagel and William E. Rees, *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth*; New Society Publishers, British Columbia, 1996.

3- Elmar Altvater, *The plagues of capitalism, energy crisis, climate collapse, hunger and financial instabilities*, paper presented to the World Forum for Alternatives, Caracas, 2008.

4- François Houtart, *L'Agroénergie, solution pour le climat ou sortie de crise pour le capital?*; Couleur Livres, Charleroi, 2009. An English version will be published by Pluto Books, London, in Spring 2010 under the title *Agrofuels: big profits, ruined lives and human ecological destruction.*

5- Aurélien Bontaud and Natacha Gondran, *L'empreinte écologique*;La Découverte, Paris, 2009.

6- Giovanni Arrighi, *The Long Twentieth Century*; Verso, London, 1994
Giovanni Arrighi, *Adam Smith in Beijing*; W.W.Norton, New York, 2007
The concept of accumulation through dispossession, introduced by Arrighi, together with that of 'permanent primitive accumulation' that I put forward, is characteristic of historical capitalism. It is European in origin, as opposed to other paths towards capitalism, inaugurated by China of the Sungs and Mings (correspondence between Arrighi and Amin).

7- See the works of Samir Amin, Sam Moyo, Archie Mafeje and others in Samir Amin, *Sur la crise*, sortir de la crise du capitalism ou sortir du capitalisme en crise; Le Temps des Cerises, Paris, 2009. Chapters 2 and 3.

8- Joseph Stiglitz, *Another World*; W.W.Norton, New York, 2006.

9- *The Long Twentieth Century; op.cit.*

10- The relevant UN documents are published on the Organization's sites.

11- Samir Amin, *L'Empire du Chaos*; L'Harmattan, Paris, 1991Samir Amin, *L'hegemonie des Etats-Unis et l'effacement du projet européen*; L'Harmattan, Paris, 2000.

12- Samir Amin, "Aid, for what development?", contribution to a book shortly (2009) to be published by Fahamu.

13- Samir Amin, "Is Africa really marginalized?" in *History and Philosophy of Sciences*, edited by Helen Lauer; Hope Pub, Ibadan, 2003.

14- Nkolo Foe, *Post modernisme et le nouvel esprit du capitalisme. Sur une philosophie globale de l'Empire*; Codesria, Dakar, 2009; Samir Amin, Modernité, religion, démocratie, critique des culturalismes?; Parangon, 2008;Samir Amin, *Sur la crise, op. cit.* Chapters 2 and 3; Jacques Rancière, *La haine de la démocratie*; La Fabrique, Paris, 2008.

15- Samir Amin, "Beyond Liberal Globalization", *Monthly Review*, New York, December 2006.

16- Here I refer to the 'classic' work of W.W. Rostow, *The stages of economic growth*, which was first published in 1960. It was in 1957 that I brought out my thesis on accumulation at the world level which argued against the linear vision later to be so much associated with Rostow.

17- Various contributions by Jacques Berthelot on the website of that author; Publications of Via Campesina.

18- *Sortir de la crise globale*; edited by Jean-Marie Harribey and Dominique Plihon, La Découverte, Paris, 2009.

19- Le Cercle des économistes, *Fin de monde ou sortie de la crise*; edited by Pierre Dockès, Perrin, Paris, 2009; Christian Saint Etienne, *La fin de l'euro*; F. Bourin, Paris, 2009.

20- Samir Amin, *Sur la crise, op.cit.*

21- UNCTAD, April 2009, available on their website.

الدراسة الخامسة

الإدارة المستحيلة لليورو

أولاً: لا توجد نقود بدون دولة، فالدولة والنقود معًا يكونان في إطار الرأسمالية، الأداة لتحقيق المصلحة العامة للرأسمالية التي تتجاوز مصالح قطاعات الرأسمالية المتنافسة. وتتخيّل الأفكار "الدوجماطيقية" السائدة اليوم رأسمالية يديرها "السوق" حتّى بدون دولة، (أو دولة في دورها الأدنى وهو الحفاظ على الأمن)، وهو خيال لا يقوم على قراءة فاهمة لتاريخ الرأسمالية الحقيقية، ولا على نظرية تدّعي أنّها علمية تثبت أنّ إدارة السوق تستطيع – أو حتّى تتجه – لإقامة توازن من أي نوع (ومن باب أولى التوازن "الأفضل").

ولكن اليورو خُلق في غياب دولة أوروبية تحلّ محل الدول الوطنية التي كانت وظائفها الأساسية كمديرة للمصالح العامة للرأسمالية في طريقها للاضمحلال. وقيام اليورو كنقدٍ "مستقل" هو التعبير عن هذه النظرية "الدوجماطيقية" غير المنطقية.

و"أوروبا" السّياسية لا وجود لها، فعلى الرغم من الخيال الساذج المنادي بتجاوز مبدأ السّيادة، فإنّ الدول الوطنية هي وحدها التي تتمتّع يالشرعية. والنّضج السياسي لم يصل لجعل أي من الشعوب التاريخية التي تتكوّن منها أوروبا يتقبّل "قرارًا برلمانيًا أوروبيًا". وقد يتمنّى المرء ذلك، ولكن زمنًا طويلاً سيمرّ، قبل أنّ تظهر شرعية أوروبية.

كذلك لا وجود لأوروبا اقتصاديًا واجتماعيًا، فأوروبا التي تضم (25) أو (30) دولة تبقى متفاوتة جدًا في تطورها الاقتصادي. والمجموعات الاحتكارية التي تسيطر حاليًا على مجموع الاقتصاد (وبالتالي على

السياسة السائدة والفكر السياسي) لها "قومية" تعود لكبار مديريها، فهي بمجموعات بريطانية، أو ألمانية، أو فرنسية، وبدرجة أقل هولندية، أو سويدية، أو إسبانية، أو إيطالية. والعلاقات بين بلدان أوروبا الشرقية، وجزئيًا الجنوبية وبين بلدان غرب أوروبا ووسطها، تماثل العلاقات بين أمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظلّ هذه الظروف لا تعدو أوروبا أنّ تكون مجرّد سوق مشتركة، أو وحيدة، تكون جزءًا من السوق العالمي للرأسمالية الحالية للاحتكارات المعمّمة، والمعولمة المأمولة. ومن هذه الحقيقة التي يدعمها غياب أوروبا سياسية، ينتج التفاوت في مستوى الأجور الحقيقية والتضامن الاجتماعي، وكذلك الضرائب، وهو تفاوت لا يمكن إلغاؤه في ظلّ المؤسسات الأوروبية بشكلها الحالي.

ثانيًا: وهكذا أدىّ خلق "اليورو" لوضع المحراث أمام الثيران! وقد اعترف السياسيون الذين قاموا بذلك أحيانًا بهذه الحقيقة بادّعائهم بأنّ هذه العملية ستفرض على "أوروبا" أنّ تخترع الدولة المتعدية القومية، وبذلك تعيد وضع الثيران أمام المحراث. ولكن هذه المعجزة لم تتحقّق، والمتوقع ألاّ تتحقق، وكنت قد عبرت عن ذلك منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد تبنّى أحد المسئولين عن إصدار "اليورو" مؤخرًا تعبيري: "وضع المحراث أمام الثيران" رغم أنّه كان قد وصف تقديري للموضوع في حينه بأنّه متشائم، بلا مبرر. وقد كتبت: إنّ مثل هذا النظام غير المنطقي لا يمكن أنّ يعطي مظهر الانتظام الطبيعي دون مشاكل إلاّ في ظروف أحوال عامة مستقرة ومواتية. ولذلك فبمجرد حدوث أزمة للنظام (حتى

لو كانت في الظاهر مالية) فستظهر استحالة إدارة "اليورو"، وفشله في إيجاد الإجابات المتماسكة والفعّالة.

والأزمة القائمة مرشّحة للاستمرار بل والتعمق، ونتائجها تختلف وتتفاوت بين بلدٍ أوروبي وآخر. والإجابات الاجتماعية والسياسية للتحديات التي تواجه الطبقات الشعبية والمتوسطة، والسلطات السياسية ستختلف لهذا السبب من بلدٍ لآخر. وتستحيل إدارة هذه الصّراعات المقدر لها أنّ تتفاقم بدون وجود دولة أوروبية حقيقية وشرعية، كما تغيب الأداة النقدية لهذه الإدارة.

ولذلك فالإجابات على الأزمة (اليونانية مثلاً) التي تقدّمها السلطات الأوروبية (بما فيها البنك الأوروبي) غير منطقية ومرشّحة للفشل، وهي تتركز في تعبيرٍ واحد: التقشّف للجميع وفي كلّ اتجاه. وهي تماثل تلك التي وضعتها الحكومات القائمة في السنوات 1930/1929. وكما فاقمت إجابات الحكومات في الثلاثينيات من الأزمة الحقيقية، فستؤدي إجابات "بروكسل" لذات النتائج.

ثالثًا: والأمر الذي كان من الممكن عمله في تسعينيات القرن الماضي هو إنشاء "ثعبان نقدي أوروبي"، وفيه تدير كلّ حكومة أوروبية محتفظة بسيادتها شئونها الاقتصادية والنقدية، طبقًا لإمكانياتها واحتياجاتها، رغم تحديد حريتها بسبب الانفتاح التجاري (السوق المشتركة). وسيحدد "الثعبان النقدي" التفاعل المشترك بشكلٍ مؤسسي، فسيجري

تبادل العملات الوطنية بمعدلات ثابتة (أو شبه ثابتة) ويجري مراجعتها من آنٍ لآخر عن طريق التفاوض (بخفض العملة أو رفعها).

وهذا كان سيُسمح على المدى الطويل بتثبيت، أو تجميد الثعبان (ربما للتمهيد لقيام العملة الموحدة). وكان التقدم في هذا الاتجاه سيساعد على التقارب – البطيء والتدريجي – لكفاءة نظم الإنتاج، ومستويات الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية. وبعبارةٍ أخرى كان "الثعبان" سيساعد على إحداث تقدّم تدريجي للأعلى، ولا يعرقله. وهذا كان سيقتضي سياسات وطنية مختلفة تعمل جميعًا في هذا الاتجاه، ومن بينها التحكّم في التدفقات المالية بما يعني رفض الانفتاح المالي المطلق دون قيود وعبر الحدود.

رابعًا: والأزمة الحالية لليورو قد تكون الفرصة للتخلّي عن الأسلوب غير المنطقي لإدارة هذه العملة الخيالية، وقيام "ثعبان نقدي أوروبي" يتناسب مع الإمكانيات الحقيقية للبلدان المعنية.

ويمكن لليونان وإسبانيا أنّ تبدآ العملية بإعلان: 1) الخروج (مؤقتًا) من نظام اليورو؛ 2)تخفيض العملة؛ 3) إعادة التحكّم في نظام تبادل العملة على الأقل بالنسبة للتحركات المالية. وهنا سيكون البلدان في وضع قوة عند التفاوض على جدولة ديونهما بعد مراجعتها حسابيًا، واستبعاد تلك المرتبطة بعمليات فساد أو مضاربة التي شاركت فيها الاحتكارات الأجنبية (بل وحققت منها مكاسب كبيرة!). وسيعطي مثل هذا الإجراء درسًا للجميع.

خامسًا: ومع الأسف فاحتمال لجوء السلطات الأوروبية إلى الوسائل المذكورة أعلاه، للخروج من الأزمة يقترب من الصفر.

فاختيار إدارة اليورو "المستقل عن الدول"، والتقديس الكامل لقانون السوق المالي، ليس خيارًا ناتجًا عن فكرٍ نظري غير منطقي. إنه اختيار يتفق تمامًا مع بقاء الاحتكارات المعمّمة في موقع القيادة، فهو جزء من البناء الأوروبي العام الذي صُمّم لمنع أيّ طعنٍ في السلطة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها هذه الاحتكارات لمصلحتها الخاصة.

وفي مقالٍ نُشر على عدة مواقع للشبكة العنكبوتية تحت العنوان: "خطاب مفتوح من "جورج بابندريو" إلى "أنجيلا ميركل" يتحدّث مؤلفو الخطاب الافتراضي اليونانيين عن صلف ألمانيا بالأمس واليوم. فقد حاولت الطبقات الحاكمة في هذا البلد مرتين خلال القرن العشرين أنّ تغيّر شكل أوروبا بوسائلها العسكرية التي غالت في تقديرها. ومحاولتهم الحالية لقيادة أوروبا على شكل "منطقة مارك" موسّعة لا تعدو أنّ تكون مغالاة في تقدير القوة الاقتصادية الألمانية، مع أنّها قوة نسبية وهشّة.

والخروج من الأزمة غير ممكن إلاّ بشرط، وبقدر ما يتجرّأ اليسار الأوروبي الراديكالي على اتخاذ المبادرة السياسية، لإنشاء جبهات تاريخية بديلة "ضد الاحتكارات". وكما كتبت من قبل، فأوروبا إمّا أنّ تكون يسارية، أو لا تكون. أمّا التفاف اليسار الأوروبي البرلماني حول الشّعار بأنّ أوروبا بشكلها الحالي أفضل من عدم وجودها، فلن يسمح بالخروج من المأزق، وهذا يعني ضرورة إعادة بناء المؤسسات والمعاهدات

الأوروبية. وفي غياب هذا التغيير فإنّ "نظام اليورو"، ومن خلفه "نظام أوروبا" كما هو، سيتعرّض للفوضى التي لا يمكن التنبؤ بمداها. وفي هذه الحالة تصير جميع السيناريوهات ممكنة بما فيها إعادة مشروعات اليمين المتطرف، والتي يدّعون أنّهم يحاولون تجنبها. وفي هذه الحالة، فإنّ بقاء الاتحاد الأوروبي مشلول، أو تفجّره بالكامل لن يضير الولايات المتحدة في شيء، أما فكرة قيام أوروبا قوية، وقادرة على إرغام الولايات المتحدة على مراعاة وجهات نظرها، ومصالحها فهي من قبيل الخيال.

ملاحظة : لقد اكتفيت بهذا العرض الموجز لعدم التكرار، فقد تعّرضت لعدد من جوانب الأزمة الأوروبية في كتابات سابقة لي منها:

Capitalism in the Age of Globalization, chapter 6, 1997;
L'Hegemonie des Etats Unis et l'effacement du projet Europeen section II, 2000;
Obsolescent Capitalism, chapter 6, 2003;

الفيروس اللبرالي، الفصل الخامس، مركز البحوث العربية والأفريقية؛
ما وراء الهيمنة الأمريكية، الفصل السادس، 2002؛

Pour un monde multipolaire, chapitre 1, 2005;
From Capitalism to Civilization, chapter VI, 2008;
La crise, sortir de la crise du capitalisme ou sortir du capitalisme en crise? Chapitre I, 2008.
Ending the Cisis of Capitalism or ending Capitalism? Chap 1/2010.

الدراسة السادسة

في أصول مشروع "باندونج"

نشأة المبادرات المستقلّة في آسيا وأفريقيا

خبرة التاريخ

للمرة الثانية في التاريخ المعاصر، يتعرّض البعد الإمبريالي للرأسمالية للتحدّي، وكانت المرة الأولى في غداة الحرب العالمية الثانية.

فمنذ عام 1947 أعلنت الولايات المتحدة، وهي القوة الإمبريالية المسيطرة في ذلك الوقت، انقسام العالم إلى معسكرين: "العالم الحر"، و"الشمولية الشيوعية". وتجاهلت هذه النظرة "العالم الثالث" الذي اعتبرته تابعًا "للعالم الحر"، نظرًا لأنه "غير شيوعي"، واقتصرت هذه "الحرية" على حرية تحرّك رأس المال متجاهلة الاستبداد الاستعماري، أو شبه الاستعماري الذي يتعرّض له العالم الثالث. وفي العام التالي صدر تقرير "جدانوف" الشهير (وهو في الواقع يعود لستالين)، والذي على أساسه جرى تأسيس "الكومنفورم" (وهو الصيغة المخفّفة للدولية الثالثة). وقسّم هذا التقرير بدوره العالم إلى مجالين: العالم الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية)، والعالم الرأسمالي (أي بقية العالم). وتجاهل هذا التقرير التناقضات في داخل المجال الرأسمالي بين المراكز الإمبريالية، وبين شعوب وأمم التخوم التي تُناضل من أجل التحرّر.

وكان الهدف الأساسي لمبدأ "جدانوف" هو فرض التعايش السلمي، وتخفيف التوجّهات العدوانية للولايات المتحدة وحلفائها التابعين في أوروبا واليابان. وفي مقابل ذلك قبل الاتحاد السوفييني أنّ يُهدّئ من حماسه، وأن يمتنع عن التدخل في شئون المستعمرات التي كانت القوى الإمبريالية تعتبرها من شئونها الداخلية. بل إنّ حركات التحرّر أيامها

بما فيها الثورة الصينية، لم تحظ إلاّ بتأييدٍ محدود من الاتحاد السوفييني، وفرضت نفسها بجهودها الذاتية. وفرضَ نجاح هذه الحركات، وبالدرجة الأولى بالطبع، انتصار الثورة الصينية، تغيرًا في علاقات القوى الدولية. و لم تقدّر "موسكو" هذه التغييرات حق قدرها إلا بعد "باندونج"، حيث أدت مساعداتها للبلدان التي تناضل ضد الإمبريالية إلى كسر طوق العزلة حولها، وإلى تحولها إلى لاعبٍ رئيسي في الشئون العالمية. وهكذا يمكن القول دون مبالغة، إنّ التحولَ الرئيسي في النظام العالمي قد جرى بفضل هذه "الصحوة الأولى للجنوب"، والتي بدونها لا يمكن تقدير عملية ظهور القوى الجديدة "البازغة".

وقد تقبّلت الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية في ذلك الوقت تقرير "جدانوف" بلا تحفّظ. وفي المقابل، تعرض التقرير لمعارضة مباشرة من الأحزاب الشيوعية في آسيا والشرق الأوسط، وكانت معارضة مستترة في خطاب تلك المرحلة، حيث كانت تؤكّد "وحدة المعسكر الاشتراكي"، وتقف وراء الاتحاد السوفييتي. ولكن هذه المعارضة بدأت في الظهور مع تطور النّضال من أجل الاستقلال، وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية (عام 1949). وفيما أعلم، لم تجرِ كتابة تاريخ صياغة نظرية البدائل التي تبلورت في مؤتمر "باندونج" عام 1955، ثمّ في حركة عدم الانحياز ابتداءً من عام 1960 (وهي الحركة المسمّاة: آسيا وأفريقيا وكوبا). ويبقى هذا التاريخ مستترًا في أرشيفات بعض الأحزاب الشيوعية (في الصين والهند وإندونيسيا ومصر والعراق وإيران وغيرها).

ويمكنني على أية حال ذكر شهادتي الشخصية عن هذا التاريخ، فقد

كان من حسن حظّي أنّ شاركت في مجموعة للتأمل والتمحيص تضم بعض الشيوعيين المصريين والعراقيين والإيرانيين، وآخرين في عام 1950. ولم تكن قد بلغتنا أنباء الجدل الذي أثاره "تشو إن لاي" في الصين إلاّ بعد ذلك بمدة طويلة في عام 1963 عن طريق الرفيق "وانج" (الذي كان يمثل حلقة الاتصال مع هيئة تحرير مجلة "ريفوليسيون" [الثورة] التي كنت عضوًا بها). وكنا قد استمعنا إلى أصداء الجدل الهندي الذي أدّى فيما بعد إلى الانقسام الذي انتهى بقيام الحزب الشيوعي الماركسي، كما كنا قد علمنا أنّ الجدل قائم في داخل الحزبين الشيوعيين في إندونيسيا والفلبين بنفس الشأن.

ويقتضي الأمر كتابة هذا التاريخ حتّى يصحّح الفكرة الخاطئة بأنّ "باندونج" قد نتجت عن اختمار الفكرة في رؤوس بعض الزعماء الوطنيين (خاصة نهرو وسوكارنو، وبدرجة أقل عبد الناصر). فالحقيقة هي أنّها كانت نتيجة للنقد الراديكالي اليساري من جانب بعض الأحزاب الشيوعية. وقد انتهى تفكير هذه المجموعات إلى النتيجة التالية: إنّ النضال ضد الإمبريالية على الصّعيد العالمي يجمع القوى الاجتماعية والسياسية التي سيؤدّي انتصارها إلى فتح الطريق أمام التقدّم نحو الاشتراكية في العالم المعاصر.

وتركت هذه النتيجة الباب مفتوحًا أمام التساؤل: من الذي "سيقود" هذه المعارك ضد الإمبريالية؟ أو بعبارة أخرى: هل ستقودها البرجوازية (المسماة أيامها بالوطنية)، وبالتالي على الشيوعيين تأييدها، أو جبهة من

الطبقات الشعبية "يقودها" الشيوعيون لا البرجوازية (المعادية للوطنية بالفعل)؟، وبقيت الإجابة على هذا السؤال متراوحة، بل ملتبسة أحيانًا. وفي عام 1945 انتظمت الأحزاب الشيوعية المعنية وراء النتيجة التي توصل إليها "ستالين"، وهي أنَّ البرجوازية في جميع أنحاء العالم (في أوروبا المرتبطة بالولايات المتحدة، كما في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة – طبقًا للتعبير السائد أيامها) قد "ألقت بعلم الوطنية في الوحل" (طبقًا لتعبير "ستالين")، وأنّ الشيوعيين وحدهم هم القادرون على تجميع جبهة متّحدة من القوى التي ترفض الخضوع للنظام الأمريكي الإمبريالي/ الرأسمالي. وكانت هذه النتيجة متّفقة مع ما توصل إليه "ماو" في عام 1941، والتي لم نعرفها إلاّ بعد ترجمة كتابه "الديمقراطية الجديدة" إلى اللغات الأوروبية في عام 1952. وكان معنى هذه الأطروحة أنّ الطريق الطويل نحو الاشتراكية لأغلب شعوب العالم لا بدّ أنّ يمر عبر "ثورة وطنية ديمقراطية شعبية ضد الإقطاع، وضد الإمبريالية (بنص العبارات السائدة وقتها) تحت قيادة الشيوعيين". وكان ذلك يعني ضمنًا أنّ التقدم نحو الاشتراكية غير وارد في المناطق الأخرى بما فيها المراكز الإمبريالية، فلا يمكن توقّعها هناك إلاّ بعد أنّ توقع شعوب التخوم هزائم حاسمة بالإمبريالية.

وساهم انتصار الثورة الصينية في تأكيد هذه النتيجة. وبدأت الأحزاب الشيوعية في بلدان جنوب شرق آسيا، وخاصة في تايلاندا ومالبزيا والفلبين حروبًا تحررية مقتدية بالمثال الفيتنامي. وفي عام 1964، اقترح "تشي جيفارا" في إطار الروح نفسها قيام "فيتنام ثانية وثالثة ..".

وكانت الاقتراحات الطليعية بمبادرات "لشعوب آسيا وأفريقيا"

مستقلة ومعادية للاستعمار، التي قدمتها المجموعات الشيوعية المعنية مبكرًا، ودقيقة، وظهرت في برنامج "باندونج وعدم الانحياز"، والتي عبرت عنها في كتابي "صحوة الجنوب". وتركزت هذه المقترحات حول ضرورة استعادة السيطرة على عملية التراكم (أي التنمية المرتكزة على الذات، وفك الارتباط).

وما حدث هو أنّ هذه المقترحات قد جرى تبنيها، مع الكثير من التخفيف، في الأعوام 60/1955، من أغلبية الطبقات الحاكمة في القارتين، وفي الوقت ذاته، هُزمت جميع حروب التحرر الوطني في بلدان جنوب شرق آسيا (فيما عدا فيتنام بالطبع)، وماذا بعد؟ كانت النتيجة التي بدت منطقية هي أنّ "البرجوازية الوطنية" لم تستنفذ بعد كلّ طاقتها للنضال ضد الإمبريالية. وتوصّل الاتحاد السوفييتي هو أيضًا لذات النتيجة، وقرّر دعم جبهة عدم الانحياز في حين أعلن "الثالوث الإمبريالي" الحرب المفتوحة ضدها.

وهنا انقسم الشيوعيون في البلدان المعنية بين اتجاهين متعارضين، وقامت بينهما معارك عنيفة ملتبسة في كثيرٍ من الأحيان. فالبعض استنتج ضرورة "تأييد" السلطات القائمة التي تناضل ضد الإمبريالية مع اتخاذ المواقف "الانتقادية"، ودعّمت "موسكو" هذا التوجه باختراع نظرية "الطريق غير الرأسمالي". أما الآخرون فتمسّكوا بجوهر "النظرية الماوية" التي تقول بأن الطبقات الشعبية المستقلّة عن البرجوازية هي وحدها القادرة على السير في النضال ضد الإميريالية. ودعم الصراع بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد السوفييتي، الذي بدا منذ عام 1957، ثمّ ظهر

إلى العلن في عام 1960 هذا الاتجاه الثاني في صفوف الشيوعيين الآسيويين والأفريقيين. ولكن بعدما يقرب من خمسة عشر عامًا كان "باندونج" قد قارب على الاختفاء، دلالة على محدودية البرامج المعادية للإمبريالية "للبرجوازيات الوطنية". وهكذا تحققت الشروط لنجاح الهجمة المضادة للإمبريالية، وتحويل اقتصاديات الجنوب مرة أخرى للكومبرادورية، بل في الحالات الهشة إلى إعادتها للأوضاع الاستعمارية.

ولكن في تحوّل بدا كإنكار للرجوع إلى الأطروحة القائلة بأن "البرجوازيات الوطنية" قد تخلت تمامًا عن التطلعات الوطنية – حيث كانت مرحلة "باندونج" مجرد مرحلة عابرة في إطار الحرب الباردة – ها هي بعض بلدان الجنوب تفرض وجودها كبلدان "بازغة" في إطار ذات العولمة التي تسودها الإمبريالية. ويبقى السؤال "بازغة" بأي معنى؟ هل هي عبارة عن أسواق مفتوحة أمام احتكارات الثالوث في المراكز الإمبريالية، أم هي بازغة قادرة على فرض مراجعات جادة لشروط العولمة الإمبريالية؟ وهل ستتمكن من الحد من سلطات الاحتكارات في داخل هذه العولمة، وتوجيه التراكم نحو التنمية الوطنية لبلدانها؟ وهكذا يعود التساؤل حول المضمون الطبقي للسلطات الحاكمة في البلدان البازغة (وفي غيرها من بلدان التخوم) للأولوية على جدول الأعمال للنقاش الحتمي حول ما سيكون عليه – أو قد يكون – العالم "بعد الأزمة".

إن الأزمة المتأخرة للرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات المعممة المأمولة والمعولمة باتت مفتوحة. ولكن حتى قبل أن تدخل المرحلة الجديدة التي

أنتجها الانهيار الحالي في عام 2008، كانت الشعوب قد بدأت تنفض عنها حالة السبات التي زحفت تحتها بعد استنفاد زخم الموجة الأولى من نضالها لتحرير العمال والشعوب.

وتبدو أمريكا اللاتينية التي غابت عن مرحلة باندونج (رغم جهود كوبا وحركة القارات الثلاث (Tricontinental)) وقد حققت سبقًا ملحوظًا في هذا الاتجاه.

وتعود إلى جدول الأعمال، وإنما في ظروف مغايرة بشكل كبير، ذات الأسئلة التي كانت قائمة في أعوام الخمسينيات: فهل تستطيع الجنوب (بلدانه البازغة وغيرها) اتخاذ مبادرات استراتيجية مستقلة؟ وهل تستطيع القوى الشعبية فرض التحولات في السلطات الحاكمة التي تسمح دون غيرها بالتقدم الثابت في الاتجاه الصحيح؟ وهل يمكن إقامة الجسور التي تربط بين النضال الشعبي للجنوب ضد الإمبريالية وبين تقدم الوعي بحتمية الاشتراكية في الشمال؟ لا أستطيع أن أتقدم هنا بإجابات قطعية على هذه الأسئلة الصعبة التي لن يحسمها إلا النضال. وهنا لن نقلل من أهمية النقاش الذي يجب أن يخوضه المتفقون في الرأي كما المعارضون، والمقترحات التي قد تنتج عن هذا النقاش.

والنتائج التي توصّلت إليها مجموعات النقاش في الخمسينيات، قد عبرت عن التحدّي باستنتاجات لا تختلف كثيرًا عن تلك الصحيحة اليوم، ألا وهي: على شعوب التخوم أنّ تقوم ببناء اقتصادها الوطني بالاعتماد على الذات، مع فك الارتباط (مستندة إلى التجمّعات الإقليمية

وإلى الجنوب ككل)؛ وأنّها لا يمكن أنّ تحقق ذلك إلاّ في إطار التوجه نحو الاشتراكية؛ وأنّها في سبيل ذلك، عليها أنّ تتحرر من الوهم البديل وهو "اللحّاق" في إطار النظام الرأسمالي المعولم. وقد جسدت مرحلة "باندونج" اختيار الاستقلال في الحدود التي بيّنها تاريخ تلك الحقبة.

فهل سيكون الرّد أفضل اليوم مع قيام "الصحوة الثانية للجنوب"؟، وخصوصًا هل سيمكن هذه المرة تحقيق الالتقاء بين نضالات الشمال والجنوب؟

والواقع أنّ هذا الالتقاء كان مفتقدًا بشدة في مرحلة "باندونج"، فقد بقيت شعوب الشمال حينئذ سائرة وراء طبقاتها الحاكمة الإمبريالية. والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي لتلك الحقبة لم يكن ممكنًا دون الاستناد إلى "الريع الإمبريالي" الذي استفادت منه مجتمعات الشمال المرفّهة. وكان يُنظر إلى "باندونج" في تلك الأيام على أنّها مجرد حلقة في الحرب الباردة، بل ربّما إنّها من ألاعيب موسكو. أما أنّ البعد الحقيقي لهذه الموجة الأولى من حركات التحرر في آسيا وأفريقيا قد أقنعت موسكو بدعمها، فقد تعذّر فهمها.

ويبقى التحدّي كاملاً، وهو تأسيس الدولية المعادية للإمبريالية للعمّال والشعوب.

الدراسة السابعة

البلدان البازغة

الصعود القومي للبلدان البازغة في الجنوب في مواجهة تحديات العولمة المعاصرة

بين عامي 1500 و1900 كان الغربيون وحدهم هم الذين يشكلون أوضاع العالم الجديد للرأسمالية التاريخية، وكانت شعوب التخوم المقهورة تقاوم بالتأكيد، ولكنها تهزم في النهاية، وتضطر للتأقلم مع حالتها كتخوم مسودة. وفتح القرن العشرون بصحوة بلدان التخوم فصلاً جديداً في التاريخ، بدأ بثورة روسيا شبه التخومية في عام 1905، التي قادت إلى ثورة أكتوبر 1917، ثم الثورة الإيرانية في 1907، ثم المكسيكية (1910/1920)، ثم ثورة الصين في 1911 التي قادت إلى انتصار 1949، ثم جاءت النهضة العربية الإسلامية بحركة تركيا الفتاة، ثم الثورة المصرية في 1919، وتأسيس حزب "الكونجرس" في الهند، وكانت هذه جميعها المظاهر الأولى لهذه الصحوة. وقد جرت هذه الصحوة تحت راية الاشتراكية (في روسيا والصين وكوبا وفيتنام)، أو تحت راية التحرر الوطني المصحوب بدرجات متفاوتة من الإصلاحات الاجتماعية التقدمية.

وقد أعلنت حكومات وشعوب آسيا وأفريقيا في "باندونج" في عام 1955 رغبتها في إعادة صياغة النظام العالمي على أساس الاعتراف بحقوق الأمم المسودة حتى ذلك التاريخ. وكان هذا "الحق في التنمية" هو الأساس الذي قامت عليه العولمة متعددة الأقطاب المتفاوض عليها في تلك الحقبة، والمفروضة على الإمبريالية التي اضطرت للتأقلم مع هذه المتطلبات

الجديدة. والتصنيع الذي سار بنشاط في "مرحلة باندونج" لم يجرِ في ظل المنطق الإمبريالي، وإنما فرضه انتصار الشعوب.

وهذه الصحوة الأولى لشعوب التخوم فقدت الزخم لأسباب متعددة ومركبة تعود جزئيًا لتناقضاتها الداخلية، وكذلك لنجاح الإمبريالية في ابتداع أساليب حديدة، لفرض سيطرتها عن طريق التحكم في الاختراعات التكنولوجية، والسيطرة على الموارد الطبيعية للعالم، وكذلك السيطرة على النظام المالي المعولم، ونظم الاتصالات والمعلومات، واحتكارها لأسلحة الدمار الشامل. ولكن مرحلة سيطرة إمبريالية الثالوث المكوّن من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لم تطل، فقد تبعتها مرحلة من الفوضى والحروب والثورات. وفي هذا الإطار لا تستطيع إمبريالية الثالوث أنّ تفرض سيطرتها على الموجة الثانية لصحوة أمم التخوم إلا عن طريق السيطرة العسكرية على العالم.

إن تاريخ التوسع المعولم للرأسمالية التاريخية يتلخّص في عملية التراكم القائم على النهب المنظم لشعوب التخوم، ولمصلحة شعوب المركز. بدأت هذه العملية باستعمار الأمريكتين، وتجارة العبيد، ثمّ الاستعمار بكافّة صوره، وآخرها استعمار فلسطين الذي يجري حاليًا. ولم يقتصر التراكم على نهب الفلاحين وهم الغالبية العظمى للشعوب قديمًا، وإنّما خرّب القدرات الصناعية (الحرفية والصناعية) لبلدانٍ كانت أكثر ازدهارًا من أوروبا مثل الصين والهند، وغيرها.

كان الصراع بين المركز والتخوم باستمرار أحد المعطيات الأساسية في تطور تاريخ الرأسمالية التاريخية، ولهذا السبب كان الاتجاه العام لانتصار

شعوب التخوم في نضالها من أجل التحرر، مرتبطًا بالطعن في الرأسمالية ذاتها. ذلك أنّ "الريع الإمبريالي" المرتبط بتوسع الرأسمالية التاريخية ليس مصدرًا للأرباح المتزايدة للاحتكارات الرأسمالية وحسب، بل هو الأساس لإعادة إنتاج المجتمع في مجمله. ولذلك ليس من قبيل الصدفة أنّ التغيير الراديكالي للمجتمع ليس على بال جدول الأعمال في بلدان الشمال، في حين أنّ بلدان التخوم هي "منطقة العواصف" والثورات المتكررة التي تحتوي احتمالات النجاح.

المأزق الرأسمالي يبدو بوضوح كامل فيما يتعلّق بالقضية الزراعية

يقوم تطور الرأسمالية التاريخية على أساس الملكية الخاصة للأرض الزراعية، وإخضاعها لمتطلّبات السوق الرأسمالي، وبالتالي للتخلّص التدريجي المستمر من سكان الريف لمصلحة فئة ضئيلة من المزارعين الرأسماليين الذين يمثلون نسبةً ضئيلة من السكان (من 5 إلى 10 %)، ولكنّها قادرة على إنتاج الطعام الكافي للشعوب المعنية، بل وتصدير كميات كبيرة من الطعام الفائض. ولم ينجح هذا الحل الرأسمالي في أوروبا، إلاّ لأنه كان لديها صمام الأمان المتمثّل في الهجرة الواسعة إلى الأمريكتين الأمر الذي لا يتوفّر لبلدان التخوم حاليًا. وفضلاً عن ذلك، فبعكس الصناعات القديمة لا تستطيع الصناعات الحديثة أنّ تستوعب الأيدي العاملة الفائضة، نظرًا لأنّها تستخدم التكنولوجيات المتقدمة – وذلك شرط تنافسيتها.

والنظام الرأسمالي لا يستطيع إلا أنّ ينتج، ويعيد إنتاج "عالم مدن

التصنيع" الذي يقوم على التوسع الكامل في العمل الرخيص. أما في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، فقد وفر النظام الرأسمالي "موخراً" بمساعدة فرص الهجرة المتوفرة، بالإضافة إلى أرباح الإمبريالية، الحل الوسط بين رأس المال والعمل، والذي كان مثله الواضح بعد الحرب العالمية الثانية هو نظام "دولة الرفاهية". ولا تتوافر الشروط لمثل هذا الحل الوسط في بلدان التخوم اليوم، والنظام في هذه البلدان لا يجد قاعدته الاجتماعية إلا في الطبقات المتوسطة الجديدة التي تصير المستفيد الوحيد من التنمية على أساسه.

ولا شك أن صورة الحقائق السائدة اليوم لا تسمح بتصور الطعن في شرعية النظام الرأسمالي المعولم، فالطبقات الحاكمة في بلدان الجنوب بعد هزيمتها، قد قبلت بصفة عامة الانخراط في دورها "الكومبرادوري التابع"، أما الشعوب المرتبكة المشغولة بالسعي اليومي من أجل البقاء، فتبدو وقد قبلت هذا المصير، بل والأدهى، أنها تبدو أحياناً وقد تقبلت الأوهام التي تغرقها بها تلك الطبقات الحاكمة. ورغماً عن ذلك، فالطبقات الحاكمة في بلدان الجنوب المسماة بالبازغة قد اختارت بوضوح استراتيجية لا هي بالخضوع السلبي للقوى المسيطرة في النظام، ولا هي بالمعارضة الصريحة لها، بل هي استراتيجية التنمية النشطة والتي تبني عليها آمالها في التقدم السريع لبلادها.

ومع ذلك فبلدان الجنوب تلوذ بعضها على الأقل، تملك اليوم من الوسائل ما يسمح لها بمقاومة أساليب التحكم للمراكز الإمبريالية، فهذه المجتمعات قادرة على التنمية بجهودها الذاتية، دون الوقوع في شراك

التبعية، وهي تملك الإمكانيات لاستيعاب التكنولوجيا، بحيث تستطيع استخدامها بمفردها، وهي تستطيع أن تفرض على التمايز باستخدام مواردها الطبيعية، تحرمها من الاستخدام المفرط والمبذر للموارد الطبيعية، وهي تستطيع الخروج من إسار العولمة المالية، وهي تعارض من الآن احتكار الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، وهي تستطيع كذلك تطوير التبادلات جنوب/جنوب للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، بشكل لم يكن ممكنًا تصوره في عام 1955 حين كانت تلك البلدان تفتقر إلى الصناعة، وإلى القدرات التكنولوجية.

اليوم تتوافر فرص فك الارتباط ليشكل أمرًا عمليًا لم يكن متاحًا من قبل، فهل ستقوم تلك المجتمعات بذلك؟ ومن الذي سيقوم بذلك، "السلطات" الحاكمة القائمة؟ أم السلطات الشعبية بعد وصولها إلى السلطة؟ ربما ستقوم بذلك في المرحلة الأولى أنظمة انتقالية ذات طبيعة وطنية شعبية.

صعود الصين، هل يمثل طعنًا في شرعية النظام الإمبريالي؟

تحتل الصين في صفوف البلدان البازغة مكانًا متميزًا، لا فقط بسبب حجمها الكبير، وإنما أساسًا بفضل نجاحها في بناء صناعتها بشكل متكامل، وطريقتها الخاصة والفعالة، لمواجهة المشكلة الزراعية، والفضل في ذلك يعود إلى ثورتها الاشتراكية و"مبادئ الماوية". وتتميز العلاقة بين السلطة التي يمارسها جهاز الحزب (المتمسك باسم "الشيوعي")، والكتلة الاجتماعية التي يستند إليها (بصفة عامة الطبقات المتوسطة وهي المستفيد الأكبر من التطورات الجارية، ومعها الرأسماليون)، ومن جانب آخر

الطبقات الشعبية (العمال والفلاحون)، بالتفرد. وتحتمل هذه العلاقات المتميزة فرصة التحوّل إمّا في اتجاهٍ سلبي (وهو السّير صراحة في طريق إعادة الرأسمالية)، أو اتجاه إيجابيٍ (وهو تحقيق نوع من "الحل الوسط الاجتماعي" لصالح الطبقات الشعبية). والتحدّي الذي تواجهه القوى الاجتماعية لليسار واليمين المتواجهة هنا، هو الاختيار بين أشكال من المقرطة ذات التوجّه الاجتماعي التقدمي من جهة، أو أشكال المقرطة "التقليدية" التي ربّما تتوق إليها الطبقات المتوسطة (حتى إن لم يكن ذلك مؤكدًا).

ويدّعي الخطاب السائد أنّ آسيا في طريقها، لتخطي إرث التخلف و"اللحاق" بسابقيها في النظام الرأسمالي لا بفك الارتباط معه، وتؤيد ظواهر الأمور بهذه النظرة للمستقبل. وبهذا تفقد الرأسمالية طبيعتها الإمبريالية، على الأقل بالنسبة لجنوب وشرق آسيا. وطبقًا لهذا التطور يصير العالم منظمًا حول أربعة أقطاب هي "الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين"، أو حول سبعة أقطاب إذا أضفنا إليها "روسيا والهند والبرازيل".

ولكنّني أرى أنّ التحليل الذي يقوم عليه هذا الفكر قصير النظر، أولاً لأنّه لا يأخذ في الاعتبار السّياسات التي تعمل واشنطن على اتخاذها، لإفشال مشروع الصين. والقواعد العسكرية الأمريكية الدائمة في آسيا مُوجّهة أساسًا ضد الصين في نهاية المطاف. وإضافة لذلك، فحيث إنّ أوروبا لا زالت غير قادرة على تصور إمكانية الانسحاب من "الحلف الأطلنطي" الذي يربطها في ذيل الولايات المتحدة، وأنّ اليابان لأسبابٍ

مشابهة، أو لأسباب خاصة، تبقى تابعة لحاميها عبر المحيط الهادي، فإنّ الإمبريالية الجماعية للثالوث ليست بسبيلها للاختفاء.

وثانيًا لأن قياس "النجاح" بمجرّد معدل نمو الاقتصاد أمر مُضلّل، ولا يمكن الاعتداد بتتابعه لأكثر من سنوات معدودة، فإنّ استمرار النمو في آسيا يتوقّف على كثير من العوامل الداخلية والخارجية التي تتشابك بأشكال مختلفة، طبقًا للنماذج الإستراتيجية للتحديث التي تختارها الطبقات السائدة المحلّية من جهة، وردود فعل الخارج من جهة أخرى. ومتابعة هذه البلدان للنمو سيؤدي لازدياد حدة الصراع مع بلدان الثالوث الإمبريالي حول موارد الثروات الطبيعية التي تعمل هذه الأخيرة على احتكار حيازتها، فضلاً عن تأثيرها على التوازن الأيكولوجي للكوكب.

وينسب الخطاب السّائد نجاح الصين ما بعد الماوية إلى مزايا السوق، والانفتاح على الخارج لا غير، ومع ذلك فقد حقّقت الصين في خلال العقود الثلاثة للماوية (1950 – 1980) نموًا غير عادي يصل إلى ضعف ما حقّقته الهند، أو أي بلد كبير آخر في العالم الثالث. ورغم ذلك فما تحقّق في العقدين الأخيرين من القرن خارق للعادة، ولكنّه لم يكن ليتحقق في غياب الأسس الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي بُنيت في الفترة السابقة.

ولما كانت "إمبريالية الثالوث" مبنية على الوسائل الجديدة التي فصلناها أعلاه بدلاً من احتكار الصناعة، فإنّ هذه المزايا التي تحقّقها بلدان المركز الإمبريالي تُعمّق الاستقطاب على المستوى العالمي، بدلاً من أنّ تخفّفه. وبهذا الفهم فإنّ تعبير "البلدان البازغة" يدخل في باب الهزل الأيديولوجي،

فالأمر يتعلق ببلدان في سبيلها لبناء رأسمالية التخوم المستقبلية، بدلاً من "اللحاق". والصين ليست استثناء من هذه القاعدة، بل هي مجرد ورشة تشغيل من الباطن لمصلحة رأس المال، والمستهلكين في المراكز الإمبريالية!

[illegible]

[illegible] هل هي مرحلة في الطريق نحو الاشتراكية، أم طريق مختصر نحو الرأسمالية؟ [illegible]

[illegible]

لأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، مفتعلة.

[illegible]

وحشي للعمال يذكرنا بالقرن التاسع عشر، إلى جانب نكبة بيئية. وفي المقابل فإن النموذج الحقيقي للتنمية يجب أن يقوم على أساس إعطاء الأولوية لتوسيع السوق الداخلي لمصلحة الطبقات الشعبية، مع التركيز على تطوير إنتاج أدوات الإنتاج. والصراعات السياسية والاجتماعية في الصين يظهر فيها هذان الخطان. وضعف الكتلة المسيطرة ذات التوجه الرأسمالي في الصين هو مصدر المصاعب للإدارة السياسية للنظام.

"الصين بلد فقير، لا نرى فيه الكثير من الفقراء". والصين بلد يغذي 22% من سكان العالم مع أنه لا يملك سوى 6 % من الأرض القابلة للزراعة في الكوكب، وهذه هي المعجزة الحقيقية، ومحاولة إرجاع ذلك إلى عراقة الحضارة الصينية غير صحيح، رغم أنه صحيح أنه حتى إلى ما قبل الثورة الصناعية كانت الصين تمتلك بصفة عامة معدلات تكنولوجية أكثر تقدمًا من أية منطقة أخرى من العالم إلا أن وضعها قد تراجع خلال قرن ونصف القرن، مما أدى إلى حالة من البؤس الواسع النطاق، يماثل وضع بلدان التخوم التي دمرها التوسع الإمبريالي مثل الهند وغيرها. ويعود الفضل في التحسن الكبير في أوضاعها إلى ثورتها. وفي الوضع المقابل للصين من البلدان التي تأثرت بنتائج التوسع الرأسمالي العالمي أضع البرازيل، فهي "البلد الغني الذي لا يرى فيه المرء إلا الفقراء".

لقد دفعت الثورة الصينية بمجتمع هذه البلاد لتجاوز الحداثة، وهذا يظهر في جميع تصرفات مواطنيها الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن تاريخهم. وهذه الحداثة تفتقر التعصب في أننا لا نرى في الصين التعبير الثقافوي المتشنج" الذي نراه في البلدان الأخرى مثل البلدان الإسلامية، أو

الهند الهندوستانية، أو في أفريقيا جنوب الصحراء. والصينيون يعايشون العصر، ولا يجترّون ذلك الحنان لماضٍ أسطوريّ يعيدون خلقه كما يحدث في بلدان أخرى، وهم لا يعانون من مشاكل "الهوية". والحداثة التي انغمس فيها الصينيون تمثّل ورقة رابحة لضمان المستقبل، فالثورة والحداثة التي انغمس فيها الصينيون قد غيّرت الشعب الصيني أكثر من أيّ شعبٍ آخر. والطبقات الشعبية الصيّنية تثق في نفسها، وتعرف كيف تناضل، وأنّ النضال يحقّق المكاسب. وقد صارت المساواة قيمة أساسية للأيديولوجيا المشتركة للصينيين، وروحهم القتالية في المعارك النضالية تستحقّ الإعجاب. والسّلطة تعرف ذلك، وتحاول الحدّ منه عن طريق منع بلورة جبهات للنّضال تتجاوز المستوى الإقليمي (وذلك بمنع الطبقات الشعبية من تنظيم ذاتها بشكلٍ مستقل)، كما تلجأ لفنون "التحاور" والتلاعب، لتقلّل من مخاطر الصّراع الطبقي.

ومستقبل الصين يبقى مُعلقًا، فالمعركة من أجل الاشتراكية لم تنتصر، ولكنّها لم تضع بعد (حتى الآن ربما)، وفي رأيي أنّ هذا الضياع لا يتأكدّ إلا إذا تخلّى النظام الصيني عن حق جميع الفلاحين في الحصول على الأرض. وإلى أنّ يحدث ذلك، يمكن للصراع السياسي والاجتماعي أنّ يؤثر على سير التطور. وتعمل الطبقة السياسية الحاكمة على السيطرة على هذا الصراع بأساليبها البيروقراطية الدكتاتورية، وتتصوّر بعض فئات هذه الطبقة منع ظهور البرجوازية بهذه الأساليب عينها. ولكنّ البرجوازية والطبقات المتوسطة بصفة عامة لم تقرّر النضال من أجل الديمقراطية، وتقبل النموذج الأتوقراطي "على الطريقة الآسيوية" ببساطة، طالما

تسمح بإشباع شهيّتهم للاستهلاك. أما الطبقات الشعبية فتناضل من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فهل ستنجح في توحيد معاركها، واختراع أشكال للتنظيم الفاعل، وصياغة برنامج بديل إيجابي، وأن تحدّد محتوى الديمقراطية التي تخدم مصالحها وأساليبها؟

والبديل الوحيد القادر على ضمان استمرار تطور البلاد يجب أنّ يبنى على أساس إعطاء الأولوية، لتوسّع السوق الداخلي على أساس علاقات اجتماعية تقلّل للحد الأدنى عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية. وهذا يقتضي إخضاع العلاقات الخارجية لمتطلّبات هذا المنطق النافذ.

الهند، قوة عظمى؟

لقد تجاوزت الهند المليار من السكان، كما حقّقت معدلات للنمو تتجاوز المتوسطات العالمية، وبذلك اعتُبرت الهند من القوى الصاعدة في القرن الحادي والعشرين.

وينبع شكّي في صحة هذا التوقّع من أنّ الهند المستقلة لم تتصدّ للتحدّي الرئيسي الذي يواجهها، وهو التحويل الجذري للهياكل التي ورثتها عن الطريقة التي شكّلتها بها الرأسمالية الاستعمارية. لقد حوّل الاستعمار البريطاني الهند القديمة إلى بلد زراعي رأسمالي تابع. ولتحقيق هذا الهدف أقام البريطانيون أشكالاً من الملكية الخاصة للأرض الزراعية بما يحرم أغلبية الفلاّحين من هذه الملكية. وتحوّلت أغلبية الفلاحين إلى فلاحين فقراء يكادون لا يملكون أرضًا، وكان ثمن هذا الاختيار "للطريق

الرأسمالي" هو البؤس المدقع للأغلبية العظمى من الشعب الهندي. وحوّلت الهند المستقلّة، وعودها للفلاحين إلى إصلاح زراعي شكلي محدود الأثر. وقد اتخذ هذا الاختيار شكل "الثورة الخضراء" التي دعّمت أوضاع الطبقات الريفية المسيطرة. ومع ذلك، فعندما قامت السّلطات الشيوعية في "كيرالا" والبنغال الغربية بتجاوز هذا الإصلاح - بقدر ما سمح لها الدستور الهندي بذلك - كانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية غير قليلة، ودعّمت مواقف منفذي الإصلاح.

وفي الهند يدعم استمرار أيديولوجية نظام الطوائف هذا الإرث الاستعماري الذي يُعطل التقدّم، فطوائف "المنبوذين" (ويطلق عليهم اليوم "الداليت")، والمستوعَبون (وهم أبناء القبائل) يُكوّنون ربع عدد السكان (حوالي 250 مليونًا). وهم محرومون من جميع الحقوق، خاصة الحصول على الأرض الزراعية ممّا يجعلهم كتلة من "أشباه العبيد" الذين يتملّكهم "الآخرون". واستمرار هذه الظروف يدعم الأفكار، والتصرفات الرجعية لهؤلاء "الآخرين"، ويسمح باستخدام السّلطة لمصلحة الأقلّية من أصحاب النفوذ، الأمر الذي يضعف من فاعلية احتجاجات المستغَلين -الأغلبية- الذين يقفون بين الأقلية المستغِلة، والداليت المستعبدين.

وضعت حكومات حزب المؤتمر في الهند المستقلة برنامجًا وطنيًا ينسجم مع مقتضيات عصره الذي تميز بانتصارات حركات التحرّر الوطني في آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الاستعمار قد فرض سياسة القضاء على الصناعة الهندية - المتقدمة آنذاك - لمصلحة بريطانيا التي كانت في طريقها للتصنيع. وهكذا أعطت الهند المستقلّة الأولوية للتصنيع

الذي جرى بقدرٍ كبير من التخطيط المنظّم، على الأقل في خلال المراحل الأولى في عهد "نهرو"، حيث كانت تجمع بين رأس المال الخاص الكبير، ومشروعات القطاع العام التي طوّرت، لتملأ الفراغ الذي تركه الاستعمار للإسراع بالنمو، وتدعيم الصناعات الأساسية.

وهذه الاختلافات بين النموذج الهندي الوطني، والصيني الشيوعي تفسّر الاختلاف الواضح بين النتائج المحقّقة لكلٍ منهما. فمعدّل نمو الإنتاجِ الصناعي والزراعي في الهند استمرّ أقل من مثيله الصيني بكثير. وفضلاً عن ذلك، ففي حين صاحب النمو الصيني تحسنٌ واضح في مستوى معيشة مجموع الطبقات الشعبية، فإنّ ذلك لم يتحقّق في الهند، حيث كان المستفيد الوحيد هو الطبقات المتوسطة الجديدة التي توسّعت في خلال ثلاثة عقود لتصير 15 % من السكّان بدلاً من 5 % – أي أنّها لا زالت الأقلية. أمّا الأغلبية من الطبقات الشعبية، فتعاني من نفس درجة البؤس إن لم تكن قد زادت لدرجةٍ ما.

والهند، بعكس الصين، بلد متعدّد الأعراق، ولم تستطع بريطانيا فرض سيطرتها عليه إلاّ بفضل اللّعب على الخلافات بين الشعوب (والدول) الهندية. ويُحسب لحركة "التحرر الوطني" الهندية نجاحها في هذا المجال بشكلٍ لا مثيل له في العالم، فقد نجحت هذه الحركة في توحيد ما يقرب من عشر أمم كبيرة في "أمة" واحدة. ولا يهم هنا ما إذا كان وصف هذه الأمة بكلمة "بهارات" (ومن هنا المفهوم "بهاراتيا" الذي يمكن ترجمته إلى "الهندوية") مشكوك في صحته علميًا. فالهند بالفعل "أمة" تفرض حقيقتها على جميع مكوناتها، وحتّى اليوم يفرض هذا الانتماء المشترك

نفسه رغم تأكيد أية خصوصية محلّية (بما في ذلك اللّغوية). و لم تفشل حركة التحرر الوطني الهندية إلا في قضية واحدة وهي ضمّ مسلمي الهند في بناء الأمة الهندية الجديدة، فقد نجح الاستعمار البريطاني في تخريب المشروع الوطني الهندي بفصل جزء من مسلمي الهند، لتكوين دولة باكستان (التي انقسمت فيما بعد ليستقل نصفها الشرقي مكونًا بنجلاديش). ومع ذلك فمسلمو الهند (ويمثّلون 15 % من مجموع السكان) قد اندمجوا بشكل كامل، وصحيح في جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية للبلاد، ولا يقلّل من هذا أنّ يبدو أحيانًا أنّ هناك مشكلة إسلامية يستغلّها الثقافويون من الهندوس إن لم يكونوا هُم من يخلقها. ويعود النجاح في هذه القضية إلى الطبيعة العلمانية للدولة الهندية التي لم تنجح الموجة الثقافوية الهندوسية في المساس بها.

ولا شك أنّ هناك بعض المآخذ على هذه الصورة الإيجابية بشكل عام، فكبت مطالب السيخ (التي أدت لاغتيال إنديرا غاندي)، ومشكلة "كشمير" التي تبقى بلا حل، ترسم الحدود لقدرة النظام على حل المشاكل القومية بشكل سليم (حتى إذا وصفت بأوصاف مغايرة). ومع ذلك فقد أمكن وضع الحلول السليمة للمشاكل مع جميع أمم الشمال "الإندوآرية"، والجنوب "الدرافيدية"، وبذلك بنت سلطات "دلهي" الأسس المتينة للدولة الفيدرالية (مع أنّها في الحقيقة أكثر مركزية مما يوحي به الدستور).

وتثبت خبرة الهند المعاصرة التفوق الواضح للاختيار الديمقراطي على الإدارة الأوتوقراطية المدّعى بأنّها أكثر كفاءة، وذلك على الرغم من الحدود الواضحة، والطبيعة الطبقية للديمقراطية البرجوازية بصفة عامة،

وتطبيقاتها الواقعية في الهند بصفة خاصة. وكان هذا الاختيار الذي يُنسب لحركة التحرّر الوطني (حزب المؤتمر والشيوعيين) هو الوسيلة الوحيدة الفاعلة التي تسمح بإدارة المصالح الاجتماعية والإقليمية المتنوعة - حتّى إذا كان ذلك لصالح الطبقات المتميزة فقط - واكتساب التأييد الشعبي لمشروع الأقلية التي تتكوّن منها الكتلة المهيمنة.

وكان من الضروري أنّ يتداعى المشروع الوطني الشعبوي الهندي، كما حدث في بلدان أخرى، لنفس الحدود والتناقضات الداخلية الخاصّة بهذا المشروع. وهذا التداعي، وفقدان شرعية السلطة الذي صاحبه أعطى الفرصة لهجوم القوى الظلامية المسمَّاة "بالهندوتفا"، الذي يعني إعطاء الأولوية للانتماء للدين الهندوسي؛ لتحقيق "الهوية الحقيقية" لشعوب البلاد، وهو يتعارض مع مفهوم "البهاراتفا" الذي يعود لمفهوم الأمة. ومن المفهوم أنّ تأكيد الهندوية لا يمسّ الموروث الاستعماري في مجال ملكية الأرض الزراعية، ولا تراتبية نظام الطوائف بصفة خاصة. وبهذا المعنى فالأوهام الظلامية تخدم جيدًا السلطات "الكومبرادورية والإمبريالية". أما المميزات الخاصة التي تغرق فيها خطابها الذي يتجاوز مفهوم الوطنية بل حتّى الإمبريالية فهو خالٍ من المضمون، ويغذّي عودة ممارسات "الطائفية" (المعادية هنا للإسلام) التي سبق للسلطة الاستعمارية استخدامها لمواجهة التطلعات للتحرر الوطني التوحيدي الحداثي الديمقراطي العلماني.

ولكن هذا التراجع صحبه تجذير للصّراع الاجتماعي، كما يشهد بذلك هجوم الناكساليين، والمشاركة القوية للمنبوذين (الداليت) في النضال السياسي والاجتماعي. كما يشهد بذلك تأكيد تمسك الطبقات المتوسطة

بالديمقراطية والعلمانية، وهذا يفسر أنّ فقدان حزب المؤتمر لشرعيته تقريبًا لم يؤدِ "للانتصار الكامل" لليمين. ويعني بناء بديل اجتماعي تقدّمي بالضرورة، إعطاء إجابات مرضية على التحديات الأربعة التالية:

التحدّي الأول: إيجاد حلٍ جذري للقضية الريفية الهندية يقوم على حقّ الفلاحين في الحصول على الأرض بشكلٍ يقلّل من اوضاع اللامساواة بقدر الإمكان، وهذا بدوره يعني إلغاء نظام الطوائف والأيديولوجية التي تمنحه الشرعية. أو بعبارةٍ أخرى أنّ تحقق الهند ثورة لا تقل راديكالية عن ثورة الصين!

التحدّي الثاني: بناء وحدة جبهة العمل، بضم قطاعات الطبقات العاملة المستقرة منها والمهمّشة، وهذا تحدٍ مشترك بين جميع بلدان العالم المعاصر، وخاصة تلك المنتمية لتخوم النظام التي تأثرت بعملية الإفقار الخطيرة الجديدة (البطالة الواسعة، والتهميش، والتوسّع في القطاع غير الرسمي البائس).

التحدّي الثالث: المحافظة على وحدة شبه القارة الهندية، وتجديد أشكال الارتباط بين الشعوب التي تكون الأمة الهندية على أسس ديمقراطية أقوى. وإفشال إستراتيجيات الإمبريالية التي تعمل دائمًا على تجزئة "الدول الكبرى" التي تستطيع المقاومة أكثر بكثير من الدول الصغيرة.

التحدّي الرابع: تمحور اختيارات السياسة الدولية حول المحور الرئيسي، وهو إعادة بناء "جبهة شعوب الجنوب" (وبخاصة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا) في ظروف تختلف كثيرًا عن ظروف تكوين حركة عدم الانحياز في "مرحلة باندونغ" (1955 – 1979). وإعطاء الأولوية

الأولى في المرحلة الحالية، لهدف إفشال مشروع الولايات المتحدة للسيطرة العسكرية على العالم، وتعطيل المناورات السياسية لواشنطن، لمنع التقارب بين الهند والصين وروسيا.

والقوى السياسية والاجتماعية التي تُعرقل توجّه الهند في الاتجاهات المشار إليها أعلاه كبيرة، وهي تُكون "جبهة مهيمنة" تجمع ما يقرب من خُمس عدد السكان، وتضم خلف البرجوازية الصناعية الكبيرة، التجار، والماليين، وكبار الملّاك العقاريين، والكتلة الكبرى من الفلاحين الأغنياء والطبقات المتوسطة، وكبار البيروقراطيين والتكنوقراطيين. وهذه الكتلة التي تضم حوالي (200) مليونٍ من الهنود كانت المستفيد الوحيد من المشروع القومي كما جرى تنفيذه حتّى اليوم. ولا شك أنّه في اللّحظة الحالية حيث تنتصر اللبرالية المنفلتة، فإنّ هذه الكتلة تأخذ في التشقّق تحت تأثير توقف الحركية الاجتماعية التي تسمح بصعود الطبقات المتوسطة الدنيا المهدّدة بالإفقار، بل حتّى بالإملاق. وتسمح هذه الأوضاع لليسار بتطوير تاكتيكات تُضعف من تماسك هذه القوى الرجعية بصفة عامة، وبالأخص قيادتها الكومبرادورية التي تنقل تأثير سيطرة الإمبريالية المعولمة. ولكنّها في الوقت نفسه، تعطي الفرص لليمين في حالة تقاعس اليسار.

وهكذا تجد الأقلية التي تتكون منها هذه الكتلة نفسها في وضع لا يُسمح في الهند، بتكرار الحل الوسط العمل/رأس المال الذي قام على أساسه الاختيار الاجتماعي للغرب المتقدم. وإدارة تماسك هذه الكتلة المهيمنة عن طريق الديمقراطية السياسية كما تُمارس في الهند لا تخفّف من مضمونها الطبقي الرجعي، بل هي بالعكس تؤكدها. وفضلاً عن ذلك

فهذه الكتلة المهيمنة "مرتبطة" بمنطق العولمة الرأسمالية السائدة، وحتى اليوم لا تطعن في هذه العولمة أيٌ من القوى السياسية المختلفة التي تعبر عنها. وهكذا يمكن أنّ نفهم لماذا يبقى "المشروع الوطني الهندي" هشًا وعُرضة للفشل، وغير قادر على تحقيق الأهداف التي يضعها نصب عينيه، ألا وهو: جعل الهند "قوة رأسمالية حديثة وكبيرة".

وهذا الضعف تعبّر عنه المواقف الانتهازية الكثيرة للطبقة السياسية الهندية، والتي كثيرًا ما يتمّ الدفاع عنها على أنّها نوع من الواقعية السياسية قصيرة المدى. وفي مواجهة المشروع الأمريكي للسيطرة العسكرية على العالم، وتوجّهات الإمبريالية الجماعية للثالوث -رغم تململ بعض الشركاء- لم تستطع الطبقة السياسية الهندية أنّ تتصور الرد المناسب، أو أنّ توجّهه. وهذا الرد يعني بناء جبهة تجمع بين الهند والصين وروسيا، وهي جميعًا مُهدّدة بالتحول إلى الكومبرادورية تحت تأثير توسع الإمبريالية الجماعية الجديدة. وقادة الهند لا يعملون على تحقيق ذلك، حتّى عبر الإجراءات الحكومية المتشدّدة لهزيمة اليمين الهندوسي الكومبرادوري. وبالعكس فهم مُصرّون على إعطاء الأولوية لنزاعهم مع الصين، التي يعتبرونها عدوًا عسكريًا محتملاً، ومنافسًا اقتصاديًا خطيرًا في أسواق الرأسمالية العالمية. بل هم يعتقدون أنّه يمكنهم "استخدام" التقارب المحتمل مع الولايات المتحدة، لفرض نفسهم كأكبر حليفٍ لها في آسيا.

البرازيل وبقية البلدان "البازغة"

كذلك يختلف وضع البرازيل تمامًا عن وضع الصين، فهنا لم يجد أي من المشاكل الموروثة عن عهد الاستعمار أية بداية للحل، وخاصة المشكلة الزراعية الجوهرية. وسلطة الطبقات الحاكمة البرجوازية – وتضمّ الرأسماليين، والملاك العقاريين، والتكنوقراطيين في خدمتهم، وقطاعات الطبقات المتوسطة المستفيدة من التوسّع الاقتصادي – تُمارس بكل صلف. ولا يندهش أحد من وصف الإعلام الغربي الرئيس "لولا" بأنّه "رجل دولة نموذجي"، فإستراتيجيته – وهي الاختيار الرأسمالي اللبرالي الصريح، مع بعض إجراءات إعادة توزيع الثروة بهدف "التقليل من الفقر" (دون محاولة المساس بمصادر هذا الفقر) – هي بالضبط ما تنادي به القوى الذكية من القوى السياسية التي تعمل على المحافظة على سيطرة الاحتكارات الإمبريالية.

وتأتي بعد ذلك مجموعة من البلدان البازغة، أو المرشّحة لذلك –وتختلف من حالة لحالة– والتي تتميّز بنقطتي ضعف، وأعني بها بعض بلدان جنوب شرقٍ آسيا (خاصة تايلاندا وماليزيا)، وجنوب أفريقيا، وإيران، وتركيا. فهي من جهة ليست ذات حجم قاري، وذلك يحرمها من القدرة على "التفاوض" مع الثالوث الإمبريالي، بل بعضها مستبعد نهائيًا من ذلك (إيران). ومن جهة أخرى، فهي، مثل الهند والبرازيل، لم تمارس حلاً ولو جزئيًا لميراث المرحلة الاستعمارية السابقة، خاصة فيما يتعلّق بالمشكلة الزراعية. والسلطات الحاكمة في تلك البلدان لا تمتلك ما يكفي من المصداقية لدى طبقاتها الشعبية، وهي لذلك هشّة

وعُرضة للسقوط، ويمكن إذا لم تتعرض "لثورة منتصرة"، أنّ تتجه يسارًا إذا استطاعت الصّراعات الاجتماعية تجميع كتلة اجتماعية بديلة عن تلك التي يعتمد عليها النظام.

وهناك بلد آسيوي آخر في طريقه نحو البزوغ وهو "فيتنام" التي يدفع إرث الثورة فيها (القريب من الصين من كثير من الوجوه.بما فيها الإصلاح الزراعي الجذري) في اتجاهاتٍ تخدم مصالح الطبقات الشعبية أكثر من أي بلدٍ آخر.

وما حال بقية بلدان الجنوب؟

وهناك فئة أخرى من بلدان الجنوب المختلفة، ولكنّها متشابهة من حيث إنّها "غنية" من ناحية متوسط الدخل بالنسبة للفرد، ومن حيث إنّ دخلها ناشئ من استغلال بعض الموارد الطبيعية – خاصة البترول والغاز. وهذه البلدان تواجه تحديًا صعبًا، وهو الخروج من دائرة الارتباط مع العولمة الإمبريالية، المبني بالكامل تقريبًا على هذه "الثروة"، وتصنيع ذاتها، وبناء (أو إعادة بناء) زراعة غير موجودة بالفعل. وبعض هذه البلدان تستحيل تقريبًا أنّ تواجه هذا التحدّي بجهودها الذاتية وهي بلدان الخليج العربية، وليبيا، والجابون. أما "فنزويلا" فتنتمي لهذه المجموعة، ولكنّها قد اتخذت القرار بالتحرّر من ربقتها، وهي تواجه صعوبات كبيرة وواضحة في هذا السبيل، والإغراء بأن تلجأ إلى أنصاف الحلول باستخدام جزءٍ من ريع البترول، لتخفيف حدة الفقر كثيرًا. ولكن هناك رغبة واضحة في القيام بأكثر من ذلك، ولكنّها تصطدم، كما يحدث في جميع بلدان

هذه المجموعة، بطبقات مسيطرة اقتصاديًا تتميز بثقافتها الكومبرادورية، وبالتالي شديدة الرجعية.

أما بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، بما فيها روسيا، فيعمل "الثالوث" على ضمها إلى بلدان التخوم مثلها مثل بلدان أوروبا الشرقية التي صارت كنوع من "أمريكا اللاتينية بالنسبة لأوروبا الغربية"، وخاصة ألمانيا. ولكنّ روسيا في إمكانها أنّ تقاوم بنجاح الوقوع في هذا المصير، ومعها ربما أوكرانيا وبلدان القوقاز ووسط آسيا. ولكنّها لن تتمكّن من ذلك إذا لم تتجاوز آفاق المشروع "الرأسمالي الوطني"، لتتبنّى مشروعًا اجتماعيًا غير مرتبط، ذا اتجاه اشتراكي.

وهزيمة المكسيك اليوم كاملة، ولكن ليس بالضرورة نهائية، وهي بفضل "النافتا" (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) صارت ولاية خارجية للولايات المتحدة، التي تخضع لها طبقتها الحاكمة دون تحفّظ. ولن تتمكّن "المكسيك" من الخروج من هذه الحمأة، إلاّ إذا استعادت تقاليد ثورتها المجيدة التي بدأت في عام 1910، والتي نأمل أنّ تعود بفضل كفاح "الزاباتيين الجُدد".

أمّا "الأرجنتين" فستبقى "عصية على الحكم"، فهذا البلد يدفع ثمنًا كبيرًا "لتقدمه" منذ قرن من الزمان، والذي وضعه على رأس بلدان التخوم التي اغتنت بفضل ارتباطها بالنظام الرأسمالي الإمبريالي حينئذ. وقد ورثت البيرونية هذه الأوهام، وحاولت استمرار هذه الأوضاع بعملية تصنيع متعجّلة، ولكنّها فشلت؛ لأنها لم تحقّق الشروط اللازمة لمنع إعادة ربط نظامها الحديث بالنظام العالمي الذي لا زال يسيطر على تلك البلاد.

أما بلدان الجنوب التي "استبعدت" بالكامل من مزايا الارتباط بالتطور الرأسمالي/الإمبريالي، فتكون مجموعة أخرى تواجهها تحديات ذات طبيعة مختلفة. وفي هذه المجموعة نجد أغلب بلدان أفريقيا، والعالمين العربي والإسلامي، والإمبريالية لا تهتمّ بالنسبة لهذه البلدان إلاّ من ناحية مواردها الطبيعية (الأرض الزراعية التي تطمع فيها الصناعات الزراعية، والبترول، والثروات المعدنية)، والمهم هو أنّ التدخّلات الإمبريالية في هذه البلدان تتّسم عادة بالقسوة الزائدة. والفرق بين هذا الجنوب المهمّش، وبين البلدان البازغة هو أنّه في حين أنّ الطبقة الحاكمة في هذه الأخيرة لها مشروع وطني – حتّى وإن كان وطنيًا برجوازيًا – فإنّ الطبقة الحاكمة في الأولى ليس لها أيّ مشروع وطني، سوى التأقلم يومًا بيوم مع إملاءات العولمة.

وتتميز صورة العالم المعاصر بالنجاحات المتحقّقة في أمريكا اللاتينية أكثر من أيّ مكانٍ آخر. ولهذه النجاحات – رغم تعرضها للتراجع – دافعان، فمن جهةٍ هي نتيجة للشعور الكاسح بضرورة تحرّر المنطقة من التبعية الكاملة للولايات المتحدة التي تؤكّدها باستمرار مواقف هذه الأخيرة من "مبدأ مونرو" (1823) وحتى أيامنا، ومن جهة أخرى، ظهور حركات شعبية قوية بدونها لم تكن هذه النجاحات ممكنة.

البديل: نحو موجة جديدة من المبادرات المستقلّة للجنوب

يجب أنّ نأخذ في الاعتبار عند تحليل هذا التحدّي العناصر الثلاثة التي تُكوّن الواقع، وهي: الشعوب، والأمم، والدول.

من الممكن تكوين كتلة مهيمنة تضمّ الطبقات المختلفة المستغلَّة، والمسودة بديلة عن تلك التي تسمح بإعادة إنتاج نظام سيطرة الرأسمالية الإمبريالية، وهي الكتلة المهيمنة الكومبرادورية والدولة التابعة في خدمتها.

وعندما نتحدث عن الأمم، فهذا يشير إلى أنّ السيطرة الإمبريالية تنفي كرامة "الأمم" كما صاغها تاريخ مجتمعات التخوم، فهي تدمّر بشكل منظّم المكونات التي تسبغ عليها أصالتها لمصلحة عملية تَشبُّه سطحي بالغرب غير ذات قيمة. وفي هذه الحالة يكون تحرّر الشعوب أمرًا لا ينفصم عن تحرر الأمم التي تضمها. وعندما نقول: "الأمم تريد التحرر" فهذا يكون بمعنى تكامل هذا التحرر مع تحرر الشعوب، وليس في تناقض معه، وهذا يعني أنّ التحرر لا يؤدّي لإعادة الماضي (أي وهم الماضوية الثقافوية)، بل اختراع المستقبل عبر التحول الجذري للإرث التاريخي، بدلاً من استيراد "حداثة" اصطناعية كاذبة.

والإشارة للدولة مبنية على الاعتراف الضروري باستقلال السلطة الجزئي في علاقاتها مع الكتلة المهيمنة التي تمنحها الشرعية، حتّى إذا كانت هذه الأخيرة وطنية شعبية. والدافع لذلك ليس فقط حماية المكاسب الشعبية الوطنية من العدوان المستمر للإمبريالية المسيطرة على المستوى العالمي، وإنما كذلك، وربّما بالأكثر، لأنّ "التقدم على الطريق الطويل" يقتضي بدوره تنمية القُوى المنتجة، أي تحقيق ما تحرّمه الإمبريالية على بلدان التخوم المعنية، أو بعبارة أخرى، إلغاء ميراث الاستقطاب العالمي المرتبط بالتوسّع العالمي للرأسمالية التاريخية. وهذا البرنامج ليس مرادفًا

"للحاق" بتقليد نماذج رأسمالية المركز، وهو أمر مستحيل، بل غير مرغوب فيه. وهو يفرض فهمًا جديدًا لمفهوم "التحديث/ التصنيع" مبني على المشاركة الفعّالة للطبقات الشعبية في تحقيقه، وفي الاستفادة الفورية منه في كلّ مرحلةٍ من تطوره.

والقول: "الدول تريد الاستقلال" يجب أنّ يُفهم كهدفٍ مُزدوج، وهو: الاستقلال (الكامل) عن الطبقات الشعبية، وكذلك الاستقلال عن ضغوط النظام الرأسمالي العالمي. و"البرجوازية" (وبشكلٍ أوسع الطبقة الحاكمة في مراكز الدولة، ولها دائمًا توجّهات برجوازية) هي في الوقت ذاته وطنية وكومبرادورية، فإذا ما سمحت لها الظروف بتوسيع هامش الاستقلال عن الإمبريالية المسيطرة، اختارت طريق "الدفاع عن المصالح الوطنية"، أمّا إذا لم تسمح بهذا الهامش، اندمجت في التبعية الكومبرادورية لما تفرضه الإمبريالية. و"الطبقة الحاكمة الجديدة" (أو المجموعة الحاكمة) تبقى ذات موقف ملتبس، حتّى إذا كانت مرتكزة على كتلة شعبية؛ وذلك لما لها من توجّه برجوازي جزئي على الأقل.

والربط الصحيح بين هذه العناصر الثلاثة للواقع يضمن نجاح التقدم على الطريق الطويل للتحرّر، وهذا يعني تدعيم الطبيعة التكاملية بين مكاسب الشعب، وتحرّر الأمة، ومنجزات سلطة الدولة. أما إذا سُمح للتناقضات بين القوى الشعبية والدولة أنّ تنمو وتتضخّم، فستتعرض المكاسب الشعبية للضياع.

ولما كانت لا الشعوب، ولا الأمم، ولا الدول في بلدان التخوم مُرتاحة في ظل النظام الإمبريالي، فإنّ الجنوب هو "منطقة الزوابع"، أي منطقة

الهبات، والانتفاضات الدائمة. والتاريخ المعاصر هو بصفةٍ خاصة تاريخ هذه الهبات، والمبادرات المستقلة (بمعنى المستقلّة عن التوجهات السائدة على مستوى النظام الرأسمالي الإمبريالي القائم) للشعوب والأمم والدول في التخوم. وهذه المبادرات -رغم محدوديتها وتناقضاتها- هي التي شكّلت التحولات الأكثر حسمًا في العالم المعاصر، وذلك بأكثر بكثير من تأثير التقدّم في قوى الإنتاج في مراكز النظام، والتأقلم الاجتماعي السهل نسبيًا الذي واكبه فيها.

وهكذا يكون التراجع الطويل للرأسمالية/االإمبريالية التي عفا عليها الزمن، والانتقال الطويل نحو الاشتراكية هما القطبان المتعارضان للتحدّي. والتراجع في حد ذاته لا يحقّق تقدمًا على طريق الاشتراكية، وبالعكس، فإنّ منطق إجابات رأس المال على هذا التحدّي تقود إلى المنحدر المنزلق إلى البربرية، أي إلى الأبارتهيد على المستوى العالمي. ومع ذلك، فهذا التراجع يخلق في الوقت ذاته ظروفًا ملائمة للسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

كيف يتداخل هذان المستقبلان الممكنان؟ العالم الآخر الجاري بناؤه غير واضح، فهو يحمل في طياته الأسوأ والأفضل، وكلاهما ممكن (إذ ليس هناك قانون يتحكم في التاريخ قبل حدوثه بالفعل). لقد حدثت موجة أولى من مبادرات شعوب، وأمم ودول التخوم في القرن العشرين، وحتى عام 1980، وهناك موجة ثانية من هذه المبادرات قد بدأت بالفعل. فهناك بلدان قد بزغت، وأخرى تقاوم شعوبها الأساليب التي تحاول بها "الإمبريالية الجماعية للثالوث" تكريس سيطرتها؛ والتدخّلات

العسكرية لواشنطن وحلفائها التابعين في حلف الأطلنطي تتعرض للفشل؛ وينهار النظام المالي المعولم، وتقوم مقامه بالتدريج أنظمة إقليمية مستقلّة ذاتيًا؛ ويبدأ احتكار التكنولوجيا من جانب الاحتكارات في التصدع؛ وتبدأ عملية استعادة السيطرة على الموارد الطبيعية؛ وقد نجحت بعض المنظّمات الشعبية، وأحزاب اليسار الراديكالي المناضلة في إفشال البرامج الليبرالية، أو هي في طريقها لذلك. وهذه المبادرات جميعها، وهي أساسًا معادية للإمبريالية، تملك في طياتها احتمال السير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

ملحق رقم (1)

مزيد من الحوار مع "فيصل دراج"

أشكر "فيصل دراج" على تقديم كتابي المعنون "نقد الخطاب العربي الراهن"، وتلخيص جوهر أطروحاتي في عددٍ محدود من الصفحات تلخيصًا صحيحًا ودقيقًا. وذلك ما لم أكن أنا قادر على إنجازه!، بل أضاف "فيصل" إلى تلخيصه طرحًا لعددٍ من التساؤلات المعنية تمامًا وذات أهميةٍ قصوى، تخص مستقبل الرأسمالية وقضية القومية (العربية)، ثمّ قضية الإسلام السياسي وفي هذه الصفحات القليلة لن أهرب من هذه التساؤلات التي تلاقي في واقع الأمر تلك التساؤلات، بالتحديد التي أطرحها أنا أيضًا. علمًا بأنّ الكتاب المذكور لم يأت بالإجابة عليها، بل أكتفي بعرض مكونات الخطاب العربي الراهن، ودون أنّ أتفادى الصعوبة بذكر كتابات أخرى منّي قدّمت إلى حدٍ ما خطوات أولى في محاولة الإجابة. أودّ هنا أنّ أقدم جوهر المنهج الذي اقترحه للدفع في مواجهة التحدّي الذي تمثله هذه التساؤلات.

أولاً: عن مستقبل الرأسمالية

يطرح "فيصل" بهذا الصدد سؤالين هما:

أولاً: ما هي الحركات (السياسية والاجتماعية) القادرة على إسقاط خيار الرأسمالية؟

ثم ثانيًا: في غياب وجود مثل هذه الحركات- ألا يمكن اعتبار الأزمات الحالية أزمة من أزمات غيرها استطاعت الرأسمالية التغلّب عليها، وتجديد شروط أتاحت تواصلها في النّمو؟

وبالفعل لن تكون الدعوة إلى "الاشتراكية" قادرة على تجاوز حدود "النبرة التبشيرية". كما يكتبه "فيصل"- طالما لم تقدّم إجابات مقنعة على السؤالين المذكورين.

لست أنا من أهل التبشير، على الإطلاق. فلم أكتب أبدًا أنّ "الاشتراكية" اللازمة (أو على الأقل التقدّم في سبيلها) هو الوحيد الممكن، بل لم أقل إنّ احتماله أقوى من الاحتمال المضاد، ألا وهو أنّ النظام يجد حلاً لأزمته دون تجاوز تحكّم جوهر المنطق الذي يحكمه، أي مبادئ الرأسمالية.

فقد ذكرت بهذا الصّدد جملة كتبها "ماركس"، وكرّر إثبات صحتها على ضوء

تأملاته حول مسيرة التاريخ، وهي جملة تقول إنّ للتناقضات الصاعدة التي يتسّم بها نظام ("نمط إنتاج") قد شاخ، ودخل مرحلة أفوله مخرجان اثنان. فإما أنّ الصراع الاجتماعي الصاعد هو الآخر يؤدّي إلى تغلب القوى الاجتماعية التقدمية التي تدعو إلى إقامة نظام جديد أكثر تطورًا وملائمًا مع مقتضيات العصر، وهزيمة القوى المحافظة الحاكمة، وإما أنّ هذا الصراع يضفي إلى تدمير الطرفين أي إفلاس المجتمع عن أنّ يجد حلاً للتحدّي. واضفت أنا إلى هذه الجملة التي علقت أهمية كبرى عليها أنّ "التاريخ مليء بجثث المجتمعات التي لم تجد حلاً مناسبًا في تجاوز تناقضاتها، واختراع مستقبل ملائم". بل ألقيت إلى هذه الأمثلة "للفشل التاريخي" نعتًا هو "الانتحار الجماعي".

على أنّ "الماركسيات التاريخية" امتنعت بالفعل عن ذكر هذه الجملة "لماركس"، وأحلّت محلّها تأكيدًا شبه مطلق يقول إنّ "الاشتراكية" أصبحت أمرًا "سوف يتحقّق إنجازه بالضرورة". أي بمعني آخر عوضّت هذه الماركسيات التاريخية منهج الجدلية بمنهج ميكانيكي خطي. لعلّه كان السبب هو الخوف من أنّ ذكر "خطر الفشل" من شأنه أنّ يفُقد الجماهير الأمل في الانتصار. بيد أيضًا أنّ الخطر أصبح في الظروف الراهنة أكثر خطورة مما كان الأمر عليه في المراحل السابقة للتاريخ. فأصبحت الرأسمالية نظامًا عالميًا، وهو أول نظام له هذا الطابع – وبالتالي فإنّ "فشل" تجاوز حدود الرأسمالية يعني صعود تناقضاتها حتّى أصبحت بدورها مُدمرّة للحضارة الإنسانية بأجمعها– ولم أخف احتمال هذا النوع من الانتحار الجماعي، بل أوضحت وعييّ بهذا الخطر.

نعم، تستطيع الرأسمالية أنّ "تتجاوز" أزمتها الراهنة. ولكن ما هو الثمن؟ لقد أوضحت في كتابي عن "الأزمة" أنّ الرأسمالية دخلت مرحلة الأفول منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما انتقلت إلى "مرحلة الاحتكارات"، فدخلت في أزمتها الطويلة العميقة الأولى، انطلاقًا من الربع الأخير للقرن التاسع عشر. ثمّ تجاوزت هذه الأزمة، التي كان "لينين". قد اعتقد أنّها سوف تكون "الأولى والأخيرة"، تفاؤلاً منه! ولكن الرآسمالية تجاوزت هذه الأزمة عبر حربين عالميتين وثورتين كبيرتين (الروسية الصينية)، وانتصار حركات التحرر في آسيا وأفريقيا (الموجة الأولى من صحوة الجنوب) ثمّ التكيف إلى ما فرضته هذه التغيرات في موازين القوى. ثمّ بعد ذلك أقيم نظام رأسمالي

جديد أثبتت الأمور أنّ له طابع تدميري أقوى عمّا كان الأمر عليه سابقًا، كما اكتشفه مفكرو التيار الأيكولوجي الحديث.

ثمّ بذلت أنا بعض المجهود، لتصور ما ستكون رأسمالية متجدّدة إذا استطاعت أنّ تتجاوز أزمتها الراهنة. وبدا لي أنّها لابدّ أنّ تكون أكثر تدميرية مما يمكن تصوّره بالنسبة إلى مستقبل الكوكب، وإلى مستقبل شعوب الجنوب (إذ إنّ هذا الانتصار للرأسمالية ستصاحبه إقامة نظام "ابرتهيد" على صعيدٍ عالمي)، وإلى مستقبل الديمقراطية نفسها في المراكز الثرية.

فأمام مثل هذا الخطر أعتقد أنّ الإنسان الواعي لا يمكن له أنّ يمتنع عن العمل. أقصد أنّ النضال من أجل البديل الإنساني الوحيد الصحيح -وهو الاشتراكية- لابدّ أنّ يفرض نفسه عليه. علمًا بأنّ الاشتراكية المطلوبة بصفتها مرحلة أعلى في تطور الحضارة الإنسانية لن تكون ناتج "وصفة" معلومة عناصرها مسبقًا، بل ناتج الصراع من أجل التقدّم في سبيله، أي بمعنىً آخر ناتج قدرة الإنسانية على الإبداع، واختراع الجديد.

والآن نستطيع أنّ نطرح السؤال التالي منطقيًا عمّا هي القوى الاجتماعية التي يمكن أنّ تشارك في دفع الإجابة الاشتراكية للتحدّي، وعمّا إذا تواجد ما يشير إلى احتمال تبلورها في ساحة العمل.

والقضية التي نحن بصددها هنا هي قضية "الفاعل الاجتماعي" بمعنى القوى الاجتماعية التي تسعى إلى أنّ تفعل بوعي من أجل تغيير العالم، الأمر الذي يتطلب اهتمامها بتقديم مخطط إجرائي قائم على مجادلة تسعى إلى أنّ تكون علمية، على خلاف القوى التي تعمل في إطار نظامٍ معين، وتكتفي بالتكيف له.

فالأولى هي القُوى لذاتها (ومنها بصفة أساسية، الطبقة) بينما الثانية هي القُوى في ذاتها (الطبقة) علمًا بأنّ لهذه القُوى الثانية (في ذاتها) وجود موضوعي، ويمكن تعريفها وتحديد حدودها، ولكن ينقصها الإرادة المعلنة والواعية بقدرتها على أنّ تصبح فاعلاً تاريخيًا يقود التغير في الاتجاه المطلوب.

وقد اقترحت (استلهامًا بما كتبه ما وفي الموضوع) في تناول هذه القضية الخوض في البحث من زوايا ثلاثة يتّسم بها تكوين الواقع الاجتماعي، وهي الزاوية الطبقية والزاوية القومية، وزاوية نظام السلطة.

البعد الطبقي

لا ينكر أحد وجود طبقات بالمعنى الموضوعي، والدقيق للمصطلح أي مجموعات متجانسة من حيث علاقاتها مع مجموعاتٍ أخرى في نظام الإنتاج.

أين إذن المشكلة؟ هناك صورة مبسّطة للماركسية قدّمت أطروحة تقول إنّ الرأسمالية في توسّعها تنتج استقطابًا بين طبقتين، إحداهما مكونة من بائعي قوةِ عملها (البروليتاريا) والأخرى مكونة من أصحاب رأس المال (البرجوازية) الذين يوظّفون، ويستغلّون هذه القوى. واكتفت "الماركسية" الدارجة بهذا القول المبدئي.

وقد تنتج المشكلة، بالتحديد من هذا التبسيط والقصور. فالرأسمالية في توسيعها تسعى بالفعل إلى إخضاع قوى العمل لمخطط رأس المال، ولكنّها تجعل ذلك على أشكالٍ مختلفة من الوسائل الفاعلة في إنجاز هذا الإخضاع المطلوب. فهناك الشّكل الصريحُ الذي يحكم علاقة العامل الأجير مع صاحب المعمل، وهناك أشكال أخرى غير صريحة هي الأخرى تنتج استخراجًا فائضًا من عمل المنتج. فلم يعدِ الفلاح الصغير الذي يملك قطعة الأرض التي يفلحها، وأداوات إنتاجه منتجًا مستقلاً.. فهو خاضع من جانب للشركات الاحتكارية التي توردە بالأسمدة، والبذور، والكيماويات، والقروض المصرفية التي يحتاج إليها من أجل شراء هذه الواردات، وخاضع من الجانب الآخر لمن يشتري، ويسوّق إنتاجه وهي أصبحت شركات احتكارية كبرى أيضًا.

وقد توصّلتُ في بحثي عن تطوّر الرأسمالية إلى نتيجة أضفى لها أهمية كبرى ألا وهي أنّ نظام الاحتكارات المعمّمة الذي تبلور خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد ألغى تمامًا الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتّع به صغار المنتجين قبل ذلك. فألقيت على هذا التطور نعتًا محددًا وهو "تعميم البروليتاريا" من خلال أشكال متباينة غير متجانسة. وقد أشرت إلى هذا المنهج التحليلي في الفصل الأخير لكتابي المعنيّ هنا (فصل "ضبط المفاهيم").

وما معنى هذه الملاحظات بالنسبة إلى موضوعنا، وهو قضية تبلور العامل التايخي؟

أقول هنا إنّ هذا التطور يخلق شروطًا مناسبة في تكوين فعّال لفاعل تاريخيّ يسعى إلى الخروج من منطق الرأسمالية على شرط أنّ تُقام جبهة تجمع طبقات: متباينة، وأن يعترف، أنّها تشارك في بعض المصالح، وتختلف في أخرى. الأمر الذي يقتضي بدوره إبداع مخطّط يعترف بهذا التنوّع، وكذلك اختراع وأشكال تنيظمية تتيح التفاوض بينها على سبيل المثال أشكال مؤسساتية تجمع من جانب نقابات عمّالية (صحيحة)، ومنظّمات أهلية تتحدّث باسم القطاعات غير "الرسمية"، والمستهلكين. ومن الجانب الآخر المنتجين الزراعيين ونقابات (أو جمعيات) تمثّلهم بالفعل، للتفاوض من أجل تحديد أسعار عادلة. وقد بدأ العمل في هذا الاتجاه وبهذا الأسلوب– إلى حد ما– في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وأنتج نتائج باينة– ولكن للأسف هذا لم يحدثً إلى الآن في العالم العربى، ربّما بسبب الوهم "بالحلّ الإسلامي". فقول "ماو" إنّ تكوين كتلةٍ تاريخية معادية للاستعمار، وللرأسمالية التابعة أمر ممكن في بلدان الجنوب هو قولٌ صحيح من حيث المبدأ.

ثم لابدّ من النظر في الجانب "القومي" – أو بمعنى أوسع الوطنى– الذي يشمل بالنسبة إلينا "الوطنية القطرية، والوطنية القومية. وسوف أرجع إلى هذا الموضوع في فقرات تالية.

قضية السّلطة

وعند تناوله قضية السّلطة قال "ماو"– بالنسبة إلى التحدّي الذي تواجهه نظم السلطة في تخوم النظام العالمي الرأسمالى الإمبريالي – "إنّ السلطة تسعى إلى الاستقلال".

ومعنى هذا القول المركّز هو– في قراءتي– رفع التمييز المطلق بين "البرجوزاية الوطنية"، و"البورجوازية الكومبرادورية" ("التابعة") بصفتهما قسمين مميزين للبورجوازية، فنظام الحكم يميل إلى أنّ يكون "بورجازيًا" بمعنى أنّه يسعى إلى أنّ يكون ناجحًا في جمع السلطة والثروة، كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية المتقدّمة.

وإذا أتاحت الظروف بعض التقدّم في إطار الانتماء إلى المنظومة الرأسمالية العالمية، أي بمعنىً آخر إذا فتحت هذه الظروف مجالاً للتحرّك- فإنّ "البورجوازية" الحاكمة تتخذ مواقف "وطنية" في مواجهة الطرف الإمبريالى السّائد عالميًا. أمّا إذا أصبحت هذه الظروف غير ملائمة، فإنّ نفس "البورجوازية" تقبل التكيّف والخضوع، فتصير "كومبرادورية".

أضفي أهمية قصوى لهذا الفهم لواقع "نظم الحكم البورجوازي"، وذلك لأنّ الماركسيات العربية لم تدرك هذا الطابع المزدوج، والملتبس للبورجوازية المحلية، فبذلت مجهودًا عقيمًا في البحث عن محدّدات التمييز بين قطاعات البورجوازية الوطنية من جانب، وقطاعها التابع من الجانب الآخر.

وخلاصة القول في هذه القضية هو أنّ انعاش "يسار صحيح جديد قادر على مواجهة التحدّي" يقتضى برنامجًا سياسيًا متكاملاً يجمع القوى الشعبية (لتحالف الطبقات العاملة ضحايا النظام) والميول الوطنية، وممارسات نظام السلطة. ولن يكون ذلك دون تناقضات؛ على أنّ تناول مواجهة هذه التناقضات بالأسلوب المناسب الذي يسعى إلى التخفيف من شدّتها أمر ضروري. وفي غياب ذلك يكون إنعاش يسار صحيح مستحيلاً وعقيمًا.

وقد أثبتت تجارب متباينة حديثة في أمريكا اللاتينية، وفي نيبال وفي ظروف أخرى مختلفة تمامًا تخصّ بعض البلدان الصّاعدة مثل الصين وفيتنام- فعالية هذا المنهج في العمل. أو على الأقل أنتجت ما يبدو البدء- والبدء فقط- في هذا السبيل. علمًا بأنّ الوطن العربي غائب تمامًا في هذه الصورة لتجديد اليسار.

ثانيًا: قضية القومية

أبدأ بالسّؤال الفرعي: لماذا اخترت نموذج "شمس الدين الكيلاني" في نقاشى لقضية القومية، وهو كاتب ثانوي، بينما تجاهلت كبار مفكري الفكر القومي مثل "إلياس مرقص"، و"قنسطين زريق"، و"يسن الحافظ"، و"عبد العزيز الدوري"، وغيرهم؟

لقد اخترت "شمس الدين" عمدًا. لا تسهيلاً لنقدي. بل لأن الغرض من كتابي هو نقد "الخطاب القومي" وليس نقاش القضية القومية من زاوية علمية. فقد قرأت لكبار المفكرين المذكورين، بل استفدت كثيرًا من هذه القراءة. ربّما أضفتُ القليل إلى ما كتبوه، لا غير بيد أنّ "الخطاب القومي" شيء آخر. لا يتّسم هذا الخطاب فقط بأنّه بسط الأطروحات، والبحوث العلمية لمفكري القومية العربية، بل أحلّ محلّ هذه الأطروحات وتساؤلاتها خطابًا آخر، أيديولوجي الطابع، قائمًا على خُرافات علمًا بأنّ هذه الخرافات تمثّل أطروحات مفيدة في مجال العمل السّياسي، وتعبئة الرأي. علمًا أيضًا بأنّ نقد هذه الخرافات تتطلّب حدًا أدنى من "تكرار" ما أعتبره جوهر اطروحاتي (ومرة أخرى هي قريبة من أطروحات كبار مفكّري القومية ومحاولة في الإجابة على تساؤلاتهم).

فقد طرح "فيصل" ثلاث أسئلة هامة رئيسية، وهي:

أولاً: إذا كان الصراع من أجل الوحدة العربية صراعًا ضد الاستعمار، وهو قول صحيح، فهل هذا الصّراع لزامًا صراع من أجل الاشتراكية؟

ثانيا: هل كان مفهوم الاشتراكية ماثلاً في عقول التنوير بين العرب الذين ألمحوا إلى الوحدة العربية مثل "عبد الرحمن الكواكبي"؟

ثالثًا: هل الوعي القومي من اختصاص الفئات الشّعبية ولكلّ طبقة الوعي القومي الخاصّ بها؟، فما خصوصية الوعي القومي في شكله الشّعبي؟

قطعًا للفكر القومي تاريخ لازم تطور ظروف، وأشكال إخضاع الشعوب العربية لسلطة الاستعمار السائد، وبالتالي أيضًا تطوّر الوعي القومي. فلابدّ من التمييز بين الفكر القومي بالأمس (فى القرن التاسع عشر أصلاً) وباليوم.

وبالنسبة إلى "اليوم" أشكّ أنّ للطبقات السائدة، وهي في ظروف جعلتها تقبل "الكومبراورية"، ميولاً وحدوية. فهي طبقات تستفيد من الأمر الواقع، وتتكيّف لمقتضياته. هذا بخلاف الانحياز القومي للطبقات السائدة في المرحلة السابقة– مرحلة ازدهار المخطّط الوطني الشعبي في إطار "عصر باندونج". على أنّ التاريخ أثبت في تطوره نواحي النقص في الخطة القومية لهذا العصر (سواء كان في شكله الناصرى، أم

البعثي)، وأعزو هذا النقص بالأساس إلى غياب الممارسة الديمقراطية لدى نظم الحكم المعنية.

وبالتالي أقول إنّ اليوم توصّلنا إلى الحد الذي كان لابدّ أنّ يفرض نفسه يومًا ما: وهو انفراد "الشعب" بالاهتمام المحتمل في دفع الحركة نحو تحقيق الوحدة العربية. أقول "الاهتمام المحتمل" فقط، فأعتقد أنّ في الظروف الراهنة التي تتّسم بغياب الوعي السّياسي بشكلٍ عام، فإنّ الوعي الوحدوي هو الآخر غائب، وعندما أقول "الشعب" أقصد كتلة تظلّ غير محدّدة الحدود من الطبقات الشعبية، والفئات الوسطى.

نعم، أشارك تمامًا "فيصل" في الرأي عندما ميّز بين الصّراع ضد الاستعمار، والصراع ضد الرأسمالية. فما أقوله بهذا الصّدد هو الآتي: لن يؤدّي الصراع ضد الاستعمار "تلقائيًا" إلى وعي معاد للرأسمالية. ولكن أقول أيضًا: طالما لم تدرك القوى الرئيسية القائدة أنّ صراعها ضدً الاستعمار لن يفلح إلاّ إذا خطا خُطوات في سبيل تجاوز حدود الرأسمالية، فإنّ قضية القومية لن تجد حلاً لها. وبهذا المعنى أقول إنّ الطبقات الشعبية فقط هي القادرة (احتمالاً) أنّ تنجز مشروع التحرّر المزدوج الاجتماعي والقومي. هنا نصل إلى البعد الثاني (البعد الوطني) الذي أشرت إلى ضرورة تناوله في مشروع التحرّر (والاشتراكية، دون الفصل بينها) فيما سبق.

نعم. لم تقتصر سيادة الاستعمار على المجال "الاقتصادي/ الاجتماعي"، بل شملت الأبعاد أيضًا الحضارية/ الثقافية في حياة الشعوب المعنية.

لم تقتضي سيادة الاستعمار فقط تواجد طبقات محلّية تعمل بصفتها حزائم وصل تُتيح الاستغلال الاقتصادي ولو بالمشاركة، بل تطلّبت أيضًا فقدان الأمل في المستقبل لدى "الشّعوب" ("القومية"، سمّها كما تشاء) المغلوبة، أي اقتناعها بأنّها لا تستطيع أنّ ترفع رأسها في مواجهة السّيد الأجنبي (الذي حكمت الأمور أنّ يكون "أوروبيا"). وبالتالى فإنّ "الثورة" المعادية للاستعمار لن تفلح في تحقيق أهدافها إنّ لم تجمع بفعالية بين البعد الاجتماعي (انتقال قيادة الحركة من الفئات البورجوازية المتردّدة إلى تكتّلٍ شعبي، بالأساس) والبعد القومي (إعادة الشرف للوطن).

علمنا هنا أيضًا أنّ عودة الشرف للواقع القومي لا ترادف دعوة "ماضويةٍ"، بل تنطلق من نقد هذا الماضي، وقصوره الذي أتاح انتصار السّيد الإمبريالي. وأضفي

أهمية قصوى لهذه الملاحظة، التي أعطيتُ لها مكانًا بارزًا في نقدي للخطاب القومي. فأقيم هذا الخطاب على مبدأ الفصل بين البعد الاجتماعي "الطبقي"، والبعد "الثقافي"، كما تبيّن تمامًا في خطاب "شمس الدين" المنقود. فقلت بهذا الصدد إنّ الخطاب القومي يوحي أوهامًا عقيمة حول إمكانية إنجاز "الهدف القومي" منفصلاً عن إنجاز تغيرات اجتماعية جذرية.

وقد أثبتت التجارب التي "نجحت" (ولو أنّ هذا النّجاح هو دائمًا نسبي. غير مطلق، وبالتالي مُعرّض دائمًا لإمكانية ردات) أهمية هذا الرّبط بين البعدين. أمّا "الفشل" في وطننا العربي، فأعزوه بالتحديد للفصل بين البعدين.

هذا بالنسبة إلى التحدّي كما هو باين في العصر الحديث، فلنقل فيما بعد الحرب العالمية الثانية. فلن أختلف مع "فيصل" في التساؤل حول سمات الوعي القومي العربي في العصور السابقة. وقطعًا لم يربط "الكواكبي" بين الهدَف الوحدوي في مشروعه النهضوي، وبين "الاشتراكية"، الغائبة تمامًا عن وعي العصر الذي عاش فيه. أقول إذن فقط إنّ الوعي القومي "البورجوازي" ينتمي إلى عصرٍ فات أوانه، فلم يعد احتمالاً فعّالاً في عصرنا.

ولا يعني ما سبق قوله إنّ الكتلة الاجتماعية القادرة على التقدّم بخطوات واسعة في سبيل "التحرر" المتعدّد الأبعاد هي أصبحت "كتلة بروليتارية صميمة" بعدَ استبعاد العناصر الاجتماعية الأخرى. فإنّ المنهج الذي طرحته فيما سبق، والذي يجمع بين الأبعاد الطبقية الشعبية، والبعد القومي، وقضية ازدواجية نظم الحكم، ينكر ببساطة هذا النوع من التبسيط.

ثالثًا: قضية الإسلام السّياسي، والعلمانية

هنا أيضًا أبدأ بالسّؤال الفرعي الذي طرحه "فيصل": كيف يمكننا أنْ نتصوّر بلورة فكرة العلمانية في أوساط جماهير مؤمنة تهجس بالآخرة، أكثر ممّا تنشغل بقضايا الحياة؟

أشكّ أنّ هذا الحكم السريع صحيح، أشكّ أنّ تمسك الجماهير بإيمانها الديني

يفترض إلغاء انشغالها بقضايا الحياة لصالح الآخرة، والدليل على صحّة تساؤلي هو أنّ هناك في الوطن العربي حركات اجتماعية، ونضالات حول "قضايا الحياة" هي في الصعود. ومنها إضرابات عمّالية، وتحرّكات فلاحين، ومن وقت إلى آخر "ثورة" (انتفاضة) من أجل الخبز، ونرى حاليًا في "تونس ومصر" انتفاضاتٌ شملت الشّعب بأجمعه من أجل التخلّص من النظام البوليسي. والملاحظ أنّ في كلّ هذه الصراعات لم يرفع أحد من المشتركين فيها أعلام الإسلام السياسي، و لم نسمع شّعار أنّ "الإسلام هو الحل". كأنّ "إيمان" الجماهير المعنية بمبادىء الدين لم يمنع على الإطلاق تركيزها على "قضايا الحياة"— لا الآخرة.

لن أعود في هذه السطور إلى ما سبق أنّ كتبته بشأن "الإسلام السياسي". فخُطط الأحزاب والتيارات المختلفة التي تزعم أنّها "إسلامية" تتّسم بأنّها فارغة تمامًا، فيما يخصّ "قضايا الحياة". فليس لها ما تقوله حول مستوى الأجور، وشروط العمل والبطالة، والسكن، والتعليم والصحة. وقد لاحظ جميع المؤلّفين الذين درسوا هذه الخُطط أنّها فارغة تمامًا عن طرح أيّ إجراء عمليّ في هذه المجالات، بل اكتشفوا جميعًا أنّ المصدر الوحيد لهذا "الفكر" هوّ الخليج. وأنّ الطابع الذي يكاد يكون الوحيد، والذى يتّسم به هذا الفكر هو كراهيته "للاشتراكية" (و"الشيوعية") إلى جانب إضفائه مشروعية شاملة لمبادىء الرأسمالية (الطابع المقدّس للملكية الخاصة). وبالتالي فإنّ الإسلام السياسي لا يقدم في "قضايا الحياة" اقتراحات ملموسة ودقيقة، بل يكتفي بالدعوة إلى الإحسان. فالعدالة الاجتماعية تظلّ مصطلحًا ملتبسًا دون تحديد لمضمونه، وكذلك بالنّسبة إلى النظام الضريبي المطروح منهم (الزكاة غير المحددة). وقد أوضح الأستاذ "حامد الحمدن العجلان" (المستقبل العربى، 2010/12) هذا الغياب الشامل من أيّ اقتراح إجرائيّ محدد، وأعتقد أنّ غياب تناول هذه القضايا في أدبيات الإسلام السّياسي إنّما هو عمد لأنّ الإسلام السياسي هو تيار سياسي (لا "دينى") يستغلّ الدين من أجل التوصّل للسلطة، مع قبول جميع شروط التبعية في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، فهو مخطط "خليجي" أي بمعنى أدق مُخطط أمريكي.

ولن أعود أيضًا إلى ملحوظة ثانية تخصّ "المنهج"، والطابع غير العلمي من الأصل لهذا المنهج. فالإسلام السّياسي في خطابه منهج لما أسميته "الثقافوية"، وهي تزعم أنّ "الخصوصيات الثقافية" (ومنها بالدرجة الأولى العقائد الدينية) هي ثوابت

لا تتغيّر بتغيير الظروف التاريخية. وقد أوضح "أدونيس" أنّ واقع تاريخ الحضارة العربية الإسلامية يقوم دليلاً قاطعًا على العكس من ذلك. كما أنّني عبّرت عن العلاقة بين "العام" و"الخاص" في التاريخ بالقول إنّ الخاص هو تعبير عن مقتضيات العام الفاعل في ظروفٍ ملموسة مختلفة.

هكذا شهدنا رواج أفكار تقوم على طرح تضاد مُطلق بين "الأصالة" (الخاص، هنا الخاص الإسلامي المزعوم)، و"الحداثة" (وتعريفها المزّيف يقول إنّ الحداثة تُنكر الخاصّ، لتحلّ محلّه الخاص "الغربي" بصفته نمط من العام). علمًا بأنّ هذا التعريف المزيّف هو تعريف الحداثة في كلٍّ من الفكر الأوروبي التمركز والفكر "الإسلامي" بصفته الأوروبي التمركز المعكوس!

هكذا أسمعنا كثرة وخلط كلام الملك "حسن الثاني" (في المغرب) في حديث عن "الأصالة" المزعومة الذي ألقاه في سلسلة من الخطب خلال شهر رمضان. وشهدنا دموع العديد من "المثقّفين" المغاربة يمدحون في هذه الخطب "الخلاقة"! وهم تناسوا تمامًا وظيفة هذا الخطاب الذي يعطي مصداقية لأقوال تتظاهر على أنّها "مستقلة" عن الفكر الغربي، بينما يقبل المدعوون به سيادة النمط الغربي في شكله المبتذل أقصى الابتذال، أقصد التطرّف في الاستهلاك والتبذير! وهو نمط حياة "علماء" الدين إلى جانب شيوخ القبائل في الخليج.

"فالأصالة" ترسو في نهاية المطاف إلى الدفاع عن "الشريعة"، وقرأتها بالحرف على النمط الخليجي المتخلّف، بحيث تكاد تنحصر "الخصوصية" في قطع اليد، وتنفيذ أحكام بيت الطاعة، ولا غير، متجاملة تمامًا الممارسات في التعاملات الاقتصادية التي تفرضها الرأسمالية التابعة.

يتناسب هذا النمط من اللّافكر (الذى يكره أصلاً روحًا نقدية) مع الطابع الريعي للاقتصاد والمجتمع في الخليج. فهنا لا تنبع الثروة من العمل، فمصدرها هي "ثروة طبيعية" (النفط) أي بعبارةٍ أخرى "منحة من اللـه".

أعود إذن إلى جوهر تساؤل "فيصل"، وهو تساؤل حول العلمانية. هل العلمانية مقولة غير طبقية؟، فما هو شكل الصّراع الطبقي الذي يخترقها؟، وما الفرق بين علمانية ديموقراطية، وعلمانية رأسمالية؟

أعتقد أنني قدمت إجابات لهذه التساؤلات في كتابات سابقة. فأذكر هنا فقط المنهج الذي اتبعته في تناول قضية العلمانية وهو منهج تاريخي. فالعلمانية ظهرت في أوروبا الغربية في عصر التنوير (القرن الثامن عشر بالأساس) في مصاحبة تبلور الرأسمالية. ومثّلت قطيعة في التاريخ الأوروبي، وتبلور تصوّر "فصل" إدارة أمور الدنيا عن سيادة العقائد الدينية (هنا المسيحية). فالقول بأنّ العلمانية ظاهرةٌ خاصة، مرتبطة بخصوصية الدين المسيحي (قول الإخوان المسلمين منذ كتابات "رشيد رضا"، وكذلك قول الخطاب "الديني" للخليج)، وبالتالي فلا وجود لها ممكن في الإسلام، هو قول دون أساس تاريخي حقيقي.

فمن هذه الزاوية نستطيع أنّ نقول إنّ العلمانية "رأسمالية" المصدر (ولا أقول "غربية") بمعنى أنّها ظهرت في مصاحبة ظهور الحداثة الرأسمالية. أما مفهوم الحداثة المذكور هنا فهو يشير إلى نشأة فكر جديد قائم على وضع "الإنسان" (والمجتمع) في مقدمة المسرح، واعتباره فاعل تاريخه محلّ الفكر القديم (في أوروبا أيضًا) الذي زعم أنّ "اللـه" (أو الأسلاف) هو الفاعل الشرعي الوحيد. وبالقطع ارتبطت فكرة الحداثة مع نشأة الفكر الديموقراطي، "فللنّاس" حق جديد هو حق "الإبداع" أي الخروج عن تكرار الموروث، والاكتفاء بتكيفه لتغيّر الظروف ("الاجتهاد"). وبهذا المعنى أصبح "غلق باب الاجتهاد" إلى جانب تكريه الإبداع في النظم الإسلامية (وهو ناتج قرار فوقي من السلطة) يحمل في طيّه رفضًا للحداثة، وللديموقراطية، وللعلمانية معًا.

على أنّ الرأسمالية لا تمثل "نهاية التاريخ"، فهي مرحلة انتقالية (قلت بهذا الصدد إنّها جملة عابرة في التاريخ) تجمّعت من خلال ها العناصر التي تتيح تصور، واحتمال إقامة فعّالة لمرحلة أعلى من الحضارة الإنسانية (وهي اشتراكية المستقبل) سوف تتيح إنجاز مستوىً أعلى من الديموقراطية والعلمانية. وبهذا المعنى أقول إنّ العلمانية "الديموقراطية" "الشعبية" تمثل مستوىً أعلى من ازدهار العلمانية المحدودة في إطار الرأسمالية (العلمانية "البورجوازية"). وبالفعل عندما ننظر إلى تاريخ الرأسمالية نفسه سوف نجد درجاتِ تحقّق العلمانية توازي درجات الجذرية فيما تسمّى "الثورات البورجوازية". كما أنّه ليس من الصّدفة أنّ موجة الرجعية السائدة في المرحلة الرّاهنة تصاحبها موجة من الظلامية، والهجوم على العلمانية في العالم الأوروبي نفسه إلى جانب انتصار الفكر الخليجي في العالم العربي والإسلامي.

الملحق رقم (2)

تعليق على رسالة "عادل سمارة"،

وعلى كتاب "سلامة كيلة" (التاريخ كصيرورة)

1 - تعليق على مقال "عادل سمارة"

مع كلّ احترامي للزميل المناضل "عادل سمارة"، لم أجد في تعليقه ما يُضيف إلى ما سبق كتابته عند معظم "القوميين". وقد قدّم "سلامة" إجابة على هذه الأقوال في كتابه (الهزيمة والطبقات المهزومة، صفحة 89)، وهي إجابة لا تختلف عن إجابتي!

وما أخشاه هو أنّ الخطاب القومي بصفة عامة (أي أقول معظم القوميين إن لم يكن جميعهم فردًا فردًا) يحلّ قصة عروبية خرافيّة محلّ القصة الخرافية الأخرى الأوروبية التمركز، فهذه الأخيرة في تعبيراتها المتطرّفة تُسقط ملاحظاتها لظواهر حقيقية خصّت الدولة العثمانية المنحطة على ماضي العرب، "والشرق" بصفة عامة. علمًا بأنّ أهم ما كُتب في أوروبا لم يشارك هذه الرؤية السريعة والخاطئة. بل على العكس من ذلك، فقد ركّزت دراسات علمية هامّة (ولو أوروبية!!) على مجد الحضارة الإسلامية العربية في مرحلة ازدهارها الحقيقي، ولو لفترة قصيرة تلت الفتح الإسلامي، وامتدت فقط إلى أنّ سيطرت القبائل التركية على السّلطة في بغداد، انطلاقًا من القرن العاشر الميلادي. وعلمًا أيضًا أنّ الإمبراطورية الإسلامية في عصر مجدها كانت أشبه، وأقرب إلى ما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية والهلنستية السابقة، وذلك من حيث التنوّع الديني واللّغوي، والمجتمعي، منها إلى "تصورات" الخطاب القومي حول المرحلة. فالعروبيون يتجاهلون هذا الواقع، ويكرّرون الخرافة "الإسلامجية" المروّجة حول "العروبة الأصلية" (أخت "الإسلام الأصلي"). وتحوّل هذه القصة دون فهم أسباب التدهور السريع الذي أصاب مجد الإمبراطورية المعنية.

وربّما يرجع هذا النقص في تناول واقع التاريخ إلى خوف "العروبيين" من "نقد الدين" (هنا الإسلام)، لأنّه يمثل "عنصرًا أصيلا هو الآخر"، على نقيض ما فعله الأوروبيون الذين انطلقوا من نقد الدين (هنا المسيحية)- كما أنّ مفكري النهضة الصينية انطلقوا من نقد ماضيهم، لا "الافتخار" به، هذا هو مصدر التباين بين النهضة الأوروبية الناجحة، والنهضة الإسلامية العربية الفاشلة!

فأرجو أنّ القوميين يوجّهوا نقدهم (وهو مرحّب به) إلى ما كتبته، ولا إلى ما "أنسبه" إلى العروبيين. فالقومية العربية بالنسبة إلي هي مشروع يسعى إلى إنجاز الوحدة العربية القادرة على مواجهة تحديات العصر، وليست "واقعًا موروثًا". هذا هو التباين الحقيقي في تناولنا للمشكلة.

2 – كتاب "سلامة" (التاريخ كصيرورة)

– لست في حاجة إلى لفت النظر لهذا الكتاب الهامّ. ولست في حاجة إلى العودة في جوهر نقاط الاتفاق بيننا.

وخاصة تلك النّقاط المتعلّقة بالمنهج، والتمييز بين العام والخاص، بين التجريد والملموس.

وكذلك الاستنتاج الأساسي الذي توصّل إليه "سلامة" حول "التطور اللّامتكافيء" (وهى أطروحة قديمة عندي) وبالتالي إلى نفيه للتطوّر "الخطي" وتوكيد الفكرة أنّ تجاوز نمط ينطلق من الأشكال الطرفية غير المتكاملة له، التي تتمتّع بمرونة تتيح ذلك، على خلاف "تجمّد" الأشكال المتكاملة له. وهذه أيضًا هي فكرة انطلقت منها من باكر.

بالفعل أجد في معظم مقولات "سلامة" ما يتفق تمامًا مع مقولاتي التي قدمتها في كتبي القديمة والحديثة.

على سبيل المثال، فإنّ رفضي للنظريتين ("المراحل الخمس" و"النمط الآسيوى") لا يرجع إلى الأمس، بل إلى خمسينيات القرن الماضى! ثمّ انطلاقًا من هذا الرفض الباكر خصصت مجهودًا لتطوير "البديل" حتّى طرحت صورًا متتالية للأطروحة التي أسميتها (من باكر) "النمط الخراجى". بالإضافة إلى أنّ لجوئي في تنسيب الاسم لواقع عربي/ إسلامى ("الخراج") كان مقصودًا..... وكذلك طورت من باكر مفهومَي حول "الشكل المتكامل" للنمط الخراجي، والشكل غير المتكامل ("الطرفي") له.

ومهما كانت نتائج هذا المجهود –وهى بالطبع قابلة للنقد– فإنّني أتمسّك بجوهر ما قدّمته في هذا الصدد، علمًا طبعًا أيضًا بأن ملاحظاتي حول "الخصوصيات" التي تخصّ مختلف الأشكال التاريخية لهذا النمط العام (أو في لغة سلامة التمييز بين العام والخاص، وأنا أوافق تمامًا مع منهج تناول هذا التمييز)– وخاصة بالنسبة إلى الشكل العربي/ الإسلامى لهذا النمط– هي أيضًا قابلة للنقد. وقد استفدت بالفعل في هذا المجال من ملاحظات نقدية قدّمها مؤرخون عرب يعرفون هذا التاريخ أحسن منّي. فأنا لست مؤرخًا، بل قارىء كتب المؤرّخين فقط.

هذا أي اتفاقي العميق مع منهج "سلامة"– لا يعني أنّ ما قدمه هو من استنتاجاته قد أقنعني بالضرورة. بل في بعض الأحيان أجدها ناقصة وحتى خاطئة.!

أولاً: لا أعتقد على الإطلاق أنّ ترادف "النمط المشاعي" (العام) مع مرحلة الرعي من جانب، وكذلك ترادف "النمط الإقطاعي" (العام) مع مرحلة الزراعة يمثل تقدمًا في فهم جوهر أساس النمطين.

فالمشاعة استمرت في الوجود، ولمدة طويلة، بعد دخول مجتمعات عديدة في ممارسة الزراعة. وذلك في معظم المجتمعات المعروفة، والمدروسة من علماء الأنثروبولوجيا، خاصة بالنسبة إلى أفريقيا. فالترادف بين المشاعة والرعي قد ينطبق على ظروف جزيرة العرب، ولكن لا ينطبق على معظم باقي العالم!

ثمّ انتقلت مجتمعات كانت تمارس الزراعة إلى مرحلة "النمط الخراجي" (أي النمط الإقطاعي العام في لغة "سلامة") عندما بلغت إنتاجية العمل الاجتماعي في الزراعة حدًا يتيح ظهور فائض ملحوظ.

أُضيف إلى ذلك الإشارة إلى بعض الأخطاء التي ارتكبها "سلامة" عند تناوله لواقع بعض الشعوب. وبالأخص عندما نظر إلى شعوب جنوب أمريكا على أنّهم ظلوا في "مرحلة المشاعة" حتّى الفتح الأوروبي للقارة!! هذا لا ينطبق على معظم هذه الشعوب -في مكسيكو، وفي أمريكا الجنوبية الجبالية- حيث ظهرت دول متقدّمة ("إمبراطورية ألانكا") قائمة على فائض عمل المزارعين، وليس الرعاة!

ثانيًا: يبدو لي تعريف سلامة "للملكية الخاصة" (للأرض ثمّ للمصانع) تعريفًا سريعًا وبالتالي ناقصًا، بل حامل التباسات خطيرة. فلم يبذل "سلامة" المجهود المطلوب للنظر في مضمون هذه الملكية، واكتفى بالتركيز على موضع هذه الملكية (الأرض ثمّ المصانع).

أنا -من جانبي- ركّزت على مضمون الملكية، وهو مضمون يختلف من نمط إلى آخر بشكل عام، كما يختلف من شكل خاص لنمط إلى شكل آخر. وبالتالي فقد رفضت الترادف بين "وجود الملكية"، واعتبار هذا الوجود هو هو في كلّ مكان، كما لو كانت هذه الملكية إمّا موجودة أو غائبة.

هذا الرفض يقتضي إضفاء أهمية لوسائل "الرقابة" -بمعنى الإشراف على ممارسات تنفيذ حق الملكية على موضع الملك، أي بمعنى آخر تحليل مجموعة الحقوق المتشابكة والمتناقضة، وحدود هذه الحقوق التي يتمتّع بها المالك المعنى.

على سبيل المثال:

أ–حق مالك الأرض في النظم الخراجية يجد حدوده نتيجة تواجد حقوق المزارعين. بحيث إنّ على المالك أنّ يحترمها. وفي معظم الأحوال هؤلاء المزارعون ينتمون إلى "جماعة" ريفية لها حقّ التوصل إلى الأرض، ولو بصفتهم غير ملاّك (أو غير "أسياد" الأرض).

لجوء "سلامة" في هذا الصدد إلى آيات قرآنية لا يثبت شيئًا، فهذه الآيات تعترف "بحق المالك" (على "أمواله") دون الإشارة إلى مضمون هذا الحق، وبالتالي حدوده وهي تصحب واقع حقوق المزارعين.

أمّا أنا في كتاباتي عن واقع هذه الملكية، فركّزت على اختلاف التشكيلات التي جمعت بين هذه الحقوق المتشابكة، والتي تحدد حقوق المالك.

وقد تطوّر الأمر بالنسبة إلى ملكية الأرض الزراعية، انطلاقًا من نشأة الرأسمالية – وليس قبلها. فأصبح حق المالك مطلقًا – ولو أنّ نضال الفلاحين، ورفضهم لهذا المضمون الجديد (وليس القديم) لملكية الأرض قد فرض تنازلات في تعريف حق المالك المطلق، وذلك في معظم الأحوال.

ب– حق مالك "المصنع"

هو الآخر مفهوم مُركّب لا يمكن على الإطلاق اختصاره إلى كونه مطلقًا وبسيطًا.

نعم – كان حق ملكية "الرأسمالي/ المنظم" في المرحلة الأولى لظهور الرأسمالية الناضجة في أعقاب الثورة الصناعية قريبًا من صورة المالك المطلق الذي يتمتع بحق الانفراد في القرار في إدارة ملكه، بما فيه حقّ التخلص منه بالبيع لمن يقبل شراءه. وكان هذا الحق شكلا جديدًا من حقّ الملكية، وهو ما أسميته "الملكية الخاصة البورجوازية". وهو حق يختلف في مضمونه عن حقّ الملكية الخاصة للأرض في إطار النّمط الخراجي.

علمًا بأنّ أصحاب هذا الحق البورجوازي الجديد كانوا أفرادًا، وعلى الأكثر عائلات أو مجموعات صغيرة ومحدودة من المشاركين، وهم يكوّنون طبقة البورجوازية الجديدة في شكلها الملموس.

بيد أنّ هذه الصورة من الملكية طُويت صفحتها تمامًا. "فالمصانع" أصبحت ملك شركات مساهمة والشركات بدورها أطراف في تكتّلات احتكارية مالية. فأين "الملكية" في هذه الظروف؟، من هو "المالك"؟. لقد لفت "ماركس" إلى هذا التحوّل الجديد والهامّ، وذلك من بداية ظهور الشركات الجديدة في عهده.

يقتضي تناول هذا التطور في الملكية التمييز بين الملكية الشكلية (طبقًا للقانون الساري) والملكية الحقيقية، بين توزيع الأدوار والحقوق في اتخاذ القرار "باسم الملاك"، أي إدارة هذه الملكية بعيدًا عن تدخل الملاك "الأصليين" في شئونها. الأمر الذي أدّي إلى تطوير مناقشات عميقة ذات الأهمية البالغة، تمّ بعضها في إطار الماركسيات التاريخية (بما فيها كتابات "لينين"، وغيره)، وتارة في إطار الفكر البورجوازي "الواقعي". ويبدو أنّ "سلامة" لم يولها أهمية تذكر.

والملاحظ هو تتالي موجات من الممارسات المتباينة في هذا المجال، أدّت تارة إلى تأكيد حقّ المديرين على حساب الملّاك (كما هو الشأن في عهد دولة الرفاهية في أعقاب الحرب العالمية الثانية)، وتارة إلى عكسه، أي تأكيد حق الملاك "الأصليين" كما هو الشأن حاليًا، بالعودة إلى رفع شأن صلاحية حقوق ملّاك "الأسهم".

فمناقشة "حق الملكية" دون اعتبار هذه التناقضات، والأشكال الخاصّة التي تخص ممارساته يبدو لي خطلاً. فمفهوم "الملكية" كما يعرفه "سلامة" بشكلٍ عام يكاد يكون مطلقًا، فهو مفهوم ناتج من إسقاط البورجوازية الحديثة على ماضي جهلها –فالملكية الخراجية واقع آخر ليس من حيث موضع الملك المعني فقط (وهنا الأرض)، بل من حيث مضمونها.

ج–أقول إذن إنّ ملاك الأرض ("الإقطاعيون" أو "الخراجيون") لم يكونوا في منصب شبيه لمنصب ملّاك الأرض البورجوازيين. على الإطلاق.

ربّما تسميتهم "أسياد الأرض" بدلاً من "ملّاك الأرض" يفيد في لفت النظر إلى هذا التباين الهام. "فأسياد" الأرض كانوا في علاقة مع الفلاحين (سواء كان هؤلاء منظمين في جماعة ريفية أم لا) تختلف تمامًا عن العلاقة بين المالك البورجوازي للأرض، ومن يفلحها (سواء كان أجيرًا أم مؤجرًا) هذا معنى "الإشراف" على "ملكية الأرض"– ويبدو لي أنّ "سلامة" لم يعط لهذا التمييز الأهمية التي أعلقها عليه.

ثالثًا: طور "سلامة" عرضه كما لو كان العالم ينحصر على أوروبا والعالم الإسلامي، متجاهلاً تمامًا الصين والهند.

وهذا القصور في الطرح يلغي صحة الكثير من استنتاجات سلامة.

لقد حاولت أنا لفت النظر إلى ضرورة دراسة التاريخ على أساس أشمل. فكتبت في هذا الصدد أنّ "منطقتنا" (الشرق القديم الذي أصبح الشرق العَربي/ الفارسي/ التركي الإسلامي) احتلّت مكانتها في إطار أوسع يشمل آسيا (الصين، الهند، جنوب شرق آسيا) وأفريقيا إلى جانب أوروبا، ثمّ أُوروبا مضيف إليها أمريكا.

وفى هذا الإطار -وهو الإطار الصحيح- ما هي النتائج التي توصّلت إليها؟

لقد استمرّت منطقتنا تخسر أهميتها النسبية- وذلك باضطراد ومنذ أول عصر تبلورها- في مواجهة آسيا.

فكان عدد سكان "منطقتنا" (50) مليون نسمة في القرن الميلادى الأول؛ عدد يساوي عدد سكان كلّ من الصين والهند على حدة. وماذا حدث بعد ذلك؟ ظلّ عدد سكان منطقتنا ثابتًا -بل تدهور- إلى أقل من (50) مليون حتّى القرن التاسع عشر. وفي نفس الفترة تصاعد شأن الصين حتّى أصبح عدد سكانها (450) مليون، وكذلك الهند (350 مليون)، ولهذا التباين في المسيرة معنى هام جدًا.

أولاً لأنه يشير إلى أنّ المنتوج الزراعي- وبالتالي الفائض المستخرج منه- لم يمثل بالنسبة إلى منطقتنا بالمقارنة مع الأخرى في آسيا إلا مقدارًا متواضعًا أصبح تافهًا مع مرور الزمن.

ثانيًا إنّ منطقتنا "عوّضت" هذا الضعف النسبي (والمتزايد) بقيامها بدور الوسيط -بل الوسيط الإجباري حتّى فتح الأوربيون الطرق البحرية- بين أوروبا الصاعدة (ولو انطلاقًا من مركز طرف) منذ القرن الثالث عشر (الحروب الصليبية) وبين آسيا الغنية (الصين والهند). الأمر الذي يشير إلى أهمية دور الوسيط التجاري الحاسم في مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية.

والكثير من محقّقات الحضارة الإسلامية في عصر ازدهارها -وأقصد هنا بالتحديد التوسع في الطابع البضائعي، والنقدي للمعاملات الاقتصادية -يرجع إلى أهمية دور الوسيط المذكور.

ولعلّ هذه الملاحظة منّي قد أدّت إلى بعض "المبالغة" في مكان التجارة في الحضارة الإسلامية– هذا موضوع هام لنقاش صحيح. على أنّ تجاهل هذا الدور للوسيط تجاهلاً يعني في رأيي إنكار جانب هام من الواقع، وبالتالي من "الخاص"، ومن وراء ذلك عدم إدراك أسباب تدهور ظروفنا، وكون مرحلة الازدهار قصيرة (3 قرون فقط) في أعقاب الفتح الإسلامي. حتّى بدا هذا الازدهار على صورة تكرار للإمبراطوريات السابقة الهلنستية، ثمّ الرومانية.

ثالثًا: لقد انتقل موضع اهتمام أوروبا الصاعدة من النظر إلى منطقتنا العربية/ الإسلامية نحو النظر إلى أبعد، إلى المناطق الغنية الصحيحة في آسيا. علمًا أيضًا بأنّ اكتشاف، ثمّ فتح أمريكا، ثمّ الاستيطان فيها قد جعل العلاقات الحاسمة في التاريخ منذ عام 1500 هي العلاقات بين أوروبا وأمريكا وآسيا، لا العلاقات بين أوروبا والشرق الإسلامي (العثماني).

ملاحظة أخيرة:

فيما عدا إشارة "سلامة" إلى المراجع الخاصة بمؤلّفات "ماركس ولينين" (المترجمة إلى العربية) فما ينقص في دراسته هو الإشارة إلى العديد من أكبر المفكرين الذين لم تترجم مؤلّفاتهم إلى العربية، فقد أشار "سلامة" فقط إلى بعض الترجمات العربية الموجودة، وليست هي أهم ما كتب في المجال، على الإطلاق.

ينسب "سلامة" إلى النظام الاستعماري طابعًا خاصًا يكاد يقتصر في "منع تصنيع الأطراف"، أي بمعني آخر حصر تملّك الصناعة في المراكز.

كان هذا هو الواقع فعلاً في المرحلة السابقة من تطور الاستعمار؛ ولكن لم يعد صحيحًا، على الإطلاق.

فانطلاقًا من بعد الحرب العالمية الثانية– وخاصة خلال "مرحلة باندونج"– فرض عددٌ من دول العالم الثالث على المراكز الإمبريالية دخولها في التصنيع. وخطت بخطوات ناجحة– ولو بدرجات مختلفة من بلد لآخر– في هذا السبيل. لدرجة أنّ المراكز هي التي اضطرت أنّ "تتكيّف" مع الأمر الجديد.

وقد تكيف الاستعمار بالفعل، وطوّر وسائل جديدة لضمان استمرار سيطرته على البلاد المصنعة حديثًا. وذلك من خلال إبداع وتطوير ما أسميته "مراكز القوة الخمس

الجديدة" (وهي تخصّ مجالات التكنولوجيا، والحصول على الموارد الطبيعية والنظام المالي المعولم، والإعلام، والأسلحة).

وبذلك انتقل مركز الصراع بين "الشمال" و"الجنوب"، فلم يعد الصراع حول التصنيع في حد ذاته، بل حول الإشراف على المنظومات المصنّعة لصالح استمرار هيمنة المراكز.

على الأقل هذا صحيح بالنسبة إلى آسيا الشرقية والجنوبية، وأمريكا اللاتينية (الأغلبية الكبرى من سكان الجنوب). أما بالنسبة إلى المنطقة العربية والإسلامية والأفريقية، فالأمر يختلف نتيجة عدم دخولها في التصنيع حتّى الآن، أو لضآلة إنجازاتها. على أنّه لا يصح تعميم "الخاص" (العربي والإسلامي والأفريقي)، واعتباره مرادفًا "للعام" (الجنوب)!

ويلاحظ أنّ المنطقة المتخلفة في التصنيع تضمّ جميع البلاد الإسلامية، والاستثناء الوحيد هو تركيا. ألا تثير هذه الملاحظة تساؤلاً حول دور الخيار "نصف العلماني" لتركيا أتاترك في إنجاز هذا التقدم؟

وجه "سلامة" نقدًا غريبًا لي حول مشكلة "الهجرة" (من الجنوب إلى الشمال) وذلك في كتابه المعنون: "من هيغل الى ماركسن حول التصوّر المادي للتاريخ" دار التنوير/ بيروت ط2009/1.

فنسب "سلامة" لي أطروحة تقول إنّ حل مشكلة الجنوب يفترض فتح باب الهجرة للشمال. غريب. لم أكتب ذلك على الإطلاق. فما كتبته في هذا الشأن هو أنّ النظرية الليبرالية التي تضفي طابعًا إيجابيًا للعولمة لا تنفذ في ممارساتها المبادىء التي تعلنها. فالعولمة الشاملة طبقًا لهذه المبادىء تفترض فتح الأبواب للتجارة الدولية الحرة، ولتنقلات الأموال، وكذلك لهجرة العمل. علمًا بأنّ الممارسة الحقيقية تنفرد بفتح البابين الأوليين، لا الثالث!

فكانت ملاحظتي حول الهجرة مكتوبة بلغة السّخرية والبوليميك. على عكس ما فهمه "سلامة" قلت: ولذلك (لأنّ باب الهجرة مغلق) فإنّ النظرية التي تمدح في "العولمة" (المبتورة في واقع الأمر) لا أساس علمي لها. وبالتالي فإنّ دول الأطراف مُضطرّة إلى أنّ تقيم وسائل إشرافها على التجارة وتنقلات الأموال، أي بمعنى آخر أنّ تسير في سبيل التمركز حول الذات.

قائمة كتب سمير أمين

1 – دراسة في التيارات النقدية والمالية في مصر عام 1957.
(مركز الدراسات العربية العليا، الجامعة العربية، القاهرة 1959).
2 – التراكم على الصعيد العالمي.
(ترجمة / دار ابن خلدون، بيروت 1973).
3 – التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة.
(ترجمة عادل عبد المهدي، دار الحقيقة، بيروت 1974.
4 – التطور اللّا متكافىء.
(ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت 1974.
5 – الأمة العربية "القومية وصراع الطبقات".
(ترجمة كميل قيصر داغر، دار ابن رشد، بيروت 1978).
6 – الطبقة والأمة في التاريخ، وفي المرحلة الإمبريالية.
(ترجمة هنريت عبودى، دار الطليعة، بيروت 1980).
7 – قانون القيمة والمادية التاريخية.
(ترجمة صلاح داغر، دار الحداثة، بيروت 1981).
8 – المغرب العربي المعاصر.
(ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت 1981).

9 – الاقتصاد العربي المعاصر.
(ترجمة ناديا الحاج، دار الرواد، بيروت 1982).
10 – أزمة الإمبريالية أزمة بنيوية.
(دار الحداثة، بيروت 1982).
11 – علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي.
(دار الحداثة، بيروت 1983).
12 – الماوية والتحريفية.
(دار الحداثة، بيروت 1984).
13 – أزمة المجتمع العربي.
(دار المستقبل العربي، القاهرة 1985).
14 – ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.
15 – البحر المتوسط في العالم المعاصر (بالاشتراك مع فيصل ياشير).
(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988).
16 – الأمة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1988.
(الأمة العربية، SNED ، الجزائر 1990).
17 – نحو نظرية للثقافة، نقد التمركز الأوروبي، (معهد الإنماء العربي، بيروت 1989).
18 – بعض قضايا للمستقبل، دار الفارابي، بيروت (مدبولي، القاهرة 1991)
19 – إمبراطورية الفوضى، دار الفارابي، بيروت، 1991.

20 – من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية، مركز البحوث العربيـة، القاهرة، 1992.
21 – التمركز الأوروبي، نحو نظرية للثقافة، دار سلسلة صاد، الجزائر 1992.
22 – سيرة ذاتية فكرية، دار الآداب، بيروت، 1993.
23 – حوار مع "سمير أمين" (حلمي شعراوي)، دار كنعان، دمشق، 1994.
24 – في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا، القاهرة، 1997.
25 – نقد روح العصر، دار الفارابي، بيروت، 1998.
26 – مناخ العصر، رؤية نقدية، دار سينا، القاهرة 1999.
27 – الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين؛ والحادي والعشرين. دار الفارابي، مستقبل الجنوب في عالم متغير، دار الأمين 2002.
28 – مستقبل الجنوب في عالم متغير، دار الأمين 2002.
29 – ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي 2003.
30 – الفيروس الليبرالي، مركز البحوث العربية، دار الفارابي 2004.
31 – مذكراتي؛ ماض لحراسة المستقبل، ج1، دار الساقي، بيروت، 2006.
32 – مذكراتي، ج 2 ، 2007.
33 – اشتراكية القرن، دار العالم الثالث، القاهرة، 2008.
34 – في نقد الخطاب العربي الراهن، دار العين، القاهرة، 2009.

مطابع الدار الهندسية

موبايل: 0122349011 تليفاكس: 29703766



ثورة مصر

تقوم هيمنة الولايات المتحدة الآن في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وبالتعاون مع حلفائها في الخليج وإسرائيل، على إجهاض يقظة مصر. ذلك أن الثورة المصرية التي تفجرت على يد شبابها وبعض قواها الاجتماعية في يناير 2011، قد مهدت السبيل لاستعادة شرف الوطن، وتكريس استقلاله على الصعيد الدولي، وقوته على المستوى الإقليمي، بل ويتطلع جيل الثورة في مصر إلى إنجاز إصلاحات اجتماعية ودفع عملية مقرطة المجتمع. وفي المواجهة تسعى جبهة الثورة المضادة إلى فرض النمط "الخليجي" لأسلمة السلطة والمجتمع، وهو نمط معادي للديمقراطية، وللفكر النقدي، ويشكل وسيلة لضمان استمرار عجز مصر عن أن تصير قادرة على مواجهة تحديات العصر على جميع المستويات، بما فيها قدرتها الدفاعية. لكن ذلك يحدث في ظل تفاقم أزمة الرأسمالية الاحتكارية، لتبقى منطقة الجنوب هي منطقة العواصف، كما تثبت ذلك الانتفاضات التي أسقطت ديكتاتوريات معروفة في بلدان آسيا وأفريقيا وإن كانت خطواتها المبشرة وقعت في أمريكا الجنوبية. هذا ما يبحثه الأستاذ "سمير أمين" متطلعاً للتعرف على شروط تجذر الحركات الديمقراطية الجماهيرية التي تبش[illegible] العالم العربي الأخيرة ممتدة من تونس ومصر على وجه الخصوص.

"سمير أمين" من أبرز أساتذة الاقتصاد في جامعات فرنسا، كما ع[illegible] لمعهد التخطيط والتنمية التابع للأمم المتحدة في داكار. وهو في ا[illegible] مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، ورئيس [illegible] بداكار، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل. وقد قضى أكثر من [illegible] ومناضلاً بامتياز.

الغلاف: بسمة صلاح



